

مكتبة السهيلى : ١  
من الآثار الأندلسية

# أما إلى السهيلى

أبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى

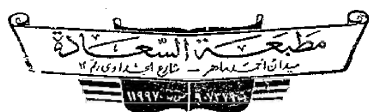
٥٠٨ - ٥٨١

فى النحو واللغة والحديث والفقه

تحقيق

محمد إبراهيم شيم البنا

بكلية اللغة العربية





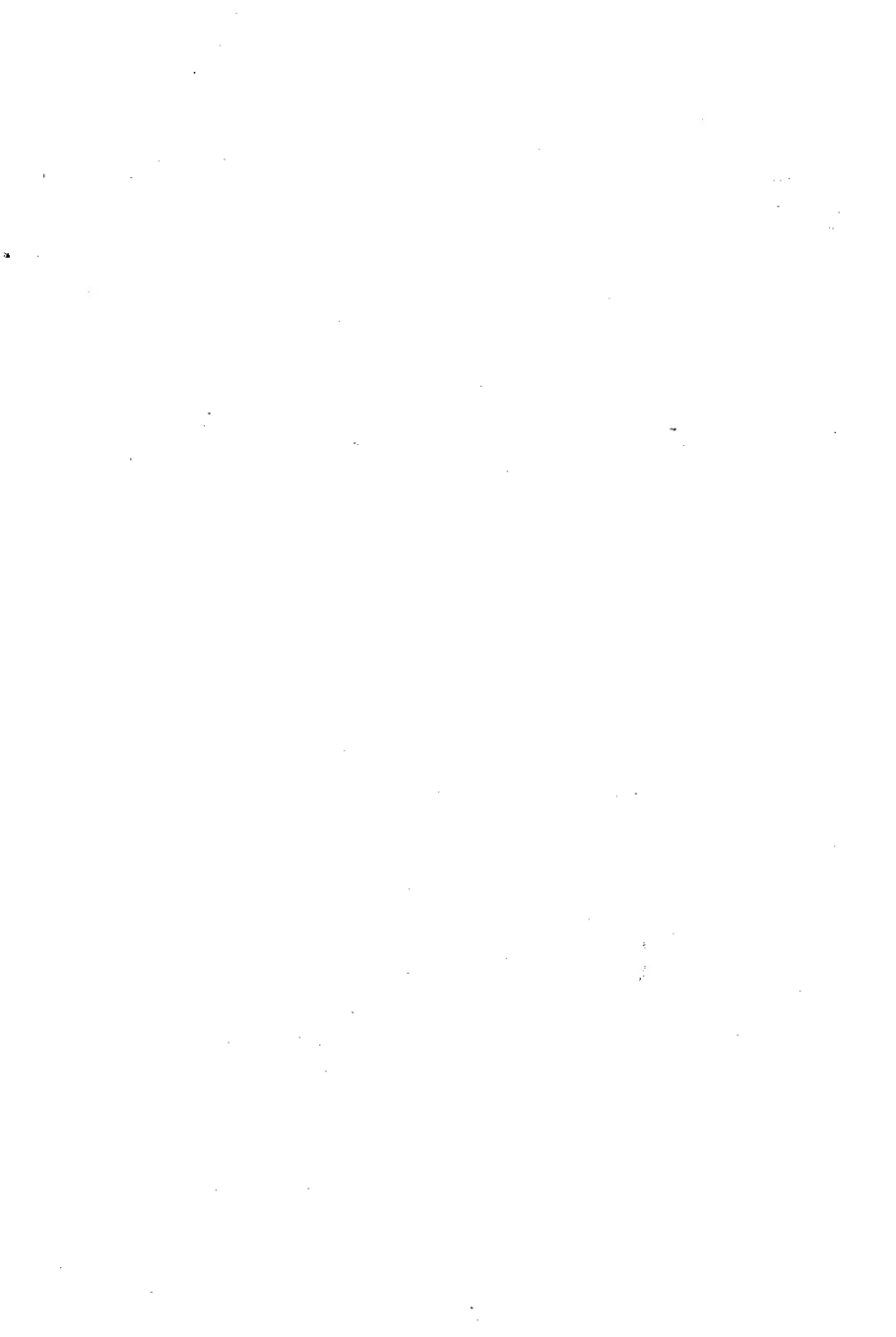
بسم الله الرحمن الرحيم رب اعز وطل على سرتنا وعلل الصديقين

مسئلة فيما لا ينصرف من زمامه

على امتداد ابي الفلاس هو الازلام الذي لا ينصرف اشع من الخمر  
والقوى في المعارف البعل اذ البعل مرجع للامم وتنازل له والحق لا ينصرف  
من كلامه عليه عللنا مرجعيتا كما التعميم فانه مرجع للتكليم والناثبات  
فانه مرجع للتكليم وكما الجمع فانه ثل الايراد الرصاصي العلل التسع المذكورة  
في كتبهم ومنوا بالباطل فصوره على الصانع ولم يعلموه باكتفاء من  
الفضل على العرب لا تشيع بنفيلهم ولم يكن المشوحي كلامهم ولا تضاعف  
امل العلوم من فساد تعليمهم حتى ضربوا القلوبهم بعا لبر الاضيق من جهة  
يحيي وتعليمهم لغير الاباء يقتل على ضرب من التفتيش وانواع  
من التناقض فساد من العلل لا العلة الصحيحة من المظهر والمنعكة  
التي يوجب الحكم بوجودها ويغير بغيرها كما نقول انما كان  
منه المرحلة القصر من ان العلل هي لا الحكم وهو القصر يوجد  
يوجد الشكر ونعزم نعمه وكذا سائر العلل الغيبية الصالحة

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس يمين فكيف سرج تحت قوله الایمان لا زمة كل يمين الكلافي  
 او العتاق او شي من هذا انما يخرج تحت قوله الایمان لا زمة بل واري  
 كان كذا وكذا كل يمين جعل اليه فيها الكبار والمركبة  
 في الفزان مثل ان يقول اجعل بالله او بالرحمن الى سائر اشي مطايع  
 سبحانه او نعزة الله وفروته الى سائر صالحة فاذا التزم  
 بيمينه مثل هذا الایمان كانت عليه الكبار المشرعة في  
 هذه الایمان ولم يكن عليه كمال ولا عتاق ولا الكلا والعتاق  
 ونحوهما ليست من الایمان لا والله تبرك وتعالى عما فاضل ذلك  
 كجارة الایمان كذا اذا حلقتهم وفرا جمعت دلائله الله ما معنى  
 سبحانه الایمان به وصحابة وان من قال علمي الكلا في ان كان  
 كذا وكذا فلا بأس ان كان له الكلا فيه بغيره ان وقع ولا معنى لتكرار  
 بغيره من بعد ونحو السبيل واستبان وجه التبريل والعتاقه وبالقلمين  
 كملت المسائل بحمد الله تعالى على من كاتبا بحمد الله بحمد الله



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## السهيلى

٥٠٨ - ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ،  
واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل  
للأندلس .

قال تلميذه ابن دحية : « هكذا أملى عليّ نسبه ، وقال : إنه من ولد  
أبي ربيعة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء  
عام الفتح <sup>(١)</sup> » .

وقد عرف السهيلى بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة  
فهي أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار <sup>(٢)</sup> ، ولكن السكنية الأولى أعرف  
هذه الكنى ، وتتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلى في بيت علم وخطابة ، يقول الذهبي في ترجمته : « . . ولد  
الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر <sup>(٣)</sup> » .

---

(١) للطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٧٠/٣ . (٣) تذكرة الحفاظ : ١٤٢/٤ .

## السهيلي :

أما السهيلي فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا ذكر قداي المترجمين له ، ويقولون : إن سهيلاً من أعمال مالقة ، التي تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميري سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجم المسمى سهيلاً يرى من أعلاه ، ولذلك سمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلي <sup>(١)</sup> » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الروماني ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Puengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلومتراً غربي مالقة ويمتد من الشاطئ إلى مسافة كبيرة . . . » <sup>(٢)</sup> ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم في منتصف القرن التاسع الميلادي ، ويقول : « وفي حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبي الحسن السهيلي <sup>(٣)</sup> » .

وقد نشأ السهيلي في مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها السكورة أو الإقليم الذي يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبي : « العلامة الأندلسي المالقي النحوي <sup>(٤)</sup> » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرف ، وفي أكنافها تصرف ، حتى بزغت في البلاغة شمسُه ، ونزعت إلى مطامح المهيم نفسه <sup>(٥)</sup> » .

---

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .

(٢) الآثار الأندلسية الباقية في أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٢٤٤ / ٤ .

(٥) المطرب : ٢٣٠ .



مولده :

يقول ابن دحية: «وسأله عن مولده فأخبرني أنه ولد سنة ثمان وخمسةائة<sup>(١)</sup>»  
ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ .

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أبا القاسم قد أضر وهو في السابعة عشرة من عمره<sup>(٢)</sup>، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلي، كما أن كلامه في الروض<sup>(٣)</sup> قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره .

شيوخه :

تلمذ السهيلي لمجتهدة من أعلام عصره في مالقة وقرطبة وإشبيلية ، وقد كانت مالقة موطنه من أهم مراكز الحركة العلمية في الأندلس ، ومن تتبع شيوخه فيها نقيين أن عناية بالقراءات والفقه والنحو كانت واضحة<sup>(٤)</sup>، وأبرز شيوخه فيها وأعظمهم أثراً في فكره اللغوي هو أبو الحسين بن الطراوة .  
وفي قرطبة التقى السهيلي كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ، ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة ، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم أبا بكر بن العربي وتخرج عليه في الأصول ؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة ، ومن نخاتها الأستاذ أبو القاسم عبد الرحمن بن الرماك ، وهو من تلاميذ ابن الطراوة ، وقد لازمه السهيلي ولقن عنه فوائد في النحو .

---

(١) المطرب : ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتبس : ٣٥٤ ، والتسكيلة : ٢ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف : ١ / ٢٨٧ ، ودراستنا عنه .

(٤) ينظر المطرب : ٢٣٠ - ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلي قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٢ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة ، وقد حسبنا ذلك بوفاة شيوخه في إشبيلية ، وكان أبو بكر ابن العربي آخرهم وفاة ؛ فقد وافاه الأجل بفاس سنة ٥٤٣ ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ ، وذلك في أوائل سنة ٥٤٢ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين .

### تنقـلاته وأعماله :

يبدو أن السهيلي قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن<sup>(١)</sup> ، وقد نقل السيوطي عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة<sup>(٢)</sup> ، وقد انتهى به المطاف إلى مالقة موطنه الأول . فكانت له بها حلقة وتلاميذ ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه ، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً في استدعاء أمير الموحدين له ، يقول تلميذه ابن دحية ، « وكان يبده يتسوغ بالعفاف ، ويتبلغ بالكفاف ، إلى أن وصلت إليه ، وصُحِّحَ الروض الأنف بين يديه ، فطلعت به إلى حضرة مراکش ، فأوقفتُ الحضرة عليه ، فأمروا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه عـلام الإملاق... »<sup>(٣)</sup>

ولا يحدثننا ابن دحية عن الأعمال التي أسندت إليه في مراکش ، ويبدو من كلامه أن السهيلي قد تعرض لحلات منافسيه ، يقول : « وفي كل يوم يجنيهم من حديثه أزهاراً ، ويقطفهم من مُلحه آساً وبهكاراً ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا للملامه حساماً . وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده... »

(١) ينظر نقح الطيب : ٤ / ٣٧١ ، والإحاطة : ٤٧٩ .

(٢) بقية الوعاة : ٢ / ٨١ .

(٣) المطرب : ٢٢٢ .

فعمدا عاش مات . . . وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام ، كلها أضغاث أحلام»<sup>(١)</sup> .

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراکش في أوائل سنة ٥٧٩ هـ .

تلاميذه :

أما تلاميذ أبي القاسم ومن روى عنه فكثيرون ، ومن أشهرهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني ( ٥٦٢ — ٦٤٥ ) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية ( ت ٦٣٣ ) وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرُنْدِي ( ت ٦١٦ ) .

وفاته :

توفي السهلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ هـ .

مؤلفاته :

لم يشغل السهلي بالتدريس عن التأليف ، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة ، ومن أشهرها :

١ — نتائج الفكر في النحو ، وهو الكتاب الذي تقوم بتحقيقه الآن<sup>(٢)</sup> .

٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية<sup>(٣)</sup> .

٣ — التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨<sup>(٤)</sup> .

٤ — الروض الأنف والمشرع الزوَّي ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة

واحتمى ، وهو من أجل كتبه ، وقد طبع<sup>(٥)</sup> سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

(١) المطرب : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) توجد بمكتبتي مصورتان له .

(٣) توجد بمكتبتي مصورة له .

(٤) مطبعة الأنوار . (٥) مطبعة الجمالية .

وللسهيلي غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرته منها خمسا وعشرين مسألة متنوعة في النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ - الأملاني : وهو المخطوط الذي تقدمه للطبع أول مرة .

وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا<sup>(١)</sup> ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطي ، وذكره في فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية في أسبانيا فقال : « . . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقفت عليه بالمشرق<sup>(٢)</sup> » .

ولم أعثر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربي جميل ، ويقع في خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتحريف .

### (١) عنوانه :

كتب على غلافه الآتي :

« مسائل من إملاء الفقيه أبي القاسم بن أبي الحسن [ كذا ] الخنمسي ثم السهيلي ، رحمه الله ، وجله أجوبة في مسائل له ، سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق ابن قرقول<sup>(٣)</sup> رحمه الله عليهما » .

تاريخه :

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١١٣ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه الفهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهراني ( ت ٥٦٩ ) وكان فيها محدث حافظاً ،

ينظر العبر : ٤ / ٢٠٥ .

كانها عبيد الله محمد بن عبد الملك في الموفى ثلاثين من شهر الحرم عام سبعة وتسعين وثمانية .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسلة بالعنوان الآتي : ( مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين « وقد اختتمت بقوله : « فقد وضع السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يخرج بتصور هام عن صاحبه أبي القاسم السهيلي ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً في كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولي مجتهد ، وهذه الأمالي - على صغر حجمها - يمكن أن تعطي هذه الجوانب ، وأن تنبه على مكان صاحبها أبي القاسم السهيلي .

وأعتقد أن إخراج هذا المخطوط سوف يسهم إن شاء الله في التعرف أيضاً على مدرسة النحو في الأندلس ، هذه المدرسة التي نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه في أساليبها ، ومن ثم كان نخاتها أساتذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفي هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذي يصدر في أحكامه وآرائه عن رعاية للمعنى وإصابة الغرض ، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمي المشرق الذي صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها في التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أُتيح لنجاح الأندلس الوقوف على مصادر اللغة في دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلي في كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رأى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه في التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظرياً في بعض الأحيان ، فهو يحاول النظر في عامية بلده ومسلكها في التعبير ، ويُفيد من ذلك في توجيهاته للغة العرب الفصحى <sup>(١)</sup> .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلي يخالف النجاح في كثير من المسائل ، وفي هذا الكتاب مسألة له في المنوع من الصرف حل فيها عليهم حجة واضحة وعلى زعيمهم أبي بشر سيبويه ، وهي نتيجة طَبْعِيَّة تنتظر ممن بلغ مبلغه في العلم باللغة والبصيرة .

#### (د) مسائل الكتاب :

تشتمل هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات (من ٢ - ١٢) .

٢ — مسألة في كاف التشبيه (١٢ - ١٤) .

٣ — في الجواب ببلى ونعم (١٤ - ١٧) .

وهذه المسائل لم يملها السهيلي على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ — أربع وسبعون مسألة ، هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة .

وهي آخر مسائل هذه المخطوطة .

( هـ ) توثيقها :

في هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهريلي في كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى<sup>(١)</sup> ، وهو من مسائله في النتائج<sup>(٢)</sup> ، كما أن فيها ردّه المعروف على الفراء في قوله تعالى : ( ولن خاف مقام ربه جنتان )<sup>(٣)</sup> بما لا يخرج عما قاله في الروض الأنف<sup>(٤)</sup> ، هذا وقد اقتبس منها الزركشى في البرهان نصا في تخريج قوله تعالى : ( ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ) فقال : « وقال السهريلي في أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن نفي الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء »<sup>(٥)</sup> وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه في هذا الكتاب<sup>(٦)</sup> .

( و ) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالي ؟

من الثابت أن السهريلي لم يجمع هذه المسائل المتقدمة في إملاء مستقل ، وأنّ جمعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالي وهو عنوان مقتبس من عبارة السهريلي ، فقد كان كثيرا ما يذكر أماليه ، ويعني بها أماليه المستقلة المفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضا من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضا بما يشمله هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشى مثلا يقول : « قال السهريلي في أماليه » أو « ذكره

(١) الأماني : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) النتائج : ورقة ٢ ، ١٣ .

(٣) الأمالي : ورقة ٤٣ .

(٤) الروض الأنف : ١٧٥/٢ . (٥) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٦) الأمالي ورقة : ٣٧ .

السهلي في أماليه»<sup>(١)</sup> فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ، وإنما كان السهلي ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

( ز ) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أني لم أعثر على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتني صحة السهلي في كتبه الأخرى في تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت أُلجأ إلى نصوصه الأخرى التي تناولت بعض مباحث هذا الكتاب رغبة في توضيحها وضبطها .

٣ — كما عُنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه سميع مجيب .

محمد إبراهيم البنا  
بكلية اللغة العربية

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ

١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م



## مسائل

من إماء الفقيه الأستاذ أبي القاسم بن أبي الحسن الخثمي  
ثم السهيلي . . رحمه الله . . وجله أجوبة في مسائل له  
سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق بن قرقول . .  
رحمة الله عليهما



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

### مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعُمُوا أَنَّ الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعة الفعل <sup>(١)</sup> ؛ إذ الفعل فرعٌ للاسم وثاني له ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه عِلَتَانِ فرعيَتان ، كالتعريف فإنه فرعٌ للتنكير ، وكالتأنيث فإنه فرعٌ للتذكير ، وكالجمع فإنه ثانيٌ للإفراد ، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم ؛ وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بتعليمهم ، ولم يكثر الخشوعُ في كلامهم ، ولما <sup>(٢)</sup> تضاحك أهل العلوم من فساد تعليمهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

« أضعف من حجة نحوي » <sup>(٣)</sup>

وتعليمهم لهذا الباب يشتمل على ضروبٍ من التحكُّم وأنواعٍ من التناقض ،

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٦ ، والمقنضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي :

٣١ ، ٣٠ / ١ .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبته ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ،

وذلك في قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمي التركي  
ترنو بطرف فاتر فاتر أضعف من حجة نحوي

وفساد من العلل ، لأنَّ العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة ، التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ، كما تقول : الإسكار في الخمر علة التحريم ، فهذا تعطيل صحيح ، لأنَّ الحكم وهو التحريم يوجد بوجود الشُّكر ، ويُعَدَّم بعدمه ، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة ، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها ، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم ، وهو كون العالم عالماً ، ولا يتصوّر في العقل وجودُ العلة إلا موجبةً لمعلولها ، وعدمه واجب عند عدمها .

ومن علل النحو ما يطرّد وينعكس فيدّين صحتها ، كالإضافة فإنها علة للخفض ، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها ، وكالتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطّرداً ومنعكساً ، أى إنَّ عدم التضمن للحرف يُعَدَّم معه البناء في الاسم ، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلى ، ولا إيجاب شرعى ، ولكنه إيجاب لغوى ، اقتضته اللغة ، فصار أضلاً يُبنى عليه .

وأما علة امتناع الاسم من الصّرفِ ففيها ما ذكرناه من الفسادِ والمناقضة ؛ أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس ، أما عدم الاطراد فإننا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة ، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين ، كضارب ونحوه ، فإنَّ فيه لفظ الفعل ومعناه ، ويعمل عمله ، وهو نال للاسم ووصف له ، ثم لم ينفعه الخفض والتنوين ؛ ومن ذلك مُسْئِمة ، فإنَّه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف [٢] ، ومن ذلك السّفْسِير<sup>(١)</sup> والبُنْدَار<sup>(٢)</sup> ، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة .

(١) في تاج العروس : « السفسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهري : معرب ، وهى كلمة فارسية » وقيل : السفسير : الخادم والتابع والقيم بالأمر المصلح له والرجل الظريف والعبقري .

(٢) في لسان العرب : « البندارة ، دخيل ، وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وأحدهم بندار » وزاد في تاج العروس : « أوهم الذين يخزنون البضائع للغلاء » .

وأما نقضُها ، فإن الجمع ثانٍ للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف ،  
كقولك : كرام ، وَغُيِّبَ<sup>(١)</sup> ، وأجَادَ<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك ، .

ثم قد تُعَدُّ هذه العلل من الاسم ، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف ، نحو  
«أبي قابوس»<sup>(٣)</sup> فليس فيه إلا التعريف ، وقد منع الصرف ، لأنه عربي مشتق من  
القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه ، فقد وجد الحكم مع عدم العلة ، وعُدِمَ مع  
وجودها فدلَّ على فسادها ، وأى مناقضة أعظم من أن يقولوا : التعريف يوجب مشابهة  
الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف أو  
أضفته ، زال شبه الفعل عنه ، وهذان نوعان من التعريف ، فالعلمية أخرى أن  
تباعده من شبه الفعل ؛ إذ الألف واللام ، قد تدخل على الفعل المضارع في  
في ضرورة الشعر ، كما قال :<sup>(٤)</sup>

\* صوتُ الحمارِ اليَجْدَعُ \*

(١) غيب كرم : جمع غائب .

(٢) في النهاية : أجَادَ أى : أشرف كرام ، جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد في  
شهيد أو شاهد .

(٣) أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ملك العرب ، وفي تاج العروس :  
« وقابوس ممنوع للعجمة والمعرفة ، قال النابغة :

نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ولا قرار على زار من الأسد

(٤) هو ذو الخرق الطهوى ، شاعر جاهلي ، وبيته في نوادر أبي زيد ص ٦٧ ،  
وهو بتمامه :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وحمار مجدع : مقطوع الأذن ، وفي النوادر عن أبي الحسن أن الرواية الجيدة :  
المجدع ، وفي اللسان : وقال أبو بكر بن السراج : لما احتاج إلى رفع القافية قلب  
الاسم فعلا ، وهو من أفصح ضرورات الشعر ،

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العالمية  
فمستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أيُّ أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج  
الذى هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من  
الأسماء ؟ هل هذا إلا بهت وباطل بحت !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجمي أثقل من العربي ، والمؤنث أثقل  
من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع  
ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هي العلة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم  
أبي بشر<sup>(١)</sup> رحمه الله .

فيقال لهم : أثقل حتى هو أم ثقل عقلي ؟ فإن أردتم ثقلًا يُدرك بالחס :  
إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقًا وشمردلًا ومُسنحَنَكًا  
وحلِكَوكًا<sup>(٢)</sup> واشهبيا بًا<sup>(٣)</sup> أثقل على الحاسَّتين من زينب وسعاد وحسناء ،  
وإن عَنَيْتُم ثقلًا عقليًّا يدرك بالقلب ويوجد في النفس ، فلا شك أن قولك :  
هم غمَّ وسُخِطَ وبلاء وجُذام وبرص ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء  
وكلاء ، وألَمَى وألَمَس ، وثغر أشنب ، ومقلة نجلاء<sup>(٤)</sup> ، وشجرة

(١) يعني سيبويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (١٧٩ - ٠٠٠) .

(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفنات الحبز ، ولقب الشاعر همام

ابن غالب . والشمردل : الفقى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .

واسعنك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسعنك - بكسر الكاف وفتحها : شديد  
السواد . والحلسكة : شدة السواد ، يقال : حلك كفرح فهو حالك وحلِكَوك  
كعصفور .

(٣) الشبهة : بياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد أشهب أشهبابا ،  
وأشهب أشهبابا .

(٤) اللَّمَى واللَّعْس : سمرة في الشفة ، والشنب : ماء ورقه تجرى على الثغر =

فَقَوَّاءٌ<sup>(١)</sup> ، وروضة غناء<sup>(٢)</sup> ؛ فهذا الثقيل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ، ولا يُتَصَوَّرُ في العقل ولا في الوجود ثقلٌ خارج عن هذين النوعين : العقل والحس ، فإذا لا ثقل في زُنَابٍ<sup>(٣)</sup> ورباب عقلا ولا حساً ، ولا خفة في فرزدق ودرديس<sup>(٤)</sup> عقلا ولا حساً أيضاً ، وقد صرفوا درديساً ، ولم يصرفوا زُنَابٍ مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا للمعتل من الأسماء فرعا للصحيح ، ولا المزيّد فيه فرعا لما لا زوائد فيه ، إلا الإلف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فَمَلَّأَ كان أقلّ العلل ثلاثا أو واحدة ، فلم يكشفوا في ذلك عن نية ، ولا نبّهوا فيه على حكمة ! !

ومن التحكم قولهم : إِنَّهُ لما أشبه الفعل مُنْعَ الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هَلَّا مُنْعَ غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع في الأفعال ، كالتثنية والجمع والتعريف

والنجل : سعة في العين ، والفعل في الجميع من باب فرح ، يقال : لمى فهو ألمى وهي لمياء ، ولعس فهو ألعس وهي لعساء ، وشذب فهو أشذب وهي شذباء ، ونجل فهو أنجل وهي نجلاء .

(١) في الأصل : قنواء بالقاف ، وفي تاج العروس : وشجرة قنواء : واسعة الظل .

(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .

(٣) في تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو زينب بنت

أم سلمة زُنَابٍ .

(٤) الدرديس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟ ولم - أيضا - منعه التثنية مع الخفض ، وهلا منعه واحداً منهما ؛ أو منعه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكوا في العلتين اللانتمتين كذلك تحكوا في المنوعين ، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأييد تقوم مقام علتين ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يُخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التثنية والخفض فيما لا ينصرف ، مع أن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملاً في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة <sup>(١)</sup> ، ثم لو كشف منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في القول وأمراض ، ولجل قول من يقول : إن « إبراهيم » لم ينون ولم يخفض ، لأنه أشبه بفعل وينطلق ، في حيز الجنون والبرسام <sup>(٢)</sup> . فضلاً عن أن يراجعه الكلام ، ولا سترد من يقول : إن عمرو قُتِمَ ، وثلاث ورُبَاعَ ، وجمع وأخرَ ، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويحلس ، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتمجبه الآذان ، وتقدره الطباع ، وتمافه النفوس ، والله المستعان .

## فصل

وإذا ثبت ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التثنية الذي

(١) رد بذلك على قولهم إن الفعل فرع الاسم .

(٢) في الأصل : البرسيم ، والبرسام كما في تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال في الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة ٨ : « وهذا سقط كلام لوهذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبعه . . . » .



هو علامة الانفصال<sup>(١)</sup> ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم ، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ، ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به ، ولا أيضاً قرطعبة<sup>(٢)</sup> ، وهديد<sup>(٣)</sup> ، ودرداقس<sup>(٤)</sup> وهي كلها منصرفة بأكثر تمكننا في الكلام من أحر وأشقر ، وبيضاء وحسفاء ، بل هو أكثر تمكننا في الكلام ، وهم له أكثر استعمالاً .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذ ، ويومئذ ، فنؤمنوا لمسا أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذ زيد قائم ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسم أقل تمكننا من إذ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفاً محضاً ، بمعنى « أن » في نحو قوله تعالى : ( وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ )<sup>(٥)</sup> جعلها سيبويه ههنا حرفاً<sup>(٦)</sup> ولم يحملها ظرفاً ، كما فعل غيره .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيلي ، ورقة : ١٤ . ١ .

(٢) يقال : ماله قرطعبة ، أى : ماله شيء .

(٣) الهديد : اللين الخائر جداً .

(٤) في الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقليل فيه : إنه أعجمي ، وقال الأصمعي : أحسبه رومياً ، وهو طرف العظم النائي فوق القفا ، وأنشد أبو زيد :  
من زل عن قصد السبيل تزايلت بالسيف هامته عن الدرداقس  
وقال ثابت في كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والفائق : عظم صغير في القفا في مفرز الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ١٢٦ ، والروض الأنف : ٢٨٦ / ١ .

ومما يدلّك على أنّها علامة فصل سقوطها في الوقف ، إذ السكوت مُعْن عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت ، نحو إنشادهم :

\* يا صاح ما هاج الدموع الذرفن<sup>(١)</sup> \*

نَبَّهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمرّاً ولا مبهمّاً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثمّ لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل ، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعها من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

## فصل

وإذا صحّت هذه المقدّمة ، فحكم الأسماء الأعلام حكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [ العلم ]<sup>(٢)</sup> مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم الفكرة إذا لم تنون ، فإذا نوّنت علّم أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوئاً فلعلّة ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

\* شُلْتُ يدا وَحْشِيٍّ مِنْ قَاتِلِ<sup>(٣)</sup> \*

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والذرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدره كما في سيرة ابن هشام ٢ / ١٥٦ :

\* مال شهيداً بين أسيافكم \*

من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس<sup>(١)</sup> :

\* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ \*

وقول الخزومي<sup>(٢)</sup> :

\* وَوَزَعْنِي مَجْدِي عَنْهُمْ وَرَهْطُهُ \*

وقول حسان :

\* زَيْدُ بْنُ دُثْنَةَ وَابْنُ طَارِقٍ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> \*

وقول آخر :

وَمَاتَ مَرْحَبُ لَمَّا رَأَيْتَ مَالِي قَلًّا<sup>(٤)</sup>

والشواهد في هذا كثيرةٌ جدًا .

(١) هو العباس بن مرداس السلمي ، صحابي ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعراً محسناً ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر في الاستيعاب : ٨١٨ ، وصدره :

\* فَمَا كَانَ حَسَنَ وَلَا حَابِسَ \*

وفي سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

\* يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي الْمَجْمَعِ \*

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام الخزومي ، والبيت من قصيدة يرد فيها على

حمزة ، وروايته كما في سيرة ابن هشام ١ / ٥٩٧ :

فَوَزَعْنِي مَجْدِي عَنْهُمْ وَصَحْبِي وَقَدْ وَازَرُونِي بِالسُّيُوفِ وَبِالنَّبْلِ

وفي الأصل : وَوَزَعْنَا ، ومجدي هو ابن عمرو الجهني ، ينظر السيرة : ١ / ٥٩٥ .

(٣) روايته كما في الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض

الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وَإِبْنُ لَطَارِقٍ وَابْنُ دُثْنَةَ مِنْهُمْ وَاقَاهُ ثُمَّ حَمَامَهُ الْمَكْتُوبَ

من أبيات يرتي فيها خبيبا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدثنة .

(٤) ذكر السهيلي البيت في الروض ١ / ١٧٢ ، وروى قبله :

يَا مَنْ جَفَانِي وَمَلَا نَسِيتَ أَهْلًا وَسَهْلًا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصَرَّفُ بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمر ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجى ، والمدلول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو : زيد ويشكر ، ونحو : أحمَرُ وأبيض ، إذا سَمَّيت ، وثلاث ورُباع ، إذا سَمَّيت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو : أسدٌ وحمير ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منوناً ، لأنهم - وإن نقلوه عما وضع له - ففي أَنْفُسِهِم التَّفَاتَاتُ لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستعجبوا منها ما كان قبيحاً ، وغيرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء كثيرة حين أسلم المسمَّون بها ، استقباحاً لها نحو : غُرَاب ، وغِيَّان ، وحَزَن<sup>(١)</sup> ، وقَفْزُ ، وهي كثيرة ، فالتفاتهم إلى موضوعها الأوَّلِ أَوْجَبَ بقاءها على ما كانت عليه من التَّنْوِينِ والخفض ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد يترك الشعراء صرْفَهَا ، كما قَدَّمْنَا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عَمَرُ وزُفِرَ ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء ، لأن اللفظ المُنَوَّن قد عدل عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زَيْنَبُ وسِنْبِسُ<sup>(٢)</sup> ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شيء منون .

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) في اللسان عن الجوهري : سنْبِس : أبوحي من طيء ، وفي التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابي : سنْبِس إذا أسرع فهو سنْبِس ، بالكسر : سريع » .

## فصل

[ في ذهاب الخفض ]

متى عُدِمَ التَّنْوِينُ في شيءٍ من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ، لِثَلَاثِ يَتَوَحَّهَمُ أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأخمر ، بالخفض ، بلا تنوين ، أو بِظُرْفَاءٍ أو بِعُمَرٍ ، لتوهم إضافته إلى ضمير النفس ، لا سيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء ، وهو في القرآن كثير ، نحو : نكير<sup>(١)</sup> ، ونذير<sup>(٢)</sup> ، ونحوه ؛ فتركوا الخفض في [ مالا تنوين فيه ]<sup>(٣)</sup> مِمَّا يَسْتَفْنِي عن الإضافة أو لا يستفني ، وهو الذي نُسِمِيهِ غير منصرف ، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله مجريان ، والمنصرف ثلاثة سَجَّارٍ يجرى عليها ، ولذلك قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : باب ما يجرى وما لا يجرى .

## فصل

[ في المذكر المسَمَّى بِمَوْنَةٍ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ ]

فإن قيل : فما بال حزمة وطلحة غير منصرف ، وهو منقول مما ينون ويخفض ؟

(١) من قوله تعالى في سورة سبأ ، آية ٤٥ : « فسيكف كان نكير » . وقد قرأ يعقوب ، نكبرى بالياء في الوصل والوقف .

(٢) من قوله تعالى في سورة الملك ، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير » .

(٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف ، أي : « وما . . . » .

(٤) ليست هذه عبارة سيبويه ، وعبارته في الكتاب ٢ / ٢ : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة البرد في المختضب : ٣ / ٣٠٩ ، وفي شرح للمفصل ٥٧١ : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجرى ، والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التي هي علامات الإعراب » .

قلنا : إن تاء التأنيث في حَمْزَةٍ<sup>(١)</sup> وَثَمَرَةٍ حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِمَ الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم في حال العلمية كَعُمَرَ الذي عُدِمَتْ فيه بنية عامر ، وَغَيْرُ عن وزنه ، وإِنَّمَا يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقى على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التي كانت فاصلة بين الواحد والجميع وفاضلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطالحة<sup>(٢)</sup> وفعلت التمرة ، وتقول في حال العلمية : ففعل طلحة ، وتقول قبل التسمية : طلحة عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك في حال العلمية ، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذي يُذَكَّرُ أو يُؤنث ، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسابة وفعل العلامة ، فتجى التأنيث أو التذكير على المعنى لا على اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا في علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو في العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنث المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنث المُعَلِّمُ عَلَّامٌ من أجل تأنيث العلامة ؛ فحكم اللفظ إذن في حال العلمية غير حكمها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد في المعنى الزائد على المسمى - وهو الفرق<sup>(٣)</sup> - على التاء الزائدة فيه ، وفي حال العلمية

(١) في تاج العروس : « وحزرة بقلة ، وبها سمى الرجل » .

(٢) في تاج العروس عن ابن شميل : « الطلع : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت في الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فَكَأَنَّكَ لَمْ تُسَمِّهِ بِذَلِكَ ، وإذا سمعته بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّر الحسب ولا البنية ، نعم ، وربما أردت أن يكون في المسمى صفة من صفات السبع ونحوه ، ولا تُرِيدُ ذلك في تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سمعته بَقَدَمٍ وَقَدَرٍ<sup>(١)</sup> لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول : قَعَلَتِ القدم وُعَلَّتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : قَعَلُ قدمٌ كذا وكذا ؟ قلنا : قَدَمٌ في حال التسمية أيضا على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإن تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى في المسمى<sup>(٢)</sup> وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ وَرَجُلٍ<sup>(٣)</sup> فمثل طَلْحَةٍ وَحِزَةٍ ، لأنه اسم مخصوص للمؤنث ، فقام وَضَعُهُ مقام التأنيث ، فجري في العامة مجرى حمزة وطلحة .

## فصل

[ في الأعلام المؤنثة وسرّ تجردها من التنوين ]

فأما عائشة وفاطمة ونحوها فلم ينصرف ، وإن كان منقولا عن منصرف ومنقولا عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم الناء تختلف ، كما كان في اسم الرجل ، والمعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، وتأنيث المرأة

- (١) ينظر الكتاب : ١٣ / ٢ ، ٢٢ ، والمقتضب ٣٠ / ٣٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٤ / ٢ ، والآراء في شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .  
(٢) في الصلب : الاسم ، وما أثبتته عن الهامش .  
(٣) في تاج العروس . العناق - كسحاب - الأنثى من أولاد المعز . والرجل بالكسر : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ قاله الزجاج .  
وينظر « عناق » في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التي في اسمها ، فحكم الاسم العلم الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان في الذكر ، لجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت في الحديث المسند عنأقا اسم امرأة مصروفًا ، هكذا قيَّده أهل الحديث .

على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم : حذام ورقاش<sup>(١)</sup> ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهم محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصَّوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمَّينَ شَكْلَ وشمس ، ونحو ذلك ، والحضرىات : مُنَمِّية وعَزِيزَة ، يكسرن أواخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب في : حذام ورقاش ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة الحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

---

(١) يعنى ما كان علماً على مؤنث معدولاً عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال اللبردى في المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان للمؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلة الحجازيين .



نحو: رَزَّانَ وَحَصَانَ وَتَقَالَ<sup>(١)</sup>، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين، بنى على الكسر أو لم يبن، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا: جَمَعَ وَلَا أُجْمَعُ<sup>(٢)</sup>، لأنه مضاف فى المعنى، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا: سَحَرَ، ليوم بعينه<sup>(٣)</sup>، لأنه معرف بالمعنى، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا: آخَرَ، لأنه فى مَعْنَى المتصل بحرف من، التى فى باب أفعال من كذا، وسيأتى بيانها، واستقصاء بابها فيما بعد، إن شاء الله.

فإن قيل: فقد قالوا المعنية: حَلَّاقٍ، وللحمى: سَبَاطٍ، وللجنة: خَارٍ<sup>(٤)</sup>؟

قلنا: أصل العلمية للإنس ومن يعقل، فلما ثبت هذا الأصل فى المؤنث من الإنسيات صارت بنية فعَالٍ تُشْعِرُ بالعلمية، وإن ذهبت العلة الموجبة للكسر، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث، كما يقولون: رجل جسيم، أى عظيم الجسم، ثم قالوا: خطب جسيم ولا جسم، ثم يبق معنى التفتيح وإن ذهب معنى الجسم، وكما قالوا: جسم عظيم، أى كبير العظم، ثم قالوا: عذاب عظيم، وعلم عظيم، وقد ذهب معنى العظم وبقى لفظه الذى اشتق منه، كذلك قالوا فى غير الآدميات، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بِنْيَتَهُ على الكسر، ولم يبق منه إلا أَنَّهُ علم لمؤنث، كما كان فى الأصل.

(١) فى تاج العروس: « وامرأة تقال — كسحاب — مكفأ أى: عظيمة الكفل ».

(٢) ينظر نتائج الفسك، ورقة: ٦٤، ٦٥، ٦٦.

(٣) للمصدر نفسه، ورقة: ٩٢، ٩٣.

(٤) ينظر الكتاب: ٣٨، ٣٩، ٤٠، والمقتضب: ٣/٣٧٢.

وفى تاج العروس: سباط — كقطام — من أسماء الحمى، مبنى على الكسر، قال المتخلى الهذلى:

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط

## فصل

[ في الأسماء الأعجمية والمعدولة ]

وأما الأسماء الأعجمية فإنها لا تنصرف في حال العلمية للأصل الذي قدمناه في الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك المعدول نحو : عُمر وُقْم ، ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمية ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

## فصل

[ في أسرار العدل ]

وفي الاسم المعدول سؤالات : لم عدل إلى فَعَل ؟ ولم عدل عن الصفة ؟ ولم عدل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : قَمِيل وقَل وأشباه ذلك ؟ ولم عدل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب ؟ ولم عدل عن عامر وزافر وقائم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف في حال العلمية ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منقول من أصل منون كما تقدم في شرح معنى التنوين والمقصود به ، وأما عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحِمْلِه<sup>(١)</sup> ، فإذا أردت

(١) في اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحبل يزفره زفرأ ، أى : حمّله .

أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا يُدْعَى بِهِ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ غَيْرَتُهُ عَنْ بِنَاءِ فَاعِلٍ أَوْ فَعِيلٍ إِلَى بِنَاءِ  
غَيْرٍ مَوْجُودٍ فِي الصِّفَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ فَعَلَ ، وَالِدَلِيلِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْفَرْضِ ،  
وَأَنَّهُ مَقْصُودُ الْعَرَبِ ، قَوْلُهُمْ فِي النِّدَاءِ : يَا فَسَقَ ، عَدَلُوا عَنْ فَاسِقٍ ، لِأَنَّ فَاسِقًا  
اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ فَسَقَ ، فَلَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا ثَبَاتَ لَهُ وَلَا يَقْتَضِي  
التَّكْرَارَ ، فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظِ الْوَصْفِ إِلَى لَفْظِ الْاسْمِ ، أَيْ : لِإِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِهَذَا الْاسْمِ  
وَبِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعَى ، كَمَا يَقُولُ الْإِنْسَانُ لِرَجُلٍ قِيلَ فِيهِ : فَاسِقٌ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ  
يُسَمَّى فَاسِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ إِلَّا مَنْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ وَنَحْوِ هَذَا ، فَكَأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ  
بِالْعَدُولِ عَنْ لَفْظِ الصِّفَةِ أَنْ يَجْعَلُوهُ اسْمًا لِأَنَّ مَا يَعْرِفُ بِهِ كَزَيْدٍ وَعَمْرُو الَّذِي  
هُوَ لَازِمٌ لِلْمُسَمَّى ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَلِئَلَّا لَا تُلْزَمُهُ إِلَّا فِي حَالِ  
الْفِعْلِ ، فَعَدَلُوا لِذَلِكَ عَنْ عَامِرٍ وَقَامٍ <sup>(١)</sup> ، لِيَجْعَلُوهُ لَهُ اسْمًا لَازِمًا ، وَيَتْرَكُوا مِرَاعَاةَ  
الصِّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلْفِعْلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَعْدَلُوا عَنْ أَسْمَاءِ  
الْإِنْجِنَاسِ نَحْوُ : كَلْبٌ وَغَمْرٌ ، لِأَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِكَلْبٍ وَلَا هُوَ نَمْرٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ  
عَامِرٌ وَزَافَرٌ ، أَيْ مَوْصُوفٌ بِهَذَا قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مُسَمًى بِكَلْبٍ قَبْلَ  
الْعِلْمِيَّةِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَغْيِيرِ اللَّفْظِ كَمَا احْتِجَّاجٌ إِلَى تَغْيِيرِهِ عَنْ عَامِرٍ وَقَامٍ ،  
لِيَلْتَبَسَ بِالْوَصْفِ ، وَقَدْ أَمِنَ التَّبَاسُعُ بِالْإِنْجِنَاسِ الَّتِي لَيْسَتْ بِأَوْصَافٍ نَحْوُ : كَلْبٌ  
وَأَسَدٌ وَحَجَرٌ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ خُصَّ بِالْعَدَلِ إِلَى فَعَلَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْإِبْنِيَّةِ ؟  
قُلْنَا : إِنَّمَا عَدَلُوا عَنْ لَفْظِ الصِّفَةِ إِلَى لَفْظِ غَيْرِ مُسْتَقَّةٍ فِي الْوَصْفِ نَحْوُ : عُمَرُ  
وَعِمْرَانُ وَعُمَارَةٌ ، فَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِفَعَلَ ، إِنَّمَا هُوَ الْعَدَلُ مَخْصُوصٌ  
بِمَا يَخْرُجُهُ عَنْ وَزْنِ الصِّفَةِ إِلَى وَزْنِ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ إِلَّا نَادِرًا .

(١) فِي تَاجِ الْعُرُوسِ : « قَتَمَ لَهُ مِنَ الْعَطَاءِ قَتْمًا : أَكْثَرَ . . . وَقَتَمَ كَزَفَرٍ : ابْنُ  
الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ » .

فإن قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغانم ؟

قلنا : أرادوا هناك التثؤل للعولود بالسلامة والصلاح والملك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أى : إنه سالم أبدا ، وصالح أبدا ، وإتما عدل عن عامر وقائم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التثؤل إنما هو على المآل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العمليّة وبين المعنى الذى تفألوا به من العارة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيروا لفظه<sup>(١)</sup> ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التثؤل له بهذه الصفات أكد عليهم وهم إليه أحوج من جشم<sup>(٢)</sup> وقشم ، اللذين هما من التجشم والقشم ، وكذلك عور الذى هو من عارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرباب اللغة أن قصد العرب فى التسمية بالصفات إلى التثؤل أو التطير على الأعداء ، وإذا كان كذلك فتثؤلهم له بالسلامة والصلاح والملك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العمليّة ، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مصاحبة له هذه الصفة ، والله أعلم .

(١) فى الأصل . لفظاً .

(٢) فى التاج : « جشم الأمر - كسمع - جشما ، بالفتح ، وجشامة . تكلفه على مشقة ، كتجشمه .. وثبو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب ... قال السهيلي : وجشم معدول عن جاشم » .

## فصل

[ في العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيّد بألف ونون ]

وأما المعدول عن العدد نحو : ثَلَاث ورُبَاع ؛ فلا معنى لتثنيته ،  
لأنَّهُ لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التثْنين الذي هو علامة الانفصال  
عن الإضافة .

وأما سلمان وعمران ونحوهما ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن  
الصفات المنونة إلى العامة كعُمَر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنَّهُ مضارع لباب  
حَمَاء وصفراء<sup>(١)</sup> ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة  
شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف  
وهزة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعة  
للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فَيَبِين ، لأنها ألف ونون ،  
كما نقول : الزيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هي ثنية الواحد ،  
فتقول في زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب  
وعاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غَضْبَان وعَطْشَان ؛  
فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة  
لحمراء ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تُثْنَوْنَ لأنها كالמוש من التثْنين ،  
فكما لا تقول : زيدان ، فلا تقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ،  
ألا ترى أن العرب لا تقول في مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول في التصغير :  
غُضَيِّين على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذي قدّمناه

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٠ والمقتضب . ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعتة للتثنية ، فهو أصل واحد منع<sup>(١)</sup> من دخول علامة التأنيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة ، فإذا كان فُعلان مضموم الأول ، أو فِعلان مكسور الأول ، كانت مضارعتة للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعتة للثنتين ، لأنه قد صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : تُعبان ، فإنهم<sup>(٢)</sup> ألحقوه بفُسْطاط ، ومثل : سِرْحان فإنهم ألحقوه بمثل قِرْطاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يحدوا في الأسماء ما هو على وزنه فعلان فيلحقوا به غضبان<sup>(٣)</sup> ، فألحقوا غضبان<sup>(٣)</sup> بمثل زيدان وعمران ، الذي هو مثله ، وألحقوا سِرْحان وتُعبان بقِرْطاس وفُسْطاط ؛ إذ وَزْنُهُ شبيهٌ بَوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معدوم ، فجمعه كما جمَّعُوا فُسْطاطًا وقِرْطاسًا ، وصغروهُ كذلك ، فإن سَمَّيْتَ شعبان وسرحان رجلاً فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التي تلحق بعضها ببعض ، وتشبَّه بعضها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يشبَّه بفُسْطاط وفُسْطاطين وقِرْطاس وقِرْطاسين ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

## فصل

[ في صيغة منتهى الجموع ]

وأما باب مساجد ودراهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

(١) في الأصل : يمنع .

(٢) في الأصل : وأنهم .

(٣) في الأصل : غضباناً .

نظير في الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أنَّ بنية<sup>(١)</sup> الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تُنَوِّن أبداً كفون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوِّن أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء في القرآن مصروقاً وغير مصروف ، فإذا دخلته هاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلاحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلاحق نون التثنية .

## فصل

[ في العلم المركب ]

وأما المركب نحو بعلبك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه قلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بعلبك زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يختص أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمي والمرجل ، والحمد لله .

\*\*\*

فعلامة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالضاف إلى التكلم ، كما قدّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفتة أمن اللبس ، فماد خفض وحده ، ولم يحتاج إلى التنوين .

---

(١) في الأصل . تثنية .

## ٢ — مسألة

في كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمير كزيد ورجل ،  
وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولي ، وبك وبى ،  
ولا تقول : كك ولا : كى ولا : كه ؛ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف  
بمثل <sup>(١)</sup> ، وليس هذا بعلامة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن <sup>(٢)</sup> السائل كما له أن  
يقول : لم لم تدخل على المضمير ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمير  
بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ وأيضاً فإن الكلام بمثل إذا قلت :  
مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،  
وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .

وإنما السر في ذلك عندى أن الكاف لما كانت حرف جر ، وحُرُوفُ  
الجر إنما تدخل على الضمير المتصل لا على المنفصل ، وجب أن لا يكون بعدها  
ضمير منفصل أصلاً ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا :  
زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس في حروف الجر ،  
ولم يدخلوها على ضمير متصل <sup>(٣)</sup> أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم  
ولا غائب .

(١) قال سيبويه ٣٩٢/١ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجر ،  
وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحتى ، ومنذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى  
وشبهى عنه ، فأسقطوه » وينظر القنطرب : ٢٥٥/١ .  
(٢) كررت في الأصل كلمة : لأن .  
(٣) في الأصل : منفصل



وعلة ذلك وسره أن الكاف فيها ما في كَأَنَّ من معنى التشبيه ، والاسم  
 المحفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكأن ، إذا قلت :  
 كَأَنَّ زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كَأَنَّ لا يتصور فيه أن يكون  
 ضميرا متصلا ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم  
 المشبه به في باب كَأَنَّ ضميرا متصلا ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميرا  
 متصلا ، لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو  
 في معناه ، وكما حملوا حَوَّلَ على أحول ؛ لأنه في معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ،  
 فجاءوا بالضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءني زيد  
 إلا أعطيته ، لأن المعنى : كلما جاءني أعطيته ، وأشبهه شيء بهذا الفصل الضمير  
 إذا جرى [ الوصف <sup>(١)</sup> ] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلا ،  
 إن كان الرفع له اسما مشتقا ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة  
 مع رجل ضاربه هي ، لأن هذه المضمرات - وإن كانت فاعلات - فإنها في  
 الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هي الحقيقة ، وجريان  
 الصفة على غير من هي له اتساع وبجاز ، فلما كان الضمير مبتدأ في المعنى ،  
 والمبتدأ لا يكون أبداً ضميراً متصلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنه مرتفع  
 بصفة هي خبر عنه في المعنى دون اللفظ ، فروع في المعنى وبقي منفصلا كما إذا  
 كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصفة ها هنا الفعل ووصفت به لم يكن بد من  
 أن يكون الفاعل ضميرا متصلا جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو  
 له ، كقولك : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ،  
 فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ في هذا الموضع لم يجز ، إلا أن تؤخر الفعل  
 فتقول : هو يضربها ، وفي « ضارب » يجوز أن يَكُونَ « هو » مبتدأ ،

قدمت الصفة أو آخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك في الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فانهم هذا السر في بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وجرت على غير من هي <sup>(١)</sup> له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنعة ، وتعليقهم لهذه المسألة لا يطارد <sup>(٢)</sup> ، بل ينتقض تارة ، وينكسر أخرى ، فتأمله .

## فصل

[ في حتى ]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمير ، وهي حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاي ، وعلمتها كعملة الكاف ، لأن حتى الخافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هي ولا شيء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل يختلط بالعامل <sup>(٣)</sup> للالاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهم مع الحرف ، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأن الضمائر الخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

## فصل

[ في وضع الضمائر المنفصلة ]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهي خافضة ، وهو ضمير رفع ؟ قلنا : لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

(١) في الأصل : هو .

(٢) ينظر المقضب : ٩٣/٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عزيمة .

(٣) ينظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ومذهبه في العمل .

وُضِعَتِ للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث ونحو ذلك ،  
ألا ترى أنك تؤكد بها الحفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد  
وقعت ههنا موقع الحفوض ولم يبالوا بذلك ، وقال لييد<sup>(١)</sup> :  
\* فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عَمَلُكَ \*<sup>(٢)</sup>

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفي الحديث : « من خرج إلى  
المسجد ليصلي الضحى ، لا يخرج به إلا إياه »<sup>(٣)</sup> فأوقع إياه موقع الرفع ولم  
يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب ، ويجوز في المضمرات ،  
فكذلك تقول : زيد كهو فتوقعها موقع الضمير الحفوض ، ولا تبال ، إلا أن  
الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خُوف بها لم يبعد .

## فصل

[ في منذ وواو القسم وتائه ]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على مضمر نحو منذ ، لأن المطلوب بها  
الزمان ، وصيغة المضمر ليست من صيغة الزمان في شيء .

(١) هو أبو عقيل لييد بن ربيعة العامري الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن  
إسلامه ، وكان من خول الشعراء المحيدين للطبوعيين ، توفي في خلافة معاوية سنة ٤١ .  
ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التي يرثي فيها النعمان بن النذر ، ورواية :  
فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لملك تهديك القرون الاوائل  
وفي شرح البيت : ويروي : فإن أنت لم ينفعك عملك . . .

(٣) أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ، ونصه : « .. ومن  
خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر » ينظر المنهل العذب  
للورود في شرح سنن الإمام أبي داود : ٢٥٠/٤ .

ومنها أيضاً مالا يدخل على مضمر كذلك وهى واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بينة ، وهى اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلائها تشبه واو العطف لفظاً ومعنى ، وواو العطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمر ، وأن الخفوض بها فى القسم إنما الخفوض بالعطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم فى معنى هذا الخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه فى باب القسم ، والحمد لله .

### ٣ - مسألة

فى الجواب ببلى ونعم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه ؛ يقال : الخمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الخمر حلالا ، فتقول : نعم ، أى الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فكلمة فيها لفظ « بل » <sup>(١)</sup> التى للاضراب ، ولفظ « لا » التى

---

(١) ينظر الصحاح لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلام السهيلي قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلا على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، قبل رجوع عن جحد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولكن السهيلي يرى أنها مركبة من بل ولا .

لنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي ، ومن أضرِبَ عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحل ، ولو قال : العسلُ حُلُوٌّ ، فقلت : بلى ، لم يميز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بد أن تقتضى بلى إضراباً على نفي ، لأن اقضاه مشاكل لمعناها ، كما تقدم .

## فصل

[ في موقع بلى ]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي ، فقلت : أليست الخمر حراماً ؟ فلا تقل في الجواب : نعم ، لأنك تكون مصداقاً للكلام اللغوي المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم ، هذا هو الأصل ، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

## فصل

[ في وقوع نعم موقع بلى ]

إذا ثبتَ هذا فلا يمتنع أن يُجابَ بنعم بعد الاستفهام من النفي ، لا تريد تصديق النفي ، ولكن <sup>(١)</sup> تحقيق الإيجاب الذي في نفس التكلم ، لأن التكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه : أليست الخمر حراماً ؟ لم يستفهم في الحقيقة ، وإنما أراد تقريره أو توبيخه ، وفهم مراده في ذلك ، بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله ، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن

(١) في الأصل : ولا .

يجاب بنعم<sup>(١)</sup> ، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي ، لأنه ليس بتنافي في الحقيقة ، إلا أن أكثر العرب على غير هذا ، يرون مراعاة اللفظ أولى ، لأنه الظاهر المسموع ، وبه نطق القرآن ، كقوله : ( ألت بربكم ؟ قالوا : بلى )<sup>(٢)</sup> ، ولم يقولوا : نعم ، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة ، بل هو تقرير على إيجابات .

فإن قل ؟ فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد ؟ قلنا : نعم ، حديث رواه أبو عبيد<sup>(٣)</sup> في « شرح الغريب » ، وهو أن<sup>١</sup> :  
الأم أجرين قالوا : « إن الأنصار قد أرونا وفعلوا معنا وفعلوا . فقال : ألتسم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم . قال : فإن<sup>(٤)</sup> ذلك ؟ أي : إن ذلك شكر لهم »  
هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جحدر<sup>(٥)</sup> :

(١) ينظر مغني اللبيب : بلى

(٢) الأعراف : ١٧٢ .

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، كان قفياً محدثاً لغوياً ؛ وله مصنفات في فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث ، وقد روى عن أبي زيد الانصاري ، وأبي عبيدة ، والاصمعي ، واليزيدي من البصريين ، كما روى عن ابن الاعرابي ، وأبي عمرو الشيباني . والسنكساني ، والاحمر ، والفراء ، توفي سنة ٢٣٤ عن ٧٣ سنة . ينظر الفهرسة لابن خير : ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣٣٦ ، وإنباء الرواه : ١٢/٣ ، والعبير للذهبي : ٣٩٢/١ .

(٤) في الأصل : فإن في ذلك

(٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ / ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط

في الرضى بالقليل ، ونصهما :

أليس الليل يلبس أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

بلى ، وترى السماء كما أراها ويعلوها النهار كما علاني

وهما في الحزانة ٤ / ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفي ، من قصيدة قالها

« وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى الجماعة ، وروايتها :

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله :

أليس الليل يجمع أمَّ عمرو

إلا أن في بيت جحدر احتمالاً ، وهو أن يكون قوله : نعم ، تصديقاً لقوله :  
« فذاك بنا تداني » وإن كان الوجه الأول أظهر ، والنفس إليه أميل ،  
ويُقَوِّيه قوله : « وترى الهلال كما أراه » بالواو ، عطفاً على يجمع ، لأن الفعل  
يعطف على الفعل .

## فصل

[ في أثر الاستفهام على أسلوب النفي ]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي ، بخلاف حاله  
قبل الاستفهام ، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم ،  
وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل  
كثيرة ، منها :

دخول إلا قبل الإستفهام ؛ تقول : ليست الخمر إلا حراماً ، وما محمد  
إلا رسول ، فإن قلت : أما محمد ، أو قلت : أليست الخمر ، لم يحز إدخال  
إلا في هذا الكلام ، كما لا يجوز إدخالها في الواجب ، فيدل على أن الكلام  
قد صار حكمه حكم الواجب .

ومسألة أخرى ، وهو أنك تقول قبل الاستفهام : ليس زيد قائماً بل قاعداً ،  
ولو عطف ببل بعد الاستفهام لم يحز ، فقد تَغَيَّرَ إذا خُكِمَ النفي .

---

= أليس الليل يجمع .....

نعم وترى الهلال .....

وقد أشار البغدادى إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤ / ٨٣ : « وقد روى السكرى  
في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة : بلى وترى الهلال كما أراه » .

ومسألة ثالثة ، وهو أنك تقول : أليس زيد إنما هو قاعد ، فتكون إنما وما بعدها في موضع خبر ليس ، ولا يجوز ذلك قبل الاستفهام ، فدل على اختلاف الحكمين ، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج<sup>(١)</sup> .

ومسألة رابعة ، وهو أنك تقول : ليس زيد قائماً ، فيقوم عمرو ، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يحز إدخال الفاء .

ومسألة خامسة ، وهو أنك تقول : ليس أحد قائماً فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفي لم تقل : أليس أحد قائماً ، لقوة معنى الإيجاب الذي في ضمن الكلام ، فتأمله ؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد في الإيجاب ، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كميثقه قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفي ، نحو قولهم : أليس زيد بقائم ، فإن الباء دخلت هاهنا ، كما تدخل قبل الاستفهام ، وذلك أن المَعْوَل على تأكيد اللفظ ، وليس لها تأثير في معنى التقرير والإنكار ، وإنما هي بمنزلة النَّصْب الذي هو عمل ليس ، فسكاً يبقى النَّصْبُ بعد قولك : أليس زيد قائماً ، ولا يغيره دخول الاستفهام على النفي ، كذلك تبقى الباء ، لأن العلة واحدة ، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف<sup>(٢)</sup> ، واللفظ باق ، فتأمل هذا ، فإنه بديعٌ ، ألا ترى كيف بقي رفع الفاعل مِنْ قولك : « قام زيد » إذا نفيت ، من قولك : « ما قام إلا زيد » لأن لفظ « قام » موجود .

(١) هو أبو بكر محمد بن السري ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجي ، والسيرافي ، والرماني ، وصنف الاصول ، والوجز في النحو ، وكانا معروفين في الأندلس ، توفي أبو بكر في سنة ٣١٦ . ينظر الفهرسة لابن خير : ٣٠٧ ، ٣١٩ ، وإنباء الرواه : ١٤٥/٣ .

(٢) ينظر أصل السهيل في العامل : النتاج ورقة ١١ ، ٨٣ ، ٨٤ .



## فصل

[ في دلالة الكلام للنفي المسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ ]

فإن قيل : فما القرينة التي وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجردا ؟

قلنا : السر في ذلك أن المستفهم عن الخبر شاك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عدل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفي ترك الوجه الأخف في اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ، علم أنه لم يفعل ذلك إلا منكرًا على من رآه يعتقد النفي ؛ إذ يفعل فعل من يعتقد . فلذلك بدأ بحرف النفي ، فتقول للعاصي : أليس الله يراك ، لاستفهما ، ولكن مقرا ومرهبا ، وقد فعل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفي كالمستفهم عن النفي ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يتجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِمَ للكلام بحكم الإيجاب في المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغي ألا يمنع الجواب بنعم منعا كليًا ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد التكلم ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلّة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وترك التفاهم إلى المعنى ، كما التفتوا إليه في المسائل الخمس المتقدمة ؛ هي خشية الالتباس بين التصديق للنفي والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفي ، فيقول : ليست الخمر حلالا ، فيقال له : نعم ، ليست حلالا ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، إنها حرام ، ولا يكون في بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفي متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا (٤ — الأمل)

وقعت نعم هاهنا لم يُدَرَّ أصدقت النفي الذى فى اللفظ أم الإيجاب الذى فى المعنى ،  
فاقتصروا أكثرهم على « بلى » المقتضية للإضراب عن النفي ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب  
وهذا عجب من التعليل عجب .

#### ٤ -- مسألة (١)

[ فى إعراب قول ابن عباس : جَمَعَهُ له صدرك ]

تفسيراً لقوله تعالى : إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ

قول ابن عباس فى تفسير قوله تعالى : ( إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ <sup>(٢)</sup> ) قال : جَمَعَهُ  
له صدرك <sup>(٣)</sup> .

نصب « جَمَعَهُ » إِنْ كانت الرواية بالنصب ، لأنَّه مردود على الآية ، وهو  
منصوب فى الآية ؛ ومن رفعه فمردود أيضا عليها ، ولكن على موضع إِنْ ،  
لأن موضعها رفع ، والهاء فى قوله « جمعه » فى نفس الآية مفعولة فى المعنى ،  
والفاعل مقدَّر ، لأن المصدر لا يضم فى الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير :  
إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمِعَهُ نَحْنُ . وأما فى التفسير فالهاء فاعل فى المعنى ، لأنها ضمير  
الصدْر ، وأضمره ولم يحركه ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام  
تبيين له ، وهو ( صدرك ) ، فإنه عِنْدَى بَدَلٌ من المضمر المحفوض بالإضافة ،

---

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التى سأله عنها ابن قرقول  
رحمها الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخارى فى باب بدء الوحي : ٤/١ ؛ وفيه روايتان : جمعه له فى  
صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضى ؛ وفى كتاب التفسير  
٢٠٣/٦ روى : إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقرآنه ، أن نجمعه فى صدرك .

لأنه مُرفوعٌ في المعنى ، فَصَدْرُكَ بَدَلٌ عَلَى الْمَعْنَى ، والخفض فيه جائز ، وإن لم يرد ، كما تقول : كرهت جمع زَيْدٍ لِلْمَالِ أَخُوكَ ، وإن شئت قلت : أخيك ومَنْ نَحْوَهُ ( أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ ) رفعاً .

والمضمر في « له » عائدٌ <sup>(١)</sup> على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفي المسألة عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أن تكون الهمزة من قوله <sup>(٢)</sup> : ( جمعه ) مفعولة في المعنى عائدة على القرآن ، كما هي في الآية كذلك . و « صدرك » فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار والمجرور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعلق الجار بـ « اللام » بالجمع ، كما صح في الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المال له أخوك ، كما قلت في الوجه الأول ، لم يحز ، لأنك كنت تُعَدِّي الصِّدْرَ إِلَى الْمَفْعُولِ مَرَّتَيْنِ ، مرةً بغير لام ، ومرةً باللام ، ولسكنه يجوز على تعليق اللام بشيء مضمَرٌ كأنه قال : جمعه صدرك ، ثم قال : له ، أي : لحمد أي إكراماً له ، أو تعليماً ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم <sup>(٣)</sup> متعلقة بغير السقي ، وإنما المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحباً بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر ما جاز أن يقول الراد : وبك مرحباً ، ولك سقياً ، لأنه لا يتقدم على المصدر ما يتعلق به <sup>(٤)</sup> .

(١) في الاصل : عائدة .

(٢) في الاصل : قولك

(٣) ينظر معنى اللبيب : اللام ، المعنى الثاني والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١/١٣٦ ، ١٣٧ ، فقد وضع السهيلي أصلاً لتقدم

معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذرّ حين مات ابنه ذرّ : « اللهم هب له لى ما قصر فيه من حفظ » هكذا وقع فى نسخة صحيحة من الكامل<sup>(١)</sup> ، أى : استجب لى أوهبه ذلك شفعا لى ، وفى التنزيل : ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون<sup>(٢)</sup> ) أى : ما أنت بمجنون وذلك بنعمة ربك ، فقدم المجرور وحذف متعلقه : وهذا نحو مما تقدم .

وأما « جمعه »<sup>(٣)</sup> بلفظ الفعل : فصدرك فاعل : والكلام فى المجرور كما تقدم .

هذا تفسير التفسير ، لا تفسير الآية ، ولكن تضعف هذه الرواية لان الفعل الماضى لا يصلح أن يكون تفسيرا لقوله : ( إن علينا جمعه ) لأنه مستقبل فى المعنى ، والله أعلم .

## ٥ — مسألة

[ فى دلالة « مما » على معنى ربما ]

وقوله : « مِمَّا يَحْرُكُ »<sup>(٤)</sup> هو كقول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

وإنما نضرب الككبشَ ضَرْبَةً على رأسِهِ تُلقى الأَسانَ مِنَ القَم

(١) ينظر الكامل ، الباب الثامن ، نبذ من كلام الحكماء : ٦٨/١ .

(٢) القلم : ٢ .

(٣) ذكرنا هذه الرواية فى بداية المسألة .

(٤) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، وهو من قول ابن عباس ونصه ٤/١ :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه »

(٥) هو أبو حية الغميرى ، ينظر الحزانة : ٤/٢٨٢ — ٢٨٦ ، والبيت من

شواهد الكتاب : ٢٧٧/١ .

أنشده المبرد<sup>(١)</sup> ، وقال : هو بمعنى رُبَّمَا<sup>(٢)</sup> ، وليس معنى قوله أَنَّ « مِنْ » تكون بمعنى « رُبَّ » ولكن « رُبَّمَا » هذه الكلمة هي التي دخلها معنى رُبَّمَا بقرينة ، وذلك أَنَّ الأصل فيها ما قال سيديويه : « إني رُبَّمَا أَن أفعل » ، أي من الأمر<sup>(٣)</sup> ، جعل « ما » اسماً تاءاً بغير صلة كأن معنى الكلام : من الأمر للمِكن أَن أفعل ، ومنهم من يقول : « بما أفعل » كما جاء في البيت ، بحذف أَنَّ ، والمعنى معناها ، وإذا كان المعنى : من الأمر الممكن والجائز أَن أفعل ، فقد صار إلى معنى : رُبَّمَا أفعل ، لا أَن « مِنْ » بمعنى « رُبَّ » في شيء من الكلام ، وبالله التوفيق .

## ٦ — م — ألة

[ في إعراب « جَذَعَا » نصبا ورفعا ]

وأما قوله : « يا ليتني فيها جَذَعَا »<sup>(٤)</sup> .

بالنصب إذا جعلت « فيها » خبر « ليت » ، والعامل في الحال ما يتعلق به

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( ٢١٠ — ٢٨٥ ) ، كان أحد أعلام اللغة والأدب في عصره ، أخذ عن الجري واللذانى وأبي حاتم السجستاني وغيرهم ، وتلمذ له الزجاج والأخفش على بن سليمان وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الأدب والنحو منها الكامل والمقتضب وغيرها . ينظر مقدمة المقتضب للاستاذ عضيمة .

(٢) قال في المقتضب ١٧٤/٤ : « وتقول : إني بما أفعل ، على معنى : ربما أفعل » وأنشد البيت .

(٣) قال سيديويه ٤٦٧/١ : « وتقول : إني ما أَن أفعل ذاك ، كأنه قال : إني من الأمر أو من الشأن أَن أفعل ذاك ، فوقعت ما هذا الموقع » .

(٤) أخرجه البخاري في باب بدء الوحي : ٤/١ .

الجار من معنى الاستقوار ، ومن رَفَعَ « جذعاً » فالجار متعلق بما فيه من معنى النمل ، كأنه قال : ليتنى شاب فيها .

## ٧ — مسألة

[ في توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر ]

وأما « هذا يملك » <sup>(١)</sup> فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا في موضع صفة ولا في موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد يضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيسكون « يملك » في موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف اللعنوت ، كما قال <sup>(٢)</sup> :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْدَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ  
أى : ما في قومها أحدٌ يفضلها ، وهذا إنما هو في الفعل المضارع لا في الماضي ،  
قاله ابن السراج ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

(١) أخرجه البخارى في باب بدء الوحى ١/٧ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهى وحده : يملك ، بالمضارع .  
(٢) هو حكيم بن مية ، وهو راجز إسلامى ، ينظر الكتاب : ٣٧٥/١ وخزانة الادب : ٣١١/٢ .

## ٨ - مسألة

[ في توجيه بأبا ، وأصلها بأبي هو ]

وأما « بأبا »<sup>(١)</sup> ، وإن سُمِّت الهمزة كانت ياء ، فتقول : يَبِيا ، فهو جار ومجرور في موضع خبر مبتدأ ، والمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول : فِدَى لَكَ ، وحذفوا المبتدأ ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف والتغيير ، نحو ما اتفق في ها هُوَ ذا ، حتى قالوا : ها هُوَ ذا ، وها هُوَ ذا ، بالتشديد .

وأصل الكلمة بِأَبِي هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألهاً ، قالوا : يا غُلَاماً ، وفي جارية : جارة ، وفي ناصية : ناصاة ، وقالوا في عَمَى : عَمَى ، وفي فَنَى : فَنَى ، قال زهير :

\* فَنَى الدُّحْلانُ عنه والإِضاءُ<sup>(٢)</sup> \*

(١) أصله : بأبي ، ينظر البخاري كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين ٨٩/١ قول أم عطية : « بأبي سمعته » وفي رواية : بأبا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد : ٢٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك ١٩٦/٢ قول أم عطية أيضاً « بأبي » وروى : يَبِيا .  
وينظر النهاية لابن الأثير : أبا .  
(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدره :

\* تربع صارة حق إذا ما \*

وتربع : أقام في التربع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فَنَى : يريد فَنَى وهي لغة طيء ، وربما كانت في غيرهم فَنَى وفَنَى ، وبقي وبقي ، وولى وولى ، والدحْلان الواحد دحل ، وهي البشر العجدة الموضع من الكلام ، والإِضاء : الغدران » .

وأنشد سيديويه<sup>(١)</sup> :

\* على محمّر ثوبتموه وما رُضا \*

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم في فني : فني ، أهي لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فني » في المستقبل منه : يفني ، كما يقولون : رمي يرمي . وهذا استدلال صحيح ، ودليل آخر أيضاً قولهم في رضى : رضى ؛ إذ ليس فيهم من يقول في فعل : فعل .

وأما رواية من روى : بابا ، فإن صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سَهّل المهمة وقلّبها ياء ، فقال : يديبا ، كما تقول في مائة : مية ، وكأقرأ ورش<sup>(٢)</sup> : « لَيْلَا »<sup>(٣)</sup> ثم قلب كسرة الباء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للخطفة ، لا لغة .  
ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهم وعليهم ، لو كانتا لغتين ، لكانت

(١) الكتاب : ٦٥/١ وصدّره :

أفي كل عام مأتم تبعثونه

وينسب البيت إلى زيد الخيل ، وروايته في نوادر أبي زيد : ٨٠ :

أفي كل عام مأتم تجمعونه على سحر عود أثيب ومارضا

يقول الأعلام : « وصف فرساً أهدى إليه ثواباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزنتم حزن من فقد حياً فيجمع له مأتماً — وللأتم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس سحر ، أي هجين أخلاقه كاخلاق الحمار ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثواباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيرواني صاحب نافع . كان شيخ الإقراء بمصر ،

توفي سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر المختص : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .



إحداها في بعض القبائل والأخرى في بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين في نظمها ونثرها ، والحمد لله .

## ٩ — مسألة

وأما قول طاووس « لا يبه ولا بته »<sup>(١)</sup> فإنما يتفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياق الكلام ومن قرأ في الحال ، وللتفقه في ذلك مقام غير هذا .

## ١٠ — مسألة

[ في نسب خزاعة ]

وأما حديث<sup>(٢)</sup> عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ . واسم قَمْعَةَ : عُمَيْرُ بْنُ إِيَّاسَ ، بقطع الهمزة وتنوين السين في قول ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> ، والصحيح ابن إلياس ، بلام التمرير ، لوجوه يطول ذكرها ، وأمههم خندف ، وهي : ليلي بنت عمران<sup>(٤)</sup> .

(١) كذا في الأصل .

(٢) هو الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خندف ، أخا بني كعب هؤلاء ، يجر قصبه في النار » .

وفي رواية أخرى عن ابن ماهان : أبا بني كعب ، وقد سأل ابن قرقول السهيلي عن هاتين الروايتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب - وهم خزاعة - من ولد عمرو بن لُحَيٍّ ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، كان لغويًا نحويًا أديبًا حافظة ، عاش بين سنة ٢٧١ - ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢/٢١٤ ، وإنباه الرواء : ٣/٢٠١ .

(٤) في كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأمه : خندف ، واسمها ليلي بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خندف .

فالنسابة ينسبون بنى كعب [إلى<sup>(١)</sup>] عمرو ، وهم خزاعة ، ومنهم من ينسبهم إلى عمرو بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء<sup>(٢)</sup> ، يجعلهم من مازن غسان من الازد ، ولما اختلف النسابة فيهم نظرنا الروايتين ، فإن صحت رواية من قال : (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنه<sup>(٣)</sup> منهم ، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)<sup>(٤)</sup> أى أنا المدعى عليه بما ادعته ، فلا يكون فى هذه الرواية حجة لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية ، ومن روى : (أبا كعب) . وصحت روايته ، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مضرية خندفية قميّة ، وهذه الرواية هى الأصح - والله أعلم - لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكرم ابن الجون الخزاعى<sup>(٥)</sup> : إنه أقرب الناس شبيهاً بعمرو بن لُحى ، فقال أكرم : أيفرنى شبهه يا رسول الله ؟ قال : لا<sup>(٦)</sup> ؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوهم .

ولقائل أن يقول : ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة ، فقد قال فى عيسى ابن مريم : (أقرب الناس شبيهاً به عمرو بن مسعود<sup>(٧)</sup>) وعروة ثقفى ؛ فإما

(١) فى الأصل : بن .

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨ : « وخزاعة تقول : كعب بن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان » وينظر جهمرة أنساب العرب : ٣١١ ، ٣١٢ .

(٣) فى الأصل : أنهم .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦ : ( . . فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها . . )

(٥) هو عبد العزى بن مفضل ابن ربيعة ، ينظر أسد الغابة ١٣٣/١ .

(٦) ينظر أسد الغابة : ١٣٤/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ ، ينظر أسد الغابة : ٤٠٦/٣ .

إيادى ، وإما مضرى هوازنى ، وإما من بقايا نمود . وهذا الأخير رواه معمر<sup>(١)</sup> فى جامعه ، وعلى كل<sup>(٢)</sup> فليس تقيف من نسل عيسى بن مريم ، ولا كان لعيسى ولد قط ، وقد جاء عنه عليه السلام فى خبر الدجال : ( أقرب الناس شبيهاً به ابن قطن<sup>(٣)</sup> ) وليس فى هذا دليل على ولادته له ، وقال فى موسى : ( كأنه من رجال شنوءة<sup>(٤)</sup> ) وشنوءة من الأزد ، وقال فى إبراهيم : ( أشبه الناس به صاحبكم<sup>(٥)</sup> ) ، يعنى نفسه . وفى رواية أخرى : ( ما رأيت أشبه بصاحبكم ولا صاحبكم أشبه به منه<sup>(٦)</sup> ) ، وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية ، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة ، بخلاف ما قبله ، والحمد لله .

- 
- (١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدى الحافظ ، صاحب الزهرى ، توفى فى رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر : ٢٢٠/١ .
- (٢) فى الأصل : وعلى ما .
- (٣) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الكتاب مريم : ٢٠٣/٤ : « وأقرب الناس به شبيهاً ابن قطن ، قال الزهرى : رجل من خزاعة ، هلك فى الجاهلية » ، وينظر صحيح مسلم : ١٠٨/١ .
- (٤) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : ( وهل أتاك حديث موسى ) : ١٨٦/٤ ، وأخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .
- (٥) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .
- (٦) ينظر الروض الأنف : ٢٤٧/١ .

## ١١ — مسألة

[ في البهام مراداً بها الإباهم ]

وأما « البهام » في رواية السمرقندي ، فلم يُبْلَغْنِي عن أحد من أهل اللغة أنه حكاهما لغةً ، وإنما الفصح « إباهم » ، وفيها لغة مؤلدة كثرت في الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهى البهَم ، وجمعها بهام ، ولشهرتها في الزمن الأول نَبّه عليها صاحب الفصيح<sup>(١)</sup> فقال : وهى الإباهم التى فى اليد ، وأما البهام فجمع البهَم<sup>(٢)</sup> ، فقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختار اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن صحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم ، ويكون المعنى : أشار بالإباهم جمعاً فى معنى التثنية ، وهذا كله بعيد ، والحق أبلغ .

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزيير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدى والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنبارى وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفى سنة ٢٩١ ، ينظر إنباء الرواة : ١٣٨/١ ، والعبر : ٨٨/٢ .

(٢) فى شرح الفصيح للهروى ٥٢ : « وهى الإباهم للأصبع الأولى الغليظة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام - بغير ألف - فجمع بهم ، والبهم جمع بهمة هى أولاد الضأن خاصة » .

## ١٢ — مسألة

[ في جمع أب على أئين ، وتثنيته تثنية المنقوص ]

وأما العلاء وسهيل<sup>(١)</sup> عن أبيهما ، فقد تتخرج رواية الخفض وهي أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : آياهما ، ويكون من باب قوله : ( صَغَتْ قلوبكما )<sup>(٢)</sup> جمع في معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين ، وقد يجمع الأب على أئين ، وتحذف النون للإضافة ، فتقول : عن أبيهما ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بَسَكَيْنَ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْنَا

وقال عباس<sup>(٤)</sup> :

فَقَلْنَا أَسْلَمُوا إِنَّا أَخُوكُم

لحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرئ في غير السبع : ( نمبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل )<sup>(٥)</sup> ، قال ابن جنى<sup>(٦)</sup> في المحتسب : أبيك في

(١) في صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ : « . . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة . . . » وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠١/٢ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهيلي في الروض الأنف : ٢٩٢/٢ ورواية صدره في اللسان والتاج :

\* فلما تعرفن أصواتنا \*

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق في السيرة ٤١٥/٢ وعجزه :

\* وقد برأت من الإحن الصدور \*

وقد تعرض السهيلي له في الروض : ٢٩٢/٢ ، وينظر للمقتضب : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب أباعلى الفارسي ولازمه وأخذ عنه ، وله =

هذه القراءة جمع مسلم<sup>(١)</sup> ، وحذفت النون للإضافة .

وأما أيُّهما — بفتح الباء — فله وجه في القياس ، وهو أن تقيسه على هَنٍ ودم وغدير ، فإنك تقول فيه : الأب وأب ، كما تقول : الدم ودم ، تقول في الدم لما أضفته متى : دميها مثل يديها ، إلا أن الأب والأخ والحم والقم إذا أُضيفت هذه الأسماء لم تسكن محذوفة الأواخر في حال الإفراد ، فكيف في حال التثنية ، وهم يقولون في التثنية : أبوان وأخوان ، بالواو دون إضافة ، فكيف في حال الإضافة مع عدم التثنية والنون ، فبعد أن يكون مثل دم ويد . ولم يبعد كل البعد ، فلا تقطع بأنها لحن ، ولكن رواية مَنْ رَوَى عَنْ أَيُّهِمَا أَسْعَدَ بالصواب ، وأملحُ في صنعة الإعراب .

### ١٣ — مسألة

[في وصف المذكر بمؤنثه]

وأما قوله : « على حمارِ أتانٍ<sup>(٢)</sup> » فيستقيم على البذل أو على النعت ، أما البذل ، فبذل الشيء من الشيء ، وهما شيء واحد ، وهو بدل نكبة من نكبة أعم منها ، كما تقول : مررتُ بشجرة زيتونة ، وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأنثى ،

= تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمحاسب ، عاش بين ( ٣٢٢ - ٣٩٢ ) ينظر إنباء الرواه : ٣٣٥/٢ ، ومقدمة الخصائص .

(١) في المحاسب ١١٢/١ : « . . . وطريق ذلك أن يكون أيك جمع أب على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى : آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك عنهم » وذكر بيت الكتاب المتقدم .

(٢) أخرج البخاري في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ١ / ٢٩ عن ابن عباس قال : « أقبلت راكباً على حمار أتان . . . » وينظر : ١ / ١٣٢ ، ٢١٨ .

ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم : لم يحرم الله إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة <sup>(١)</sup> ذكر .

وأما النعت فأنا إليه أميل ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر <sup>(٢)</sup> ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان <sup>(٣)</sup> ، لأن الأتانة وصف كجملة الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميز من الأسد بالتنوعية ، ويتميز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعرض في مذهب آخرين .

وأما من رواء بغير تنوين فهو في مذهبننا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يحرزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو : مسجد الجامع وجانب الغربي ، وعندي أن ذلك لا يجوز إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون الثاني معرفة مثل : طهرني بماء البارد ، ومثل : ( شهر رمضان ) <sup>(٤)</sup> ، والشرط الثاني : أن يؤمن فيه اللبس ، وهذان الشرطان معدومان في حمار أتان ، ولو عرفت أيضاً فقلت : حمار الأتان ، لم يحز ، لأنه يلتبس أن يكون غيراً لها ، فالرواية عندي منكرة ، والله أعلم .

(١) في الأصل : للخنزيرة .

(٢) ذكر البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : ( وبث فيها من كل دابة ) ١٥٤/٤ « قال ابن عباس : الثعبان ألحية الذكر منها » .

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٦ : « وتقول : هذا بطة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهو شاة إذا غنيت كبشاً ، وهذا بقرة إذا غنيت ثوراً ، وهذا حية ذكر ، وإن غنيت مؤنثاً قلت : هذه حية » .

(٣) في الأصل : حمار أتاناً .

(٤) البقرة ١٨٥ .

## ١٤ — مسألة

[ في توجيه قراءة البخارى : آتياً طوعاً أو كرهاً ]

وأما ما وقع في التفسير من قوله : ( آتياً طوعاً أو كرهاً )<sup>(١)</sup> فقد ذكر أن البخارى<sup>(٢)</sup> رحمه الله كان يهيم في القرآن ، وأنه أورد في كتابه آيات كثيرة على خلاف ما هي في التلاوة<sup>(٣)</sup> ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا فهم قراءة بلغتته ، ووجهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلان يعطى الطاعة لفلان ويعطى بيده<sup>(٤)</sup> ، فسكان ممتناه : آتينا ما يراد منا . وقد قرئ : ( ثم سئلوا الفتنة لآتوها )<sup>(٥)</sup> وآتوها ، والفتنة خلاف الطاعة أو ضدها ، وإذا جاز الإبقاء في هذه جاز في هذه ، والله أعلم .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) هو الإمام جبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزدييه البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٢١٠ فلقى علما من الشيوخ ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبي : ١٢/٢ ، والوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٣) ذكر البخارى في كتاب التفسير ٦-١٥٩ : « وقال طاوس عن ابن عباس آتيا طوعا : أعطيا ، قلنا آتينا طائعين » ومعنى هذا أن القراءة : آتيا وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، وبوضحه كلام السهيلي بعد ، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة ينظر الكشف : ٤ / ١٤٨ .

(٤) في أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا اتقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفي الكشف للزمخشري ٣ - ٤١٨ : « وقرئ : لآتوها لأعطوها » .



## ١٥ — مسألة

[ فى توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز ]

وأما « تسعة وتسعين اسم »<sup>(١)</sup> بخفض اسم ، فيخرج اسم ، لأن قوماً من العرب يجعلون الإعراب فى الذون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيماً ؟ وعرفت سنيماً ، ولا يفعلون هذا مع الواو ، وإن صغروا « سنون » بالواو المنقلبة ياء فى النصب والخفض ، قالوا : سُنَيَّات ، فإن صغروا سنيماً قالوا : سُنَيْن ، كما تقول فى جنين : جُنَيْن ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

\* وقد جاوزت سِنَ<sup>(٣)</sup> الأربعين \*

وقال آخر<sup>(٤)</sup> :

\* وابن أبى أبى من أْبَيْنِ \*

(١) أخرج مسلم فى كتاب الذكر والدعاء ، باب فى أسماء الله تعالى ٦٢/٨ عن أبى هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، ويبدو أن فى الحديث رواية أخرى هى التى يخرجها السهلبى .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحى ، شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادى فى الخزانة ١ / ١٢٦ ، وصدّره :

وماذا يتغنى الشعراء بى

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) فى المقتضب والخزانة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدوانى ، شاعر جاهلى ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادى فى الخزانة : ٣ / ٢٢٦ / ٢٢٨ ، وصدّره :

إنى أبى أبى ذو محافظة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق :<sup>(١)</sup>

\* إلا الخلائف من بعد النبيين \*

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها ؛ فإذا قلت على هذا : تسعين اسم ، فعلامة  
النصب فتحة النون ، وانحذف للإضافة التنوينُ من تسعيناً ، وفي هذا الحديث  
من رواية [ تسعة وتسعين ]<sup>(٢)</sup> مائة إلا واحدة ، فأنت الاسم لأنه كلمة ، لا أن  
الاسم بمعنى التسمية ، كما زعم من قصر خطوة في هذا الباب ؛ قال سيديويه :  
« السكالم اسم وفعل وحرف »<sup>(٣)</sup> ، فجعل الاسم كلمة ، ولا يكون الاسم بمعنى  
التسمية أبداً ، كما لا يكون الحلى بمعنى التحلية ، تقول : عجبت من تسمية زيد  
ابنه بفلان ، ولا يحيز أحد : عجبت من اسم زيد ابنه بفلان ، كما<sup>(٤)</sup> لا يكون  
اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً ، ولا أجازة نحوى ولا عربى ، ولو جاز لقلت أنا :  
الاسم بفلان ، كما تقول : المسمى بفلان ، ولقلت : إلى أجل اسم ، أى إلى أجل  
مسمى ، فسينجان الله ! ماذا كثرت الجملالات حتى نسيت اللغات المقولات ،  
فضلا عن المعاني العقولات ، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها ، وتُقول على أهل  
السنة مذهباً لم يعتقدوه ولم ينتحلوه ، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به  
ولم يقولوه<sup>(٥)</sup> ، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سُني ولا معتزلى ،

(١) لم أجده في ديوانه . (٢) في الأصل : سبعين .

(٣) الكتاب : ١ / ٢ .

(٤) في الأصل : وكما .

(٥) قال البغدادي في أصول الدين ١١٤ ، ١١٥ : « اختلفوا في الاسم ؛ فقال  
أكثر أصحابنا : إنه للمسمى والعبارات عند تسميات له ، وقد نص أبو الحسن الأشعري  
على هذا القول في كتاب تفسير القرآن » .  
وينظر روح المعاني الألوسى : ١ / ٥٢ .

ولا اعتقدوه ، لا كاتب ولا أمي ، ولا قوهم أن المسمى هو الاسم فصيح ولا عجمي ، وذلك من عهد آدم الذي عُلِّمَ أسماء المسمين بها ، وقيل له : هذا اسم هذا ، ولو قيل له : هذا مسمى هذا ، وهو هو ، ما عقل ولا علم ، لأن هذا كلام غير معقول ولا منقول ، وعلى هذا درجت الأم كلها ، لم يعتقد منهم عاقل أن العبارة هي المعبر عنها ، وأن العلامة على الشيء هي المَعْلَم عليه ، ولا أن الحلية هي المحلِّي بها .

ثم قال هؤلاء المتأخرون المنتسبون إلى أهل السنة ، وهم عن سَنَنِهِم ناكبون ، كما لزمتهم الحجة بقوله : (لله الأسماء الحسنى) <sup>(١)</sup> ، وبقوله عليه الصلاة والسلام : « لي خمسة أسماء » <sup>(٢)</sup> ، وبإجماع النحويين على أن الاسم : ما دخله الخفض والتنوين ، فقالوا : الاسم في هذا كله بمعنى التَّسْمِيَةِ ، ثم قد يكون أيضاً هو المسمى ، فجاءوا بعذرٍ أقيح من ذنب ، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة كذبوا عليهم كذبة أخرى ، ومتى كان التعميل بمعنى النعمل ، والتعميم بمعنى العمامة !!

ثم العجب كلُّ العجب من احتجاجهم بـ (سبح اسم ربك الأعلى) <sup>(٣)</sup> ، و (اذكر اسم ربك) <sup>(٤)</sup> ، فلم يكفهم أن يجعلوا العبارة هي المعبر عنه ، والكلمة المؤلفة من : ألف ، لام ، لام ، هاء ، هي المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

(١) الأعراف : ١٨٠ .

(٢) أخرج البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ٢٢٥ / ٤ عن جبير بن مطعم ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي خمسة أسماء : أنا محمد وأحد وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب » .

(٣) الأعلى : ١ .

(٤) الزمل : ٨ .

عن العبارة هي المعبر عنه الأول ، ففعلوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ، هاء ، جعلوها هي المسيح الشبوح القدوس ، سبحانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سبح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبحان اسم ربى ، وكان أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه ، ولا قال أيضاً : سجدت لاسم ربى ، ولكنه فهم عليه السلام أن للمسيح هو الذى يعبر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهى قولك : الله ، والاسم الذى هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، للؤلؤة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبحانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبحه بالقلب خاصة ، لقيل له : سبح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محله اللسان ، فقيل له : سبح اسم ربك ، حتى يكون ذاكرةً بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معاً ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : ( يسبح له ما فى السموات والأرض )<sup>(١)</sup> وفى الملائكة : ( يسبحونه )<sup>(٢)</sup> فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : ( اتق الله )<sup>(٣)</sup> ، ( واعبد ربك )<sup>(٤)</sup> ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : ( صل لربك واحمر )<sup>(٥)</sup> .

(١) الحشر : ٢٤ .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الأعراف ٢٠٦ : ( إن الذين عند ربك لا يستكبرون

عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجر : ٩٩ .

(٥) البقرة : ٢٠٣ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة .

قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماءه سبحانه هو المتكلم بها ، وكما لم يزل متكلماً بها فلم تزل قديمة ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه محدث ، وعند ذلك نصرح بالغيرية بالإضافة إلى كلام العبد ، وأما بالإضافة إلى كلام الرب فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدعتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضاً نقض آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وإنما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : ( مِداداً لكلمات ربي )<sup>(١)</sup> فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق بالكلام به ، والحجاج على هذه المسألة جمة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافيةً في غير هذا الإملاء<sup>(٢)</sup> ، وبالله التوفيق .

## ١٦ — مسألة

[ في توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها ]

وأما « يا نساء المؤمنات »<sup>(٣)</sup> بالرفع ، فنعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالنداء

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٢ ، ٣ ، ١ .

(٣) أخرج مسلم في كتاب الحبة وفضلها ٢٠١/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤمنات ، كما تقول : جانب الغربي ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه <sup>(١)</sup> من الخلف ، أى جانب المسكان الغربي ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المسكان الغربي ليس غير الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصلناه أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة ، كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ، وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم . وفي أقيال حمير : ذو عمرو ، وذو جدن ، فإذا عُرِفَ المسمى بلقب أو بصفة لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، واستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلًا ، ولكنه مسمًى أضيف إلى اسمه ، والله ولي التوفيق .

## ١٧ — مسألة

[ في إعراب رُبَّ ]

وأما : ( رُبَّ كاسية <sup>(٢)</sup> ) فالأحسن على مذهب سيديوه الخفض على النعت

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء المسلمين ، لا تحقرن جارة لجارتها ، ولو فرسن شاة » .

وفي الهاشم نقلا عن عياض رواية أخرى هي : يا نساء المؤمنات ، بنصب نساء وخفض المؤمنات ، وبالرفع فهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات نعتاً للنساء على الموضع ، وهي التي أشار إليها السهيلي « وبالنصب نعتاً على الموضع » .  
(١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١ ، ٤٠ عن أم سلمة قالت : « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « رب » حرف خفض<sup>(١)</sup>، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم<sup>(٢)</sup> في أول الكلام، وألا تعمل إلا في نكرة<sup>(٣)</sup>، وألا يكون مخفوضها إلا مندوتا<sup>(٤)</sup>، ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلق به كثيرا؛ تقول: رُبَّ رجل عاقل لقيته، فعاقل نعت، ولقيته أيضاً في موضع نعت آخر، وقد تم الكلام، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به رُبَّ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول: برجل عاقل لقيته، ويسكت؛ فهذا في الباء ونحوها لا يجوز، وفي « رب » جائز على حذف الفعل.

فإن قلت: « ربَّ رجل عاقل لقيت » بلا هاء، تعاقبت رب بليق، ولم يكن في الكلام حذف، وإن قلت: « رب رجل عاقل »، فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ، والجملة في موضع النعت؛ إذ لا بد من نعت في هذا الباب، والفعل محذوف، وأنشدوا:

إن يقتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارٍ<sup>(٥)</sup>

أزل الليلة من الفتن؟ وماذا فتح من الحزائن؟ أيقظوا صواحب الحجر، قرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة.

(١) في الكتاب ٢٩٣/١: « ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب: ٦٥/٣

(٢) في المقتضب ١٤٠/٤: « ولا تكون رب إلا في أول الكلام ».

(٣) في الكتاب ٢١٢/١: « قرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضاً:

٣٥٠/١، والمقتضب: ٢٨٩/٤.

(٤) في المغني: وتفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته

... وغلبة حذف معادها ومضيه.

(٥) البيت من شواهد المقتضب: ٦٦/٣، وهو لثابت قطنة شاعر أموي من

أبيات يرثي بها يزيد بن المهلب، ذكرها صاحب الأغاني ٢٧٩/١٤، ورواية فيها:

\* ... وبعض قتل عار \*

وينظر الوفيات: ٣٥١/٥.

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع فى « عارية » ، أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى <sup>(١)</sup> أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والرفوع خبرها <sup>(٢)</sup> ، وإلية كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى <sup>(٣)</sup> ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبَّ » حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قل » و « أقل » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنعت أن تدخل على « رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .

(٢) ينظر المعنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) يعاد بن الطراوة ( ت ٥٢٨ ) أعظم شيوخ السهبى أثرا فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السهبى وعن تلاميذه ؛ سمع ابن الطراوة على الأعم كتاب سيويه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعرا مجيدا ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثرا صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبغية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .



## ١٨ — مسألة

[ في بنية «تهراق» وسرها ]

وأما «تهراق الدماء» <sup>(١)</sup> فإن الدماء مفعول بالإراقاة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها ، وهي في معنى «تستحاض» وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتي تهريق الدماء هي التي تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هي تهراق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والعدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو في معناه كثير في كلامهم ، وأصل حبيح في أغراضهم ، قالوا : ناقة عائذ ، إذا عاذ بها فصيلها ، لأنها في معنى عاطف . وفي التنزيل : ( والهدى معكوفاً ) <sup>(٢)</sup> وعكف لا تتعدى ، ولكنه في معنى [ محبوبوس وهو في معنى ] <sup>(٣)</sup> عاكف ، فعدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مكث فهو ما كث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطؤ قالوا : مكث ، في التنزيل : ( فمكث غير بعيد ) <sup>(٤)</sup> عليه أ كثر

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السهلي ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ : « والهدى معكوفاً — وإن كان عاكفاً — لأنه محبوبوس في المعنى ، فتعول وزنه في اللفظ إلى وزن ما هو في معناه ، كما قالوا في المرأة : تهراق الدماء . . . »

(٤) النمل : ٢٢ .

القراء<sup>(١)</sup> ، وحين أرادوا معنى الخلود [ قالوا : مكث ، في التنزيل ]<sup>(٢)</sup> ( قال : إنكم ما كنون )<sup>(٣)</sup> والحمد لله .

## ١٩ — مسألة

[ في ورود الطلب مورد الخبر ]

وقوله : ( لا يتحرى أحدكم )<sup>(٤)</sup> يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أى : لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصلى » ، بالنصب وبالرفع ، أما النصب فلمخالفة الثاني الأول ، كما تقول لمن يأتيتك ولا يحذرك : لا تأتينا فتحدثنا ، لأن النفي واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفيهما جميعاً ، وكذلك . ( لا تلبسوا علينا فتجعله عنكم )<sup>(٥)</sup> يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله : ( لا تقفروا على الله كذبا فيسحقكم )<sup>(٦)</sup> وقد قرئ : فيسحقكم ، فمن نصب فالنهي واحد ، ومن جزم فالنهي نهيان ، والحمد لله .

(١) قال القراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فكث غير بعيد ، قرأها الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) أخرج البخارى في كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس .

١٥٢/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .

(٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة . . . قول

عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم وتجعله عنكم . . . » .

(٦) طه : ٦١ .

## ٢٠ — مسألة

[ في اسم الزمان ]

وأما (مَنْزِلُ شدة) <sup>(١)</sup> فلست أحفظ فيه إلا فتح الميم وكسر الزاي ، وهو أليق بسياقة الكلام ، لأنه قال : ينزل ، ولم يقل : يُنزل ، ولو قال : مُنزل لجاز ، ولكن فتح الميم مع كسر الزاي فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل يكون بمعنى الموضع والمكان الذي هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ، ويكون بمعنى المصدر ، أي النزول ، ولكنه بفتح الزاي في المصدر أشهر وأعرف ، نحو المضرب والمنكج ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ، ويكون بمعنى الزمن الذي هو حين للنزول ؛ تقول : أنت الناقاة على مَضْرِبِهَا <sup>(٢)</sup> ، أي حين ضَرَبِهَا ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزلت بهم ساعة بؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول في هذا كله صحيح المعنى ، لأنَّ

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبي عبيدة ، وقد تخوف من جموع الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده فرجا ... » .

(٢) في الأصل : على حين مضربها .

وفي الكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يحىء المفعول يراد به الحين ، فإذا كان من فعل يفعل بليته على مفعول [ يعنى بكسر العين ] يجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك : أنت الناقاة على مضربها ، وأنت على منتجبها ، إنما تريد الحين الذي فيه النتائج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أنت الناقاة على مضربها ، أي على زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتي بها الله سبحانه ، فكانها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

## ٢١ — مسألة

[ في توجيهِ : جاء الأولين والآخرين ]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن صحت فعلى إضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيديوه <sup>(١)</sup> ، وأكثر <sup>(٢)</sup> من الشواهد عليه .

## ٢٢ — مسألة

[ في إعراب : مُثِّلْ له يوم القيامة شجاعا أقرع ]

وأما ( شجاعا أقرع <sup>(٣)</sup> ) فنصبه على الحال ، أى تمثّل له كنبزه في هذه الحال .

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضم فيه الفعل المستعمل لإظهاره من غير الأمر والنهى . (٢) في الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخارى في وجوب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ١٣٢/٢ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة . . . » .

٢٣ - مسألة

وأما : (أهله وماله<sup>(١)</sup>) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت في (وتر) اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ - مسألة

وأما : (اقتتلوا والكفار) فمفعول معه .

٢٥ - مسألة

وأما : (حسبك سنة نبيكم)<sup>(٢)</sup> ، فن نصب « سنة نبيكم » قال كلام أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتبوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :

\* يا أيها المأخ ذلوى دونسكا \*

فذلوى عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونك أمر آخر .

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١٤٥/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخارى ، باب الإحصار فى الحج ١١/٣ .

## ٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : ( فالشطر قال : لا ) <sup>(١)</sup> فالخفص فيه أي من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفص مردود على قوله : ( بثاني مالى ، قال : لا ) .

## ٢٧ — مسألة

[ فى توجيه : إنك أن تخلف ]

وأما « أن تخلف » <sup>(٢)</sup> فليس لفتح الهزة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظنها كثير من الرواة ألفاً مفصولة ، وكذلك وقعت عندى فى الكتاب : لن تخلف ؛ وأما كسر الهزة فهو الوجه ، وليست تكون إن الخففة من إن التى للإيجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً ، لا أعرف وجهاً غير هذا .

## ٢٨ — مسألة

[ فى إعراب : بلغ منى الجهد ]

وأما ( بلغ منى الجهد ) <sup>(٣)</sup> ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريل الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغاً ما ، ونال منى .

(١) أخرجه البخارى فى باب رثى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ١٠٣/٢ عن سعد بن أبي وقاص قال : « أفأتصدق بثانى مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا . . . » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن يدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحي ١/٣ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : ويروى بضم الجيم والداًل فى الموضعين .

## ٢٩ — مسألة

[ في دلالة أيضاً وإعرابها ]

وقول عمر : « آلوضوء أيضاً ! »<sup>(١)</sup> اتفقت الرواة على رفعه ، لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقعودا يا فلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلي عند قبر : آلقبر القبر ! إنكاراً عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوء أيضاً ، لتعلق الإنكار بنفس الوضوء ، ولكنه قال : آلوضوء ، يريد : إفراد الوضوء والاقتصار عليه صنيعة أيضاً !

وقوله : « أيضاً » ، كلمة تشعر برجوع التكلم إلى حديث متقدم ، وتقدم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يعتذر عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عذراً ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا صنيعة مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضاً » فانتصابها كانتصاب « حقاً » في قولك : « الله ربى حقاً » و « له على مائة دينار عرفاً واعترافاً »<sup>(٢)</sup> ، وذلك أنك إذا قلت له : على

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة ٣ / ٣ عن أبي هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخاطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن تؤصّأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٣ / ٣ بهذه الرواية : والوضوء ، وفي الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التي يعينها السهيلي .

(٢) ينظر شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكّد لذلك  
المعنى المذهوم .

فإن قلت : فإن « آض » بمعنى رجع ، والأبيض : الرجوع ، فإن معنى  
رجع في الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى آض : المتكلم  
أم المخاطب ؟

فالجواب : أن معنى الرجوع موجودٌ في الكلام ، وذلك أنه عاتبه على  
الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : آلوضوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب  
لثلاث يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضاً ، فالأبيض أى  
الراجع هو المتكلم ، رجع إلى المعاتبة ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر  
مضمون كلامه بقوله : اعترافاً .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضاً ، من  
الذى آض ، أى رجع ؟

فتقول : المتكلم رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكّد رجوعه  
بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فإن الرجوع المتضمن في الحديث ؟

قلنا : ليس هو في الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام  
الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والعاطف هو المتكلم ، فالأبيض أيضاً  
للمتكلم ، فلا تقدره : آض أيضاً ، ولكن قدّره : أضت أيضاً ، لأنك أنت  
هو المتكلم ، وكذلك هو في قول عمر ، لأنه كان هو المتكلم ، فكأنه قال :  
أضت إلى عتابك أيضاً ، ويدلّك على أنه للمتكلم أنك تقول : قال الشاعر في  
وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره في ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر



هو الذى أضى إلى المعنى ولا غيره ، ولكن المتكلم هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هى المشعرة برجوعه ، وأيضا : تؤكد لما دلت عليه الواو .

فإن قيل : فمن أين فهم العتب في قوله : أية ساعة هذه ؟

قلنا : العرب إذا حقّرت شيئا قالت : أى شيء هذا ؟ وأى خير في هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجّر<sup>(١)</sup> فيها كالمهذى بيضة ، والبيضة حقيرة ، ففهم عثمان من قوله : أية ساعة هذه ؟ أى : أية ساعة قرّة ؛ أى : إن القرّة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأى إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالا عن الصفة ، تقول : أى رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عليه السلام : ( أى رجل فيكم ابن سلام<sup>(٢)</sup> ) لم يسأل عن عيّنه ، فإنه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعة هذه ؟ لم يسأل عن عين الساعة ، ولكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجع إلى الرائح فيها ، وإن أضيف إليها مجازا ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الخط ، يسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ في رجل مذموم ، لقلت : ذميم أولئيم ، ولكن عثمان فهم أن عمر مؤبّخ ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شيء يحمله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حيدة عن ظاهر السؤال ، وعلمنا بمقتضى المقال .

(١) لغة الحجاز : هجر يهجر تهجيّا فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما في التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التكبير إلى جميع العلوات ، وسأثر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالهجرة وهى نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلي : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ١ / ٥١٧ .

### ٣٠. — مسألة

[ في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشرًا ]

وقوله للعادة : ( أفلا أربعة<sup>(١)</sup> أشهر وعشرًا<sup>(٢)</sup> ) فتقديرها سهل ، والمعنى : ألا تربصين وتمسكتين أربعة أشهر وعشرًا ، وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلا ، لأن سياقة الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفي به المستقبل ، وأما ينفي به الماضي إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله :

وأى عبد لك لا ألاما<sup>(٣)</sup>

(١) في الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، خافوا على عيها ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد كانت إحداكن تكون في شربيتها في أحلاسها حولا فإذا مر كلب رمت بيمرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرًا » .

(٣) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألاما

ونسب إليه أيضا في الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده في ديوانه ط بيروت ، وقد نسب ابن هشام في المعنى إلى أبي خراش الهذلي عند الحديث عن لا ، ومثله في رواية ذكرها ابن برى ونقلها ابن منظور في اللسان ، هذا وينظر الخزانة :

### ٣١ - مسألة

[ في جواب الأمر والنهي ]

وأما حديث اليهودى : ( لا تسألوه لا يجيىء بأمر تسكروهونه )<sup>(١)</sup> فالنصب فيه بعيد ، وله وجيه ، وهو أن يُنْتَصَبَ بِمَعْنَى أَنْ ، كما قال<sup>(٢)</sup> :

ألا أيُّهَذَا الزاجرى أحضرُ الوغى

وأن أشهد الذات : هل أنت مخلى ؟

روى : أحضرُ وأحضرَ ، على معنى : أن أحضرَ ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيبويه : « مره يحفرها »<sup>(٣)</sup> وقدر فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أى مره حافرا لها ، فيكون الأمر متوجها إليهما في هذه الحال . والثانى : مره أن يحفرها ، ثم حذفت « أن » ، وبقي معناها دون عملها ، لأن يقبح أن تعمل مضرة ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيبويه :

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ٤٣/١ عن عبد الله بن مسعود قال : ( بينا أنا أمشى مع النبي صلى الله عليه وسلم فى حرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يجيىء فيه بشيء تسكروهون .... » .  
(٢) هو طرفة بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٥٢ / ١ ، والمقتضب : ١٣٦ ، ٨٥ / ٢ .

(٣) فى الكتاب ٤٥١ / ١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [ بالجزم ] . . . ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء وهو قليل فى الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكر أن جعلوا المعنى بمنزلة فى عسينا نفعل ، وهو فى الكلام قليل ، لا يكادون يشكمون به » .

وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ<sup>(١)</sup>

ومن هذا الباب قوله سبحانه : ( أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ )<sup>(٢)</sup> المعنى : أن ، ولا عمل لها .

فإن قيل : فأى معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال فى الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا فى الوجه الأول من قوله : ( مره يحفرها ) وأفادت<sup>(٣)</sup> أيضا معنى الاسم الذى هو المصدر ، كما أفادت فى قولهم : ( تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه ) [ و ]<sup>(٤)</sup> فى قول ابن مسعود فى الذى يطيل الجلوس فى التشهد الأول : « يقعد على الرِّضْفِ »<sup>(٥)</sup> خير له ، فلو لا تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبار عن الفعل ، فقوله : « لا تسألوه لا يحى » أراد أن لا يحى ، أى : لئلا يحى ، كما قال :

... الزاجرى أحضر الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقي الكلام يتضمن معناها ، كما قال<sup>(٦)</sup> :

(١) الكتاب : ١٥٥ / ١ ، والبيت لعامر بن جوين الطائى كذا فى الكتاب ، وفى اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :

فلم أر مثله خباصة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) فى الأصل : وأفاد .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التى حميت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحى ، والبيت من شواهد الكتاب : ١٥٤ / ١ .

مشائيم ليسوا مصالحين عشرة  
ولا ناعب إلا بين غرابها

يخفف « ناعب » لأن الموضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم في قوله : « لا يحى » ، فهو عندى على النهى ، كما تقول : لا يحى عليك ولا يشتمك عمرو ، أوقعت النهى على السبب ، وأنت تريد السبب ، أى لا تتعرض لوجدته وشمته ، وعلى نحو هذا قرئ : ( لا تفترؤا على الله كذبا فيسحقكم )<sup>(١)</sup> بالعطف ، أى : لا تفترؤا ولا يسحقكم ، عطف النهى ، والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفي جزم قوله : « لا يحى » بأمر « وجه آخر عندى ، وهو أن تكون « لا » نفيًا ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث : ( خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار ) تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر ، وأما جزم على جواب النهى فقولك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ، لا بد أن تقدّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حينئذ ، وهذا الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يحشكم بأمر تسكرهونه ، صح المعنى الذى أراده ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندى ما منعه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأنى وجدت في حديث أحد قول أبى طلحة : « يا رسول الله ، لا تطاول بصبيك

سهامهم»<sup>(١)</sup> فلو قدرت هذا : إن لا تطاول بصيبيك ، كان محالا ، وهو الذي منعه النجويون إلا على استقباح ، وقد ذكره سيديويه واعترف بقيقه<sup>(٢)</sup> ، ولكنه يخرج على أن تضر فعلا بدل عليه النهي ، كأنه قال : إن تطاولت بصيبيك سهم من سهامهم ، أو يكون منجزا على نهى آخر ، كأنه قال : لا بصيبيك ، واستغنى بالنهي الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها ، فالثلاثة الأوجه جائرة في الحديث المذكور على أصول النجويين أجمعين ، والله ولي التوفيق ، والحمد لله .

### ٣٢ - مسألة

[ في قل على وزن فُعْل مراداً به المدح ]

وأما قوله في حديث ابن الأكوع : ( قلّ عربيا مشى<sup>(٣)</sup> بها مثله<sup>(٤)</sup> ) فثله فاعل بقلّ ، وعربياً منصوب على التمييز ، لأنّ في الكلام معنى المدح ،

(١) أخرجه البخاري في باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « . . فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي ، لا تشرف بصيبيك سهم من سهام القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والمسكون .

(٢) في الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لا تدن من الاسدياً كك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس . . » وينظر المقتضب : ٨٣/٢ ، ١٣٥ .  
(٣) في الأصل : نشأ .

(٤) أخرجه البخاري في باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : « . . قال سلمة : رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيدي ، قال : مالك؟ قلت له : فذاك أبي وأمي ؛ زعموا أن عامرا [ عم سلمة ، وقد استشهد في خيبر ] حبط عمله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ، قل عربي مشى بها مثله » .

وإذا كان الفعل على «فَعَلَ» وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز  
تقول : عَظُمَ زيد رجلاً ، وقل ذا أدباً ، وقلَّ وزنها فَعَلَ ، لقولهم في اسم الفاعل  
قليل ، ومما يدلُّك على وقوع التمييز بعدها قول الشاعر :

وَقَلَّ ذَلِكَ مِنْ زَادٍ لِنَطْلُقَ

أى : قل ذلك زاداً ، لأنَّ التمييز ما صلح معه من ، فكأنه قال : أقلل به  
من زاد ، كما تقول : أَحْسَنَ بِهِ رَجُلًا ، فَكَأَنَّ معنى الحديث : قل مثله  
عريباً ، أى : أقلل بمثله من عربى .

### ٣٣ — مسألة

[ فى عمل المصدر ]

وأما قوله : ( شهادة القوم )<sup>(١)</sup> إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فمضى  
على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هى شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون  
نعت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضعف عندى هذا الوجه ، لأن المعمود فى  
كلام النبوة حذف المنعوت فى هذا النحو ، نحو قوله : ( المؤمنون تشكافاً  
دماؤهم ) و ( المؤمنون هينون لينون ) و ( المؤمن غر كريم ) لأن الحكم  
متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٣١/٣ عن  
أنس رضى الله عنه قال : ( مر على النبي صلى الله عليه وسلم يجنازة ، فأثنوا عليها خيراً  
فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأثنوا عليها شراً ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ،  
فقيل : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم المؤمنون  
شهداء الله فى الأرض ) .

ولسكن في الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَيَتِمُّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، وإذا قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله ههنا في القوم منونا ، كما تقول : يعجبني ضرب زيدٌ عمرًا .

ويجوز أيضا وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعلا بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أى شهد القوم .

وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها ، ووُجِد لها في العربية نظائر ، لم نلحِّن الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ عل مرَادِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصوده منها ، وبالله نعتصم من الزلل في القول والعمل .

### ٣٤ — مسألة

[ في أسلوب النبوة ]

وأما قوله : ( من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ ) <sup>(١)</sup> فعملة على الخبر أشبهه بسمياعة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل <sup>(٢)</sup> : « إن لي عشرة من الولد ، ما قبلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : ( من لا يرحم لا يرحم ) أى : الذى يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطا لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضا فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفى فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوة منفيا بحرف « لم » لا بحرف

(١) أخرجه البخارى في كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٩/٨ عن أبي هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس التميمي .



« لا » ، كقوله سبحانه : ( ومن لم يَتُبْ )<sup>(١)</sup> ( ومن لم يؤمن )<sup>(٢)</sup> كما قيل في الحديث : ( من لم يهاجر هلك ) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزا ، كقول زهير :

ومن لا يَذُّدُ عن حَوْضِهِ بِسَلامٍ  
يُهْدَمُ ، ومن لا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ<sup>(٣)</sup>

فسكلا الوجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جزمت .

### ٣٥ — مسألة

وأما قوله : « نَجَرَتِ السَّنَةُ »<sup>(٤)</sup> فإنما جاز ، لأن جرى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذي هو جريانها هو السنة أيضاً ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : نَجَرَتِ الجَرى المسنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل السماء ، ورجع القمرى ، ومشى الهيدبى<sup>(٥)</sup> ، أى : مشى المشية التى هى الهيدبى ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .

(٢) الفتح : ١٣ .

(٣) ديوانه : ٣٠ .

(٤) ينظر البخارى ، كتات التفسير : ١٢٦/٦ .

(٥) الهيدبى : ضرب من مشى الخيل .

### ٣٦ — مسألة

وأما ترجمة البخارى<sup>(١)</sup> : « قبلة أهل المدينة و [ أهل ] الشام »  
ثم قال : « والمشرق » عطفاً على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافاً  
لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ،  
إذ كان منفرداً بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبين حكمهما ، ألا ترى كيف  
خصه بالذكر حين قال : « ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة » يريد لمن هو  
في الجنوب أو في الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرق ، جعل الباب باباً واحداً ، كأنه قال : هذا  
باب ذكر المدينة والشام والمشرق .

### ٣٧ — مسألة

[ في النعت وحذف العائد ]

وأما قوله في الهلال : ( هو لليلة رأيتموه )<sup>(٢)</sup> بالتنوين ، فهذا أضعف  
الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخارى : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره  
١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ،  
فقال : « أى ليلة رأيتموه ، قال [ أبو البختري ] : قلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال :  
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو لليلة رأيتموه »  
هكذا بالتنوين .

المنعوت ، و « رأيتموه » في موضع نعت لليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول : الذي ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قببح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد ، فتقول : زيدا ضربت ، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فثوبٌ نسيت وثوب أجر<sup>(١)</sup>

فنسيت في موضع نعت لثوب<sup>(٢)</sup> ، لا في موضع خبر ، كما توهم سيبويه<sup>(٣)</sup>

لأن الثوب نسكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا في قول العرب : « شهر ثرى وشهر ترى<sup>(٤)</sup> » أى ترى فيه النبات ، فليس ترى في موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيبويه مثل : « زيد ضربت » :

(١) من شواهد الكتاب : ٤٤/١ ، وهو لامرى القيس ، صدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

ورواية الكتاب : فثوب على ، وينظر ديوان امرئ القيس : ١٥٩ والخزانة :

١٨٠/١ .

(٢) قال الاعلم في شرح البيت : « ويجوز عندى أن يكون نسيت وأجر نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لأن النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فثوبان ثوب منسى وثوب مجرور » .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الامثال للبيداني : ٣٧٠/١ .

... كله لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخير ، وفي هذا وصف<sup>(١)</sup> .  
وأما من رواه : لليلة رأيتوه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى  
غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال  
سبحانه : ( من خزي يومئذ<sup>(٢)</sup> ) ويومئذ .

### ٣٨ - مسألة

[ في الظرف المقطوع والحال ]

وأما : ( أيهم يكتبها أول<sup>(٣)</sup> ) فهو رواية الرفع مبني على الضم ، لأنه  
ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبل وبعد ؛ قال سيديويه : تقول : ابدأ  
بهذا أول<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر نتائج الفسرك للسبيل : ورقة ١٠٨

(٢) هود : ٦٦ .

وفي الكشف ٣١٩/٢ : « قرىء بفتح اليم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو  
غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٢٠٣/١ عن رفاع بن رافع الزرقى ،  
قال : « كنا يوماً نصلى وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة  
قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً  
فيه ، فلما انصرف قال : من للتكلم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً  
يبتدرونها أيهم يكتبها أول » وروى : أولاً .

(٤) في الكتاب ٤٦/٢ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإنما  
تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل . .  
والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم  
إذا أظهره لم يكن إلا الفتح » .

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أول من غيره ، كما تقول : يحيى زيد أحسن من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أول » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرف مبيّن إذا رفعت .

وكذلك قول أبي بردة : أحببت أن تكون شاقى أول تذبج » من رفع ظرف ، كأنه قال : تذبج قبل ، ومن نصب فحال من المضمر الفاعل ، كأنه قال : تذبج أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل انغضى .

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعت لأحد ، ومن نصب فحال من النكرة ، وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله : ( صلى وراه قوم قياما )<sup>(١)</sup> ، فتأملنه .

### ٣٩ — مسألة

وأما « جائزته يوم وليلة »<sup>(٢)</sup> فمن رفع فعلى المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكاف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يومًا وليلة من أيام الضيافة يتحفه ويتكلف له ، وباقي الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبي داود ؛ وأما على تفسير المروى فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .

والحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة » .

وأما النصب فعلى بدل الاشتمال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ، ونصب يوم على الظرف .

## ٤٠ — مسألة

[ في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم ]

وأما قوله : ( قوموا فلاصلّ لكم )<sup>(١)</sup> بلفظ الأمر فستحيل في الحقيقة ، ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : ( فليمدد له الرحمن مدداً<sup>(٢)</sup> ) ؛ قال الزجاج<sup>(٣)</sup> : لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً ، جاء به على لفظ الأمر ، لأن الأمر حتم وإيجاب على المسأور<sup>(٤)</sup> .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصى ١٠٦/١ عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلاصلّ لكم . . . وروى : فلاصلى ، باللام مفتوحة والياء منصوبة . وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٢ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السرى بن سهل النحوى صاحب معانى القرآن ، وإعرابه وغيرها ، أخذ عن اللبرد وعنه الفارسى ، توفي سنة ٣١١ و قيل : ٣١٦ . ينظر الإنباه : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادى في الحزانة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمر بن

وقد جعلت إذا ما قت يتقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل  
ولا يقال : جعلت بفعل غيرى كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه  
جاز فى هذا البيت لارتباط الثانى بالأول .

وأما من رواه : « لِأَصَلِّ لَكُمْ » بلام كى ، فى الرواية بعد ، إلا على مذهب  
(عن رأى زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت  
الفاء ملغاة على قولها ؛ أى : قوموا لأصلي .

وأما فتح اللام فإنما أراد : لأصليين ، وقلما يوجد فى الكلام انفراد هذه  
اللام فى البناء كيد والقسم دون النون ؛ فإن صحت الرواية فليس ببعيد فى القياس  
كل البعد أن تقول : ليقوم زيد ، أى لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ،  
كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله .

## ٤١ — مسألة

[ فى الاشتغال ]

وأما رواية المذرى<sup>(١)</sup> : ثمانية تكفهم ، بالنصب ، فمن باب اشتغال الفعل  
عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولو رفع بالابتداء وجعل تكفهم

أحرر الباهلى ، إلا أن قافيتها رائية لالامية ، كما وقع فى إنشاد النحويين ... »  
وقافية البيت :

.... نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات الأندلسى ، كان حافظاً محدثاً  
متقناً ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفى سنة ٤٧٨ هـ ، ينظر العبر : ٢٩٠/٣

الخبر لم يحز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

## ٤٢ - مسألة

[ في فتح همزة أن بعد ثم ]

وأما من فتح « أن » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقريفة حال ، مثل أن يتقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالسكر على الاستئناف هو الوجه ، وليس يخطئ أحد كسرهما بعد ثم ، وأما الفتح فقلما يتأني إلا بقرائن حال ، كما لم يستقيم في قول عمر <sup>(١)</sup> : « أو أن جبريل » <sup>(٢)</sup> بالفتح ، وإنما وجهها السكر ، غير أن الواو من قوله : « أو » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود <sup>(٣)</sup> فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أو أن جبريل ، كأنه قال : أو حدثه أن جبريل ، ففتح أن من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرهما هو الوجه ، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استئنافه ، والحمد لله .

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١/١٣٩ بروايتين فتح الهمزة وكسرهما .

(٣) نصه : « أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل ..... »



## ٤٣ — مسألة

[ في دلالة الواو ]

وأما قوله : ( التمس ولو خاتماً )<sup>(١)</sup> ففي الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : ( لَأَتَوْنَهَا ولو حَبِوَا )<sup>(٢)</sup> فالحذف لجواب لو<sup>(٣)</sup> ؛ كأنه قال : ولو أتوها حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف لدلالة الواو عليه ، لأنها تردّ الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : ( من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق )<sup>(٤)</sup> ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطاً في دخول الجنة ، ولكن الواو حَصَّنَتْ<sup>(٥)</sup> المعنى ، أى : وإن زنى وإن سرق لم يمنع ذلك من الدخول ، كما تقول : لا كَرِمْتُكَ وإن شَتَمْتَنِي ، إنَّما هو عطف على الجملة المتقدمة ، كأنه قال : لا كَرِمْتُكَ على كل حال وإن شَتَمْتَنِي أيضاً ، لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسَّرَق ، فجاءوا بواو التشريك والتسقي ليدخلوا هذه الحالة نصّاً في العموم للمتقدّم ، حتى لا يتوهم استثناءؤه .

وكذلك : ( لَأَتَوْنَهَا ولو حبوا ) أى : ولو حبوا حبوا لأنوا أيضاً ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بجميع الواو المشتركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : ( التمس ولو خاتماً ) فإنه أمره بالالتماس أمراً مطلقاً ، فلما

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب ٢٢/٧

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الاستهام في الأذان ١٦٠/١ عن

أبي هريرة : ( . . . ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا ) .

(٣) في الأصل : أو .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧

(٥) في الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتصقات ، أگد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دل عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، رد على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندي شيء ولا خاتم من حديد .

## ٤٤ — مسألة

[ من باب البدل والتوكيد ]

وأما قول أبي بَرَزَةَ في البُخَارِيَّ<sup>(١)</sup> : « إني أن كنت أن أرجع<sup>(٢)</sup> مع دابتي أحب إلى » فإن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أن أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « أحب » خبر عن الاسم الثاني . وخبر « كان » محذوف تقديره : أن كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيبويه<sup>(٣)</sup> وأصله في إعراب قوله سبحانه : (أبعدكم أنكم)<sup>(٤)</sup> الآية ، وأما على قياس أبي العباس<sup>(٥)</sup> ، فإن الثانية توكيد للأولى ، أى تكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أى : گوئی أرجع أحب إلى .

وفى الآية التى أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها فى هذا المكان ، والله المستعان .

(١) أخرجه البخارى فى باب : إذا انفصلت الدابة فى الصلاة : ٨١/٢ .

(٢) فى الصحيح : أراجع .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٦٧/١ .

(٤) للمؤمنون : ٣٥ .

(٥) ينظر المتضبط : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

## ٤٥ — مسألة

[ في تذكير الشاة ]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر <sup>(١)</sup> :

وحان <sup>(٢)</sup> انطلاق الشاة من حيث خيما

ولكنه عندهم عبارة عن نور بقر الوحش ، وكثيراً <sup>(٣)</sup> ما يوجد تذكيرها في الأشعار الستة ، فنأمله ، وأما في الغنم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله في الزكاة : ( في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ) ولكنه في النعت مؤنث وفي الخبر ، تقول : أخذت منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب في الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فتؤنث ، وإن كان ذكراً ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، تؤنث ذكراً أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضاً وإن كان اللفظ مؤنثاً <sup>(٤)</sup> ، كما قالوا :

بطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

---

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، صدره :

\* فلما أضاء الصبح قام مبادراً \*

(٢) في الأصل : وكان

(٣) في الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

## ٤٦ — مسألة

[ في الإعراب ]

وأما : ( آخر ما عليهم )<sup>(١)</sup> بالرفع ، فبعيد في قياس العربية إلا على تكلف إضمار ، تقديره : أمد ذلك ، أو مدة ذلك آخر ما عليهم ، ووجه الكلام النصب .

## ٤٧ — مسألة

[ في الحال وأثره في الجملة ]

وأما قوله : ( فتسكّم أبو بكر فتسكّم أبلغ الناس )<sup>(٢)</sup> فليس له وجه إلا الحال ، وحسنت هنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً<sup>(٣)</sup> للوهم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

## ٤٨ — مسألة

[ في العطف والبدل ]

وقول عمر لحفصة : « لا تغرنك هذه التي أعجبها حسنُها ، حُبُّ رسول الله

- (١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ عن مالك بن صعصعة « ... فرفع لي البيت للعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت للعمور يصلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم » بفتح الراء من آخر .
- (٢) أخرجه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن عائشة ، وذلك في وفاة رسول الله .
- (٣) في الأصل : وصرف الوهم .

صلى الله عليه وسلم بإيها (١).

أخبرنا القاضي المحدث أبو مروان عبد الملك بن بونة البدرى (٢)، رحمه الله عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش (٣)، مما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله : حب رسول الله ، هو معطوف على حسنها ، بغير واو ، وقد تعطف العرب فتقول : كل تمرًا زيبًا أقطا ، وجالس زيدا عمراً .

وهذا الذى ذكره عن ابن الأبرش لو صحَّ عن العرب ، لكان وجهها حسنا ، ولكنه عندى غير جائز ، على أنى قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك (٤) يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول (٥) أبى على الفارسى (٦) ، وقد ذكره

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .

(٢) كان أبو مروان محدثا قريبا ، روى عنه السهلبى فى التعريف والإعلام ، كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين ( ٤٦٢ — ٥٤٩ ) وتوفى بمالقة ، ينظر التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .

(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشترقى ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر ابن دحية فى المطرب أن السهلبى التقى به ، وأخذ عنه فوائد فى النحو ، ويقول عنه الضي : كان وحيد عصره فى علم اللسان ، توفى رحمه الله سنة ٥٣٢ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية اللئس ، وبغية الوعاء : ٥٥٧/١ .

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس فى الأدب والنحو لقيه السهلبى ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهرا فى صناعة العربية ، وقد أخذ ابن الرماك عن أبى الحسين بن الطراوة ، توفى سنة ٥٤١ .

ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية اللئس : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١ .

(٥) فى الارتشاف : « .. وذهب الفارسى إلى جواز ذلك [بمعنى حذف الواو] وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جنى ، وتبعه السهلبى إلى أنه لا يجوز » هذا وينظر التتابع : ورقة ٥٨ أ .

(٦) هو أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس<sup>(١)</sup> أيضاً في أقوال أوردها في تفسير قوله : ( لا يصلها إلا الأشتى ،  
الذى كذب وتولى<sup>(٢)</sup> ) أراد : والذي ، بالواو ، وأنشد :

كيف أصبحت كيف أمسيت<sup>(٣)</sup> عما يثبت الود في فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : ( ولا على  
الذين إذا ما أتوك لتتجملهم )<sup>(٤)</sup> الآية ؛ قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب  
إذا في قوله : ( تولوا ) ، وكل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف  
لا يصح ، ولا يقوم عليل دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت  
لم يبق ما ينبي عن معانيها ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها ، وحروف المجازاة ،  
وحروف الجر ، وحروف النفي والاستفهام ، لو أضمر شيء من ذلك لاحتاج  
المخاطب إلى وحى يطلعه على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز  
ذلك لجاز أن تقول : عندي درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشترى عبداً  
جبةً ، وهذا محال ، والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف إنما هو  
على حكاية كلام متوالٍ ، أى : من كان متآمداً على هذا الكلام الذى هو :  
كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

= عن ابن السراج والزجاج ، وعات منزاته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر  
تلاميذه : ابن جني توفي سنة : ٣٧٧ .

ينظر زهرة الألباء : ٣٨٧ — وإنباء الرواة : ٢٧٣/١ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري ، يقول القفطي : كان من أهل العلم  
بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ...  
وله مصنفات في القرآن » توفي سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباء : ١٠١/١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التامى والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحمية<sup>(١)</sup> :  
كل تمرّاً سمكاً لحمياً لبناً ، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع الطعومات  
ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول : أعطهم تمرّة تمرّة ،  
فيؤدى الكلام معنى التامى ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر فى تمرتين  
فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشَّماخ<sup>(٢)</sup> :

وَقِيلَ الْمَنَادَى أَصْبَحَ الْقَوْمُ أَذِلَّةً<sup>(٣)</sup>

وأما قوله سبحانه : ( قلت : لا أجد ما أحلّكم عليه تولوا ) ، فليس معنى  
الآية كما تأولوا ، لِأَنَّ رَفَعَ الْحَرْجَ عَنِ الْقَوْمِ لَيْسَ مَشْرُوطاً بِالْبُكَاءِ عند  
التوَلَّى ، وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت فى السبعة الذين سعى ابن إسحاق<sup>(٤)</sup>  
ولو كان جواب : ( إذا أتوك ) فى قوله : ( تولوا وأعينهم تفيض ) لكان من  
لم تفيض عيناه من الدمع هو الذى خرج وأثم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أن  
الرسول لم يَحِدْ ما يحملهم عليه ، وإذا عطفت ( قلت لا أجد ) على ( أتوك )

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدي وليد .

ويرى بعضهم أن له محبة ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدده :

وتشكو بعين ما أكل ركابها

أكل : أتعب ، وركابها : إبلها ، ويروى : قال المنادى : يصف هذه المرأة بأنها  
أتعبها طول السير ليلاً ونهاراً وقول المنادى : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ،  
وما مفعول بمعنى الذى ، وهى واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛  
تعنى أن المنادى كان فى الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون ! وفى المساء يقول : أذبلوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذا  
في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين  
كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط  
عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

## فصل

إذا ثبت هذا فتقوله : ( حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها ) مرتفع  
على البدل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام ، وهو : ( لا تَقْرَأُكَ هذه )  
فـ « هذه » فاعلة ، و « التي » نعت بصلته ، و « حُبِّ » بدل اشتغال ،  
كما تقول : « أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه » و « سرني زيد حب الناس له » ،  
والحمد لله .

## ٤٩ — مسألة

[ من باب الحال واسم الإشارة ]

وأما حديث غَوَازِ بْنِ الْحَارِثِ <sup>(١)</sup> وقوله : ( هاهو ذا جالساً ) <sup>(٢)</sup> وجالسٌ  
فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا  
قلده سيبويه <sup>(٣)</sup> ، وبعضهم يَقُول : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ١٨٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ عن جابر بن عبد الله .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .



«العامل»<sup>(١)</sup> ، وهذا باطلٌ ، لِأَنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ قال رَفَعُ من أَوْجُهه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ خَبِراً بَعْدَ خَبَرٍ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بَدَلاً .

والثالث : أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً مَضْمُورٌ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ « ذا » بَدَلٌ مِنْ هُوَ ، وَجَالِسُ الْخَبَرِ ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا قَالَ إِنَّ « ذا » تَكُونُ صِلَةً ، أَيْ زَائِدَةً ، إِلَّا فِي بَابِ « مَاذَا » خَاصَّةً .

وقوله : هَا هُوَ ذَا ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ : هَا أَنَا ذَا ، فَصَلَ بَيْنَ هَاءِ التَّنْبِيهِ وَذَا<sup>(٢)</sup> ،

وَإِنَّمَا كَانَ الْقِيَاسُ : أَنَا هَذَا ، وَهَذَا أَنَا<sup>(٣)</sup> ، إِلَّا أَنَّ الْحَالَّ اقْتَضَتْ أَنْ يَبْدَأَ

بِهَاءِ التَّنْبِيهِ ، لِيُنْبِئَ بِهَا الْمُخَاطَبُ عَلَى النَّظَرِ إِلَى الْمَشَارِ إِلَىهِ ، ثُمَّ يَبْدَأُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ

لَأَنَّهُ الْأَسْمُ فَيَقَالُ : هَا هُوَ ذَا ، أَيْ انْظُرْ إِلَى مَنْ سَأَلْتَ عَنْهُ فَهُوَ ذَا ، وَكَذَلِكَ

قَوْلُهُ : « هَا أَنَا ذَا » ، إِنَّمَا أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ أَنَا مَكَانَ هُوَ لِأَنَّهُ

مَتَكَلِّمٌ خِجَاءً بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ

الْمُتَكَلِّمُ ، وَلَوْ قَالَ : هَذَا هُوَ ، لَبَدَأَ بِالْأَسْمِ الْمَشَارِ إِلَىهِ ، وَإِنَّمَا يَبْدَأُ بِهِ وَيُخْبِرُ عَنْهُ

إِذَا كَانَ قَدْ رَأَاهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مِنْ هُوَ ، وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَضَمِيرُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ

[أَوَّلَى]<sup>(٤)</sup> بِالتَّقْدِيمِ ، لِأَنَّهُ أَسْبَقَ إِلَى النَّفْسِ ، ثُمَّ يَشَارُ إِلَىهِ لِيَرَاهُ وَيَعْرِفَ

(١) فِي الْمُتَضَبِّ ٤/١٦٨ : « وَإِذَا قُلْتَ : ذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا ، ذَاكَ لِلْإِشَارَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ رَاكِبًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَلَا .

(٣) يَنْظُرُ مَعْنَى اللَّيْبِ : هَا الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ .

(٤) زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

محضوره ، أى : ها أنا حاضر ، وها هو حاضر ، ومن العرب من يقول فيه :  
ها هو ذا ، وها هو ذا ، ذكره قاسم بن ثابت <sup>(١)</sup> .

## ٥٠ — مسألة

[ من باب الحال ]

وأما النصب <sup>(٢)</sup> فى رواية « القابسى » <sup>(٣)</sup> فإنه جائز على الحال ، ولكن إذا  
قدمت المجرور <sup>(٤)</sup> ، وأما إذا قدمت ( صلتاً ) فلا ، لأن الحال لا تتقدم على  
عاملها المعنوى ، وإنما تتقدم على العامل اللفظى ، ولعل الناسخ قدمه فى الخط  
غالطاً ، والله أعلم .

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطى العوفى ، عفى بالحديث واللغة  
هو وأبوه ، فأدخل الأندلس علماء كثيراً ، سمع فى رحلته من النسائى والبراز ، وكان  
ورعاً ناسكاً ، ألف الدلائل فى شرح الحديث ومات قبل إكماله فأكمله أبوه بعده ،  
وكانت وفاته بسرقسطة سنة : ٣٠٢ .

ينظر بغية الملتبس : ٤٢٤ ، وبغية الوعاة : ٢٥٢/٢ .

(٢) يعنى نصب ( صلتاً ) فى الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله :  
« .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت سمرة ، فعلق بها سيفه ، قال جابر :  
فمننا نومة ، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوننا ، فجئناه ، فإذا عنده أعرابى  
جالس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا اختط سيفى وأنا نائم ،  
فاستيقظت وهو فى يده صلتاً ، فقال لى : من يمنعك منى ؟ قلت : الله ، فما هو ذا جالس .. »

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن خلف المعافى القروى ، يعرف بابن القابسى ،  
كان إماماً فى علم الحديث ومتونته وأسانيده وجميع ما يتعلق به ، سمع كتاب البخارى  
بمكة عن أبى زيد ، عاش أبو الحسن بين [ ٣٢٤ — ٤٠٣ ] . ينظر وفيات الأعيان :  
٨٥/٣ ، ١٠ ، والعبر : ٨٥/٣ .

(٤) يعنى بالجار والمجرور ( فى يده ) من قوله : وهو فى يده صلتاً .

## ٥١ — مسألة

[ في ضبط حديث ]

وأما الرفع من قوله : ( أَسْتَقْرِىَ لَكَ الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup> ) فلا أعرف يجوز غيره . ولا أعرف للنصب وجهها ، وكذلك : ( أَلَا تَدْعُنِي ) لا يتجه لى فيها إلا التخفيف .

## ٥٢ — مسألة

وأما قوله في حديث صفية : « حتى سقطت عن الراحلة المرأة » برفع المرأة ، فقد كان الظاهر أن يقول : المرأة ، أى عليكم المرأة ، ودعوني ، ولكنه عليه السلام لم يرد هذا ، فإنه كان أغير الناس على حرمة صلى الله عليه وسلم ، فإيما أراد : المرأة أهم على من نفسى ، وأنه لا بأس عليه من وقفته تلك ليدعوه ويغضوا أبصارهم عن المرأة ، حتى يكون هو الذى يقيمها ، والله أعلم .

## ٥٣ — مسألة

[ في إضمار الفعل ]

وأما : ( يَبْتَئِكَ أَوْ يَمِينُهُ ) <sup>(١)</sup> بالرفع ، فهذا اللفظ بعينه مسطور في كتاب

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ١٧٤/٢ .. عن أنس بن سيرين قال : سألت ابن عمر قلت : أرأيت الركعتين قبل صلاة الغداة ، أطيل فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلى من الليل مثنى مثنى ويوتر بركته ، قال : قلت : إني لست عن هذا أسألك ، قال : إنك لضخم ، ألا تدعى أستقري لك الحديث ..... »

(٢) أخرجه البخارى في كتاب التفسير ٤٣/٦ ، عن عبد الله بن مسعود .

سببويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينتك ، وأجاز بإضمار  
المبتدأ ، وتقديره : المحكوم به بينتك ، والحمد لله .

## ٥٤ — مسألة

[ في رواية الأصمعي ]

وقوله <sup>(١)</sup> : ( قيجا يريه ) <sup>(٢)</sup> لا يجوز فيه النصب ، ولا يفكر في رواية  
الأصمعي <sup>(٣)</sup> مثل هذا ، فقد تأملت ما فوجدها أكثر الروايات لحنا وتصحيحاً .

## ٥٥ — مسألة

[ في المجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث ]

وأما ما ذكرت من المجزومات المضاعفة ، نحو : لم يَصْرُه ، ولم يَمْسِه ، فلفظة  
أهل الحجاز في هذا كله بالجزم وترك الإدغام ، وبنو تميم يدغمون فيجتمع لهم  
ساكنان ، فيحركون الثاني بالفتح ، ومنهم من يُحَرِّكُه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان  
الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن ٥/٨ ؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه ،  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتليء جوف رجل قيجاً يريه ، خير من  
أن يمتليء شعراً ، وروى : حتى يريه .

(٢) في اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمعي : قوله حتى يريه :  
هو من الوري على مثال الرمي ، يقال منه : رجل موري — غير مهموز — وهو أن  
يدوى جوفه .. وقال الجوهري : وري القبح جوفه يريد ورياً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المغربي ، كان عالماً بالحديث رأساً في الفقه .  
توفي سنة : ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبي : ٥٢/٣ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضموماً جاز فيه الإنباع ، فقول : لم يرُدُّ ، ورُدُّ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدُّ ، ورُدُّ ، ورُدُّ ، وهى لغتان إن لم يكن أول الفعل مضموماً وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيفة وبعدها ألف ، ففتحوا من أجلها ، وإن اتصل بالفعل ضمير مذكر فالضم هو الوجه لخطاه المساء أيضاً ، وإن [ وقع <sup>(١)</sup> ] بعدها واو فالضم أجود والكسر ردىء مع الهاء جداً <sup>(٢)</sup> .

وإذا لم يكن ثانى الفعل مضموماً مثل « يَمْسَهُم » فالفتح هو الجيد ، وقد يجوز الضم إبتاعاً لحركة الهاء ، فالأجود [ فى <sup>(١)</sup> ] لم يضره وفى رده الضم ، وفى : لم يمسسه الفتح ، وكذلك فى يُعَفِّهِ ، وهذا كله فى غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسسه » .

فإن قيل : فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم حجازياً ، فلم لم يظهر فى هذا كله ؟ .

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابى » <sup>(٣)</sup> وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بجميع لغات العرب .

الثانى : أن يكون التضعيف فى هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافى للرضى : ٢٤٣/٢ - ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، الخطابى ، البسقى ، كان قفياً أدبياً محدثاً ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم السنن فى شرح سنن أبى داود ، وأعلام السنن فى شرح البخارى ، توفى سنة ٣٨٨ . ينظر وفيات الأعيان : ٢٥٣/٢ ، والعبر : ٣٩/٣ .

فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات : فقد لغيت<sup>(١)</sup> ، وكان يقول في : جلده أو سببته : جلده<sup>(٢)</sup> ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ، حسن في اللغة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الهاء خفية ، فكان ما بعد الهاء من واو أو ألف في المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : ردًّا ، أو : ردُّوا ، ولا يقولون : ارددًا ، ولا : ارددوا ، فكذلك يحسن يمين لغته الإظهار أن يدغم مع الهاء خلفها مراعاة للواو التي بعدها أو الألف .

## ٥٦ — مسألة

[ في الظرف ]

وأما قوله : ( هذه مكان عمرتك )<sup>(٣)</sup> فالنصب على الظرف هو الوجه ؛ لأن العمرة ليست بمكان لعمرة أخرى ، ولكن إن جمعت للمكان بمعنى العوض والبديل مجازاً ، أى هذه بدل عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

(١) في صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٥/٣ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت ) قال أبو الزناد : هي لغة أبي هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .

(٢) في صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبي (ص) ٢٥/٨ عن أبي هريرة : « ... فأى المؤمنين آذيته شتمته لعنته جلده فاجعلها له صلاة .. » وفي رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهي لغة أبي هريرة وإنما هي : جلده .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٢ عن عائشة قالت : ( ... فلما قضينا الحج أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التميم ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

## ٥٧ - مسألة

[ من الجزم في جواب الأمر ]

وقوله : « صلّ في بيتي مكاناً أتخذه » <sup>(١)</sup> الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذه » <sup>(٢)</sup> ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكله ، أى : ما كولا . وهذه صفة على المسأل ، كما قال سبحانه : ( وبشرناه بإسحق نبياً ) <sup>(٣)</sup> وصفه بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثانى من الرفع : القطع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فأنا أتخذه .

## ٥٨ - مسألة

وأما : ( ولد ابن ذكر ) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكر الابن ليمعلق الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في الطر والعلّة أن يصلّى في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصارى أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والسيل ، وأنا رجل ضريب البصر ، فصلّى يا رسول الله فى بيتى مكاناً أتخذه مصلّى ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلّى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) ينظر المقتضب : ٨٢/٢ ؛ ٨٣ .

(٣) الصفات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : ( وما بقي فلاولى رجل ذكر )<sup>(١)</sup> ، هذا أسمر من الأول ؛ لأنه خصّ الرجولة ونصّ عليها وعلق الحكم بها ، ثم قال ( ذكر ) فهو عندي على التوكيد لتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم المذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ؛ حكى سيبويه : « مرت برجل رجل أبوه »<sup>(٢)</sup> فلهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

## ٥٩ — مسألة

[ في الإضافة والبدل ]

وأما قوله : ( ذو بطن بنت خارجة )<sup>(٤)</sup> فإن صحت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين ؛ أحدهما : على البدل ، مع حذف المضاف ، كأنه قال : هو ذو بطن جنتين بنت خارجة ، كما روى في قول الأعشى<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسهرى : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك في الوطأ ، كتاب الأفضية باب ما لا يجوز من النحل ٧٥٢ : ( فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية ) .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =



\* رضيعى لبانِ ثدى أم ... \*

أى : لبن ثدى أم ، فحذف المضاف .

ومن هذا الباب عندى قوله : ( أصحاب الأخدود ، النار )<sup>(١)</sup> أى : الأخدود أخذود النار ، وليس هو من بدل الاشتغال كما زعم الفارسى<sup>(٢)</sup> .

وأما الوجه الثانى فإن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمّر ، كأنه قال : ذو بطنِ أمّه بنت خارجة ، أو صاحبته بنت خارجة ، أى هو حَبْلٌ لم يولد بعد ، وتلدّه بنت خارجة .

## ٦٠ — مسألة

[ فى إعمال المصدر ]

وأما : ( فصيامٌ ثلاثة ) فهو بَيِّنٌ لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ، والمصدر إذا نَوَّنَ نصبت ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

== رضيعى لبانِ ثدى أم تحالفا بأسحـم داج عوض لا تفرق  
يقول الأعشى : هما أخوان - يعنى الملقى والكرم - قد رضعا ثدى أم واحدة ، وتحالفا بحمرة الثدي الذى رضعاه أن لا ينفردا .  
وينظر اللسان : لبن ، ومعنى اللبيب : عوض .

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

(٢) قال الفارسى فى الإيضاح ورقة ٥٢ : وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله تعالى : ( قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود ) فالأخدود مشتمل على النار .

## ٦١ - مسألة

[ في باب النصب ]

وأما : (إِذْنٌ يَحْلِفُ) <sup>(١)</sup> فالنصب لا غير ، لأنه قد صُدِّرَ بـ « إِذْنٌ » ولا تُلغى إذا صدر بها ، فإن صحَّت الرواية ففي الكلام حذف تقديره : إِذَا هُوَ يحلف ، وكذلك ( إِذَا لَا يَخْتَارُنَا ) .

## ٦٢ - مسألة

[ في الأسماء الستة ]

وأما قوله : ( أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ ) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هَذَا أَبَاكَ ومررت بأباك ، مقصوراً ، وأنشدوا :

إِنَّ أَبَاها وَأَبَا أَبَاها قد بلغنا في المجد غايتها <sup>(٢)</sup>  
وقالوا : مُسَكَّرُهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ <sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين ٢٣٢/٣ : ( ... ) فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قال : قلت : لا ، فقال لليهودي : احلف . قال : قلت يا رسول الله ، إِذْنٌ يحلف فيذهب بمالي ... » .

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وآخرون إلى ربيعة بن العجاج ، وهذان البيتان من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف ١٨ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبي حنبل خال بهس الملقب بنعامة ، ينظر معجم الأمثال للسيداني ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ .

والوجه الثانى : أن يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر ، كأنه قال : أنت يا أيا جهل الذى كنت تفعل وتقول ما تقول .

## ٦٣ - مسألة

[ من باب الصفة المشبهة ]

وأما قوله : ( أعور عينه البني كأن عنبه طافية )<sup>(١)</sup> وهى<sup>(٢)</sup> رواية الأصيلي فعينه مرتفعة على البدل من المضمرفى « أعور » الراجع على الموصوف ، وهو بدل البعض من الكل ، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة ، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل ، لأن « أعور » لا يكون إلا نعتاً لمذكر ، ويجوز أيضاً أن تكون « عينه » مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر .

وقوله : « كأن عنبه طافية » على حذف خبر كأن ، كلام فصيح ، وإنما يجوز فى إنَّ وكانَّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على النكرات ، فإن أوقعها على المعارف لم يجر حذف الخبر ؛ أنشد سيديوه<sup>(٣)</sup> :

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مَرْتَحَلًا

وأنشد :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الكتاب مريم ٢٠٣/٤ : ( فذهبت ألتفت فإذا رجل أحر جسم جعد الرأس ، أعور عينه البني كأن عينه طافية ) وفى رواية كأن عنبه طافية .

(٢) فى الأصل : وفى

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ والبیت للأعشى فى مدح سلامة ذى فانش وعجزه :

\* وإن فى السفر إذ مضى مهلاً \*

ينظر ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ولكن زنجياً طويلاً مشافره<sup>(١)</sup>

فهذا على حذف الخبر، كأنه قال : إن لنا محلاً ، وكأنه قال في الحديث :  
 كأن في وجهه ، ولم يجيء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال أوجبت  
 ذلك<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين : ( أتعرفون ذلك لهم ، بمعنى الأنصار ،  
 قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك ) أى : فإن ذلك شكر لهم .

ومن رواه : « عنبه طافية » بالرفع ، فهو جائز ، ولكن بتخفيف النون  
 من كأن ، كما قال<sup>(٣)</sup> :

كأن ظبية تمطو إلى وارق السلم

ويروى بنصب « ظبية » وهذا كله على الحذف ؛ إن رفعت فعلى حذف  
 الاسم الأول ، وإن نصبت فعلى حذف الخبر .

ومن روى : ( أعور عَيْنُه المبني ) ، بالخفض ، فهو من قولهم : حسن وجهه

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه :

ولو كنت ضياء عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر  
 كذا برفع زنجى ، ومثله في الكتاب ٢٨٢/١ يقول سيويه « والنصب أكثر في  
 كلام العرب ، كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتى ، ولكنه أضمر  
 هذا ، كما يضم ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل : طاعة وقول معروف أى  
 طاعة وقول معروف أمثل » .

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٨٤ والمقتضب ٤/ ١٣٠ والخصائص ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٣) هو ابن صريم البشكري ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٨١ ، ٤٨١ ،

وصدره :

\* ويوما توافينا بوجه مقسم \*

بإضافة الصفة إلى الوجه ، مع إضافة الوجه إلى الضمير ، وهو بعيد في القياس ، لأنه جمع بين طرفي تقيض ، نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إليه الوجه ، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء ، ومنصوباً ، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة<sup>(١)</sup> ، وقد منعها الزجاجي ، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيديويه ، وسيبويه لم يحجزها قياساً ، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر<sup>(٢)</sup> ، وأنشد :

كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

واعترف سيديويه برداء هذا الوجه ، وقد وجدناه في غير الشعر ، ذكر أبو علي القالي<sup>(٣)</sup> ، وهو ثقة ، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : ( شثن الكفين ،

(١) يعني على الترتيب الآتي : حسن وجهه رفعاً ، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً ، وحسن الوجه ، أو حسن وجه ، جرّاً ، هذا على سبيل التمثيل . وينظر الأوجه الجائزة والممتنعة وما وقع فيه الخلاف في المقنن : ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة .

(٢) في الكتاب ١/١٠٢ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالآلف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالآلف واللام ، قال الشماخ :

أَمِنْ دَمْتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبَ فِيهِمَا      بِحَقْلِ الرِّجَالِ قَدْ عَفَا ظِلَاهُمَا

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا      كَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالماً باللغات نحوياً إخبارياً ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى اللؤلؤي والبغوي وطبقتهما ، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : النوادر والأُمالي ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي ، توفي سنة ٣٥٦ .

ينظر الإنباه : ٢٠٤/١ ، والعبر : ٣٠٤/٢ .

طويل أصابعه<sup>(١)</sup> وقال : هكذا روايته بالخلف ، وذكر المروى<sup>(٢)</sup> وغيره في حديث أم زرع : ( صَفَر رِدَائِهَا ، ومَلَأَ كَسَائِهَا )<sup>(٣)</sup> فقولها : ( صَفَر رِدَائِهَا ) هو مثل ما حكى سيبويه من : « حسنة وجهها » والمسألة أسرار ، وفي باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها في غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التي تقدم ذكرها جائزة عندي ؛ والله المستعان .

## ٦٤ - مسألة

[ من باب الابتداء ]

وأما ما ذَكَرْتَ من رواية الرفع في قوله : ( وَلَا سَبْطٌ رَجُلٌ )<sup>(٤)</sup> فلا يخرج لها إلا على إضمار المبتدأ ، أي : ولا هو سبط رَجُلٌ .

## ٦٥ - مسألة

[ في جواب النهي ]

وأما قول أبي طلحة : ( لَا تَشْرَفْ بِصِيْكَ مَهْمٌ )<sup>(٥)</sup> فقد ذكرته في مسألة

- (١) في الأمل ٢/٦٩ : « شَتْنِ الكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، طَوِيلُ أَصَابِعِهِ » .
- (٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد المروى ، صاحب التريبين ، أخذ عن الأزهرى وغيره ، وتوفي في رجب سنة : ٤٠١ . ينظر العبر للذهبي : ٣/٧٥ .
- (٣) ينظر النهاية لابن الأثير . ٣/٣٦ .
- (٤) أخرجه البخارى في باب صفة النبي ٤/٢٢٨ عن أنس بن مالك : ( . . . ) لَيْسَ بِمَعْدٍ قَطَطٌ ، وَلَا سَبْطٌ رَجُلٌ ) وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقَطَطُ : الشديد الجعودة . يعني أن شعره وسط بين الجعودة والسبوط .
- (٥) أخرجه البخارى في باب مناقب الأنصار ٥/٤٦ .

قول اليهود : ( لا تسألوه يحشكم )<sup>(١)</sup> ، والوجه عندى الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أى يصيبك إن أشرفت ، والقول فى الجزم ما تقدم .

## ٦٦ — مسألة

[ فى الجزم ونون التوكيد ]

وأما قوله : ( دعنى فلاضرب )<sup>(٢)</sup> فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلم ، وإن كان المتكلم لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا أزم الفعل نفسه صار كالأمر لها ، كقوله : ( قوموا فلاصل لكم )<sup>(٣)</sup> ، وكقوله سبحانه : ( فليمدد له الرحمن مدداً )<sup>(٤)</sup> .  
وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام<sup>(٥)</sup> ، لأنها ليست بلام كى فى هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الحفيفة ، فلهلله أن يجوز ، كما قال :<sup>(٦)</sup>

اضرب عنك الهموم طارقتها ضربك بالسوط قونس الفرس  
أراد : اضرباً ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

- 
- (١) ينظر للمسألة : ٣١ وحديث اليهودى : لا تسألوه لا يجىء .  
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب استنابة المرتدين ، باب ما جاء فى التناولين ٢٤/٩ .  
(٣) ينظر للمسألة : ٤٠ .  
(٤) مريم : ٧٥ .  
(٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخارى : ٢٤/٩ .

(٦) البيت فى اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن برى : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الحفيفة ، فخذها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيـد الحفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن .

فإياك والأنصاب لا تقرّ بها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا<sup>(١)</sup>  
وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضاً ، إلا مع فتح اللام ، وهو ههنا ضعيف .

## ٦٧ — مسألة

[ في باب المصادر المنصوبة ]

وأما قول عامر بن الطفيل<sup>(٢)</sup> : ( أَعْدَّةُ كَفْدَةِ البعير )<sup>(٣)</sup> فقد أورده  
سيبويه في كتابه<sup>(٤)</sup> فقال : ( أَعْدَّةُ كَفْدَةِ البعير وموتاً في بيت سلوية )  
وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المحترلة التي لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإياك والبتات لا تقرّ بها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا  
وذا النصب للنصب لا تنسكنه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

وهو من شواهد الكتاب : ١٤٩/٢ ، وينظر المقتضب : ١٢/٣ .

(٢) كان سيد بني عامر في الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو  
وأربد بن قيس أخو لبيد لأنه فقال : اقمهم ا كفتيهما بما شئت ، فأُنزل الله تعالى على  
أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فكان يقول : غدة كفدة البعير وموت في بيت  
سلوية ، ينظر أسد الغابة : ٨٤/٣ ، وجمع الأمثال للبيداني : ٥٧/٢ ، ٥٨ .

(٣) أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع : ٣٥/٥ ، والرواية فيه : غدة ،  
بالرفع دون استفهام ، وفي جمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويرى « أَعْدَةُ  
وموتاً » نصّاً على المصدر .

وفي اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقلما تسلم منه .

وأما سلول فسكاً يقول البيداني : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد  
نزل بيت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل في خصلتين إحداهما شر من الأخرى .

(٤) الكتاب : ١٧٠/١ .



لقيام المنصوبات مقامها ، فكان أنه قال : أأَعْدُ غُدَّةً ، وأأموت موتا في بيت سلولية ، أى : امرأة من بنى سلول بن صَعَصعة .

وعامرُ بنُ الطُّفيل : أبوه اللطيفيل بن مالك بن جَمْفَر بن كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة ابن خَصَفَةَ بن قيس عِيلان<sup>(١)</sup> ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عيلان<sup>(٢)</sup> ، وإنما خصفة أمه .

والطُّفيل هو فارس قُرْزُل<sup>(٣)</sup> ، وقُرْزُل اسم فرسه ، والقُرْزُل في اللغة : القيد وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكرهم ليبيد في قوله<sup>(٤)</sup> :

نحن بغوأم البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان ميتا حين ارتجز ليبيد بهذا الرجز عند النعمان ، وربيعه والد ليبيد هو ربيعة المُقْتَرِن<sup>(٥)</sup> ، وهو الذى كان ميتا حينئذ ، وثالثهم « عامر » ملاعب الأسنة ، سمي بذلك لقول الشاعر في أخيه :

(١) في الأصل : غيلان ، بالعين وفي المشبهة للذهبي ٤٩٠ : « وبمحملة : قيس عيلان من مضمهر » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٠ .

(٢) في اللسان : وقُرْزُل بالضم : اسم فرس كان في الجاهلية ، قال ابن الأعرابي : هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أليك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود  
وقيل لهذه الفرس : قرزل ، كأنه قيد للوحش يلحقها .

(٣) ديوانه : ٣٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتساب : ٣٢٧/١ ، وخزانة

الأدب : ١٧١/٤ .

(٤) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسلمت ابن أمك عامراً . يلاعب أطراف الرشيع المزعزع  
وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> .

ورابعهم عبيدة الوضاح ، وخامسهم معاوية مَعُوذُ<sup>(٢)</sup> الحكماء ،  
لقوله :

يَعُوذُ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الأمر في الحدثنان نابا  
وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غصافا<sup>(٣)</sup>  
وغلط « الفراء »<sup>(٤)</sup> فاحتج بقول لمبيد :

(١) ينظر أسد الغابة : ٩٣/٣ .

(٢) هكذا بالدال في معوذ ، ومثله في اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعود بعدها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشيع نابا  
وفي اللسان ( سبأ ) : وسمى معوذ الحكماء لقوله :

أعود مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الحدثنان نابا  
وفي التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معوذ الحكماء »  
كذا بالدال ، ورواية البيت :

أعود مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشيع نابا  
يقول الزيدى : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفي بعض  
النسخ : بانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفي أخرى : إذا ما الأمر ،  
بدل الحق ، وفي بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثنان نابا . . » .

(٣) ينظر اللسان : مما .

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفي النحوى . كان من أعلام النحو واللغة ، ويعد من  
أجل أصحاب الكسائى . توفي سنة : ٢٠٧ . ينظر العبر : ٣٥٤/١ .

\* نحن بنو أم البنين الأربعة \*

على قوله : ( ولئن خاف مقام ربّه جنتان )<sup>(١)</sup> ؛ قال : إنما هي جنة واحدة ،  
ولكنه جعلها جنتين مجازاً لاعتدال القواصل ، كما جعلهم لبنة أربعة وهم خمسة ،  
لاعتدال القوافي ، وهذه هفوة عظيمة ، وعثرة لا لعلها<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكرها  
الفتحي<sup>(٣)</sup> عنه راداً عليه ومحدّراً من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ،  
والله الموفق .

## ٦٨ — مسألة

[ في المفعول من أجله ]

في لَدَّ المريض ( كراهية المريض للدواء )<sup>(٤)</sup> نصب الكراهية على أنه مفعول  
من أجله ، والعامل فيه الفعل الذي دلَّ عليه من إباءته لَدَّ ، وكأنه قال : أبتى من  
ذلك كراهية المريض .

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) في اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعلاً لفلان ، أى :  
لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم  
والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نعت على الأربعين ، وتلمذ له كثيرون ،  
عاش بين سنة ( ٢١٣ — ٢٧٦ ) ينظر العبر : ٥٦/٢ .

(٤) أخرجه البخاري في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت  
عائشة : لدنائه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، قلنا : كراهية المريض  
للدواء » روى بنصب كراهية ورفعها .

وينظر البخاري : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٢٤/٧ .  
واللد : أن يؤخذ بلسان المريض فيمد إلى أحد شقيه ، ويوجر في الآخر الدواء .

ولا ينتصب المفعول من أجله حتى يكون مصدرًا ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبى زيد من كذا كراهيةً لكذا ، وخرج فلان حِرْصًا منه على كذا ، فالحريص هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد حِرْصَ عمرو ، لم يجر النصب ، لأن الثاني غير الأول ، وفي الحديث : ( كراهية المريض ) لأن المريض هو الذى أبى من اللد ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار المبتدأ ، أى : هذا الذى ترون منه كراهية المريض للدواء .

وعندنا في المفعول من أجله أسرار لا تطول بكشفها ، وثمرة بكر ليس هذا حين قطعها .

## ٦٩ - مسألة

[ في كسر همزة إن وفتحها ]

وأما قوله : ( أَوْ إِنَّ جبريل )<sup>(١)</sup> عليه السلام ، فوقع « إن » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لا بحالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بد لها مفقوحة من عامل ، لأنها في تأويل اسم ، والألف ليست بعاملة ، ولا - أيضاً - يعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قلت : إن جبريل ( أَيْنَكَ )<sup>(٢)</sup> ( أَيْنَا لخرجون )<sup>(٣)</sup> ، لم يختلف أحد

(١) ينظر المسألة : ٤٢ .

(٢) في الأصل : أين .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) النمل : ٦٢ .

في كسرهما ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحها إذا تقدم لغيرك [كلام] <sup>(١)</sup> فيه فعل عامل في «أن» مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيداً منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أو أن زيداً منطلق ، بفتح أن ، لأن الواو تنوب مناب العامل ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضاً أن زيداً منطلق . وإن كسرت «إن» فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث المتقدم ، وإذا فتحها فكأنك استفهمت عن الفعل الذي لفظ به مخاطب ، فهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرهما في الحديث لا شك في جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حدثت عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل) <sup>(٢)</sup> الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعلم ما حدثت ، أو إن جبريل هو الذي . . .) <sup>(٣)</sup> فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنه جاء بالواو ، ليرد الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، ولا معنى لها هنا لفتح «إن» إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حدثت أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حدثت ولا حدثني فلان ، وإنما جاء بالخبر مطلقاً ، فلو كان قال له أول ما حدثه : حدثني بشير بن أبي مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذي نزل ، فيضمن الحديث ويعمله في أن ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه <sup>(٤)</sup> ، ولم يذكر الراوي لفظ عروة إلا في آخر الحديث ، وإنما قال في أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١٣٩/١ .

(٣) في المرجع السابق والصفحة : «قال عروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود

يحدث عن أبيه . . .»

الزُّهْرِيُّ ، لا لفظ عروة ، فلم يكن معنا فعل نردّ الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيعمل في أن ، فوجب كسرُها لأنها أبدأً مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو رَدَّت حديثاً على حديث ، لا فعلاً على فعل .

وأما ما ذكرت من الأصل<sup>(١)</sup> الذي ربطه الفارسي وابن السراج في كسر إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدئ ، وإياه عند المنتهى ، فلا نقول إلا على ما قاله صاحب الجمل<sup>(٢)</sup> ، لأن قولهما : ( كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدها فإن فيه مفتوحة ) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو منتقض ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

\* إذا إنه عبدُ القفا واللاهزم<sup>(٣)</sup> \*

وحكى : أما إنك منطلق<sup>(٤)</sup> ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الرد

(١) في الإيضاح للفارسي ص ٦٤ : « فأما المكسورة فلإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص للموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة . . »

(٢) يعني الزجاجي ، ينظر الجمل : ٦٩ - ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٣/١ وصدره :

وكنت أرى زيدا كما قيل ميذا

وهو من الأبيات التي لا يعلم قائلها ، وينظر المنتضب : ٣٥١/٢ ، والخصائص :

٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٢/١ .

فما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بدع ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيعتنا أبو الحسين  
ابن الطراوة يعجب من وهنه ، ويفرط في تعنيف قائله ، والله الموفق .

## ٧٠ — مسألة

في قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء في الحديث : ( يسب ابن آدم الدهر ،  
وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار )<sup>(١)</sup> هي من جملة هذه المسائل ، وقد انتسبها  
في كراسية مع مسائل آخر ، فأغنى ذلك عن شرحها هنا .

## ٧١ — مسألة

[ في البذل ]

قوله : ( كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُدِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى )<sup>(٢)</sup> هو على  
البذل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاث أيام  
منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم<sup>(٣)</sup> نظير هذا في هذه المسائل ،  
وذكرنا قول الأعشى :

\* رَضِيعِي لِبَانٍ نَدَى أُمِّ تَحَالِفَا \*

بالخفص ، أي لبن ندى أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : ( أصحاب الأخدود ،  
النار )<sup>(٤)</sup> أي : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتغال .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب ، باب التهي عن سب الدهر :

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢١١/٢ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٤ ، ٥ .

## ٧٢ - مسألة

[ في توجيه إحدى الروايات ]

وقوله : ( أنا أبو حسن القوم )<sup>(١)</sup> فلا يصح فيها إلا القَرَمُ ، بالراء ورفع الميم ، وإن لم تكن الثانية تصحيحاً فهي بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

## ٧٣ - مسألة

[ في خُوة رواية في أخوة ]

وأما حديث أبي بكر : ( لَكُنْ خُوةَ الإسلام )<sup>(٢)</sup> ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون الحديث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتوهم الهمة ساقطة أصلاً ، أو تمتد كُتِبَها كذلك ليقراها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محرّكة بمحرّكة الهمة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هي روايتي لها ،

(١) في اللسان : « وفي حديث علي عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أي المقرم في الرأي ، والقرم : فعل الإبل ، أي أنا فيهم بمنزلة الفعل في الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابي : وأكثر الروايات ( القوم ) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أي : المقدم في المعرفة وتجارب الأمور » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الخوخة والمعر في المسجد ١٣٦/١ ( . . . ) ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . . . » و يروى : خوة .



ويحتمل<sup>(١)</sup> أيضاً أن تكون لغة في الأخوة ، كما قالت العرب : خُذْ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذف هزته التي هي في موضع الغاء وبقيت عين الكلمة ولا مها ، كما فعلوا في خُذْ وكل ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي<sup>(٢)</sup> ، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيقها عند عدم وجودها في كتب يعقوب<sup>(٣)</sup> ، وأبي عبيد<sup>(٤)</sup> وغيرهما ، فإن ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار<sup>(٥)</sup> ، والله أعلم .

\*

## ٧٤ — مسألة

[ في توجيه إحدى الروايات ]

وما ذكرته من رواية المروزي : ( هم الذين يغلبون على قرارك )<sup>(٦)</sup> ، وآئته

(١) في الأصل : ومحتمل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري ، صاحب اللغة والنحو والقریب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد . وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، ويمن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والريثي وغيرهم ، توفي سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة ينظر إنباه الرواة : ١٩٧/٢ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المنطق ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك في تخرجه للفظ خوة : ٨٢

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم

الطجلي ٢٠٩/٨ . . . . . فإنهم هم الذين يغلبون على قريك . . . ) كذا بالياء .

(٩ — الأمل)

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه - والله أعلم - تصحيح ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رعاك الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عمر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاك وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف <sup>(١)</sup> لكثرة ما دخل في الدين في أيامهم العجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثر في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التحميل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثر من هذا .

## ٧٥ — مسألة

[ في الإضافة ]

وأما : ( مثل أو قريب من فتنة الدجال ) <sup>(٢)</sup> فإن صحت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلق الشك بهما جميعاً ، وأن الراوى لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده حكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير منونة <sup>(٣)</sup> ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تنون ، و « قريب » معرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقترانها بالتي قبلها في شكها ، فجاء بها مثلها في ترك التنوين ، كأنه يقول :

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المنقل

٥٧/١ : ( . . . ولقد أوحى لى أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريب من فتنة

الدجال . . ) وينظر : ٤٧/٢ .

(٣) فى الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعتُ وإما هذه ، ولو سأله سائل : أيُّ الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أى مثل فتنة الدجال أو قريب ، يجعل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قاطعاً معاً ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها في عدم التنوين ، حتى [لا] <sup>(١)</sup> يعتمد عليها في الكلام فيذهب الازدواج ويؤول الالتفات إلى أختها لفظاً ومعنى ، وقد قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

إلا علالة أو بدّا هة قارح نهد الجزيرة

فحذف التنوين منهما جميعاً ، إلا أنه في البيت أقرب وأبين من أجل أن الثانى لا يمنع من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريباً » حرف الجر الذى يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة فى « قريب » فيصير حرف الجر فى حكم اللام المقحمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشتراكهما جميعاً فى المعنى الذى قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما فى مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعد لكثرة ما مرّ به من النظر لهذه المسألة .

(١) زيادة يقتضها السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه سابع مكان قارح ، وكذلك اللسان : عل ، أما فى جزر فيروى البيت كما هنا . والبداية : أول جرى الفرس ، والذى يكون بعده علالة ، والقارح من ذى الجافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزيرة يعنى بها : يديه ورجليه وكثرة عصبهما ، ونهد : ضخم .

## ٧٦ - مسألة

[ في أفعال التنزيل ]

وأما قوله : ( ما رأيته أ كثر صيام )<sup>(١)</sup> بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً  
وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوباً بميم مطلقاً ،  
على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف<sup>(٢)</sup> ، فتوهمه مخفوضاً ،  
لا سيما وصيغة أفعال تضاف كثيراً ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا تجوز  
قطماً ، والله أعلم .

## ٧٧ - مسألة

[ في توجيه تفسير البخارى ]

وأما ما وقع في تفسير<sup>(٣)</sup> سورة السجدة من قوله : « الهدى الذى هو  
الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصدقناه » فلمرى إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير  
أرشدناه من أصدقناهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ،  
وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت :  
أصدقناهم ، بالصاد ، خرج اللفظ إلى معنى الصدقات<sup>(٤)</sup> ، من قوله : ( إياكم والقعود

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٥٠/٣ . . . وما رأيته  
أ كثر صياماً منه في شعبان .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى : ٢٧٩/٢ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : ( وأما ثمود فهديناهم ) ، قال البخارى  
١٦٠/٦ : « والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصدقناه » وروى : أصدقناه .

(٤) في اللسان : « والصعيد : الطريق ، والجمع صدعان وصدع وصدعات جمع =

على الصعدات ( وهى الطرق ، وكذلك أصعد فى الأرض : إذا سار فيها على  
على قصد ، وصعدت من أسماء الأرض فإن كان البخارى قصد هذا ، وكتبها  
فى نسخته بالصاد ، التفاتا إلى حديث الصعدات ، فليس بمجيب ولا نكير ،  
وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين <sup>(١)</sup> .

## ٧٨ - مسألة

[ له أيضاً فى الطلاق والأيمان اللازمة ]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح مالا يحتمل معنى  
إلا الطلاق ، فذلك لا ينوئ فيه صاحبه ، بل يمتضى عليه الطلاق كما يقتضى  
اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يقول : هـى طالق ، أو يقول لها :  
قد بكتك ، أو فارتكتك ، أو أنت منى بائن ، أو قد سرحتك ، وفى التسريح <sup>(٢)</sup>  
خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كنايةته ، وفى فارتكتك خلاف أيضاً ،

= الجمع ، وفى حديث على رضوان الله عليه : إياكم والقعود بالصعدت إلا من  
أدى حقها .

(١) فى الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ،  
رحمه الله .

(٢) فى الأصل : صرحتك ، وفى التصريح .

وفى التاج : وتسريح المرأة : تطبيقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ  
والبلاغ ، وصمى الله عز وجل الطلاق سراحا ، فقال : وسرحوهن سراحا جميلا ، كما  
سماء طلاقاً من طلق ، وسماء الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذى  
لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عنى بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد باريك<sup>(١)</sup> ، أو أن يقول لها : ملسكتك أمرك ، فتقول له هي : قد طلقت نفسي .

وأما الكفاية فمثل أن يقول<sup>(٢)</sup> لها : سيري إلى أهلك ، أو أنت وشأنك إلى غير ذلك مما لا يحصى من الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره ، فيؤقمه الرجل على نيته ، ويدّين<sup>(٣)</sup> في قوله .

## فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف في قول الرجل : علىّ يمين إن لم أفعل كذا وكذا أن اليمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : على يمينان فحث فعليه كفارتان إلا أن ينوى بأحدهما طلاقاً فتكون طلاقاً واحدة ، أو ينوى بهما جميعاً الطلاق فتكون تطليقتان<sup>(٤)</sup> ، فإذا قال : على أيمان ثم حنث ، كان عليه ثلاث كفارات إلا أن ينوى بقوله أيمان تطليقات فيكون مطلقاً بحسب ما نوى ، فإن قال : على الأيمان بالآلف واللام ، أو الأيمان لازمة لي ، ولم ينو طلاقاً بها ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ، فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تقدّم لا<sup>(٥)</sup> أن يكون هذا اللفظ من صريح الطلاق .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله في جملة الأيمان ، والآلف ،

(١) في التاج : «وبارى امرأته : صالحها على الفراق» ويقال : بارأ ، بالهمز .

(٢) في الأصل : يكل .

(٣) في المصباح : «وديفته — بالثقل : وكلته إلى دينه» .

(٤) في الأصل : تطليقتين .

(٥) في الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان في هذا القول ، ويدلك على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فتقول : إن جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق ، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذا ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل في جنس الأيمان إلا ما كان يميناً وقسماً على الحقيقة ، كما لا يدخل في جنس الأسد من كان رجلاً شجاعاً ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على المجاز ، ولا يدخل في جنس النيران إذا ذكرتها بالالف واللام الشرّ الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على المجاز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : « الأيمان » ما يسمى حلفاً على المجاز .

وبرهان المسألة وتام بيانها في كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال في الأيمان الخلوفاً بها ، ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم )<sup>(١)</sup> فجاء بلفظ الجمع ، فانتظم الكلام جميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان )<sup>(٢)</sup> بالالف واللام ، ثم قال : ( فكفارته ) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق في الأيمان وسماه يميناً فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدلّ على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن ينوى الحالف بهذه الكلمة طلاقاً ، ويجعلها كفاية عنه ، فيلزمه ما نوى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : ( لكل امرئ ما نوى )<sup>(٣)</sup> فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) أخرجه البخارى في حديث بدء الوحي : ٢/١ .

كِفَايَةً عَنْ طَلَّاقِ أَزْمَانِهِ<sup>(١)</sup> مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ ، فَعَلِيهِ إِطْعَامُ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا ، لِكُلِّ يَمِينٍ عَشْرَةٌ ، حَمَلًا عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ تِسْعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيِّ الْقَهْرِيِّ الرَّاهِدِ عَالِمِ الْإِسْكَفَدَرِيَّةِ<sup>(٢)</sup> ، وَإِمَامٍ وَقَفَهُ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ مَا هُوَ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا قَلِيلًا ، قَالَ : الْعَهْدُ يَمِينٌ ، فَمَنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ ، وَحَنَثَ ، فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الْعَهْدُ أَيْمَانًا وَفِيهَا ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِي الْإِيمَانِ نَفْسُهَا مَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْكَفَّارَاتِ ، وَمَا بَعْدَ هَذَا إِلَّا التَّعَسُّفُ وَالْفَتْيَا بِالتَّنْظِيهِ وَالتَّقْلِيدِ لِأَهْلِ التَّكْلِيفِ وَمَنْ تَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحِلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، فَلَمْ لَا يَتَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَلَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَلَا عِلْمٌ إِلَّا مَنْ أَفْتَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ .

وَمَا يُوضَحُ لَكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَأَنَّ الْخَالِفَ بِهِ لَيْسَ بِمَقْسَمٍ لِجَمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي أَبْوَابِ الْقَسَمِ عَلَى أَنَّ الْقَسَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَجْرُوفِ الْقَسَمِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : لِزَمَانِهِ .

(٢) كَانَ أَحَدَ الْأُتَمَّةِ الْكِبَارِ ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي . وَرَحَلَ فَأَخَذَ السَّنَنَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بِالتَّسْتَرِي ، وَصَمِعَ بِبَغْدَادَ مِنْ أَبِي رَزَقٍ التَّيْمِيِّ وَطَبَقَتَهُ ؛ وَتَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَكَانَ إِمَامًا زَاهِدًا وَرِعًا ، دِينًا مَتَوَاضِعًا تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٢٠ هـ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً .

يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُلْتَمَسِ : ١٢٥ ، وَالْعَبْرُ : ٤٨/٤ .

(٣) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَالِكِيُّ الْحَافِظُ ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ ، وَعَالِمُ الْأَنْدَلُسِ ، رَحَلَ مَعَ أَبِيهِ وَصَمِعَ بِالشَّامِ وَبَغْدَادَ وَمِصْرَ ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الْعَزَالِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيِّ ، وَكَانَ مَتَفَنًّا فِي الْعُلُومِ : وَصَنَفَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأَصُولِ عَاشَ بَيْنَ [ ٤٨٦ — ٥٤٣ ] يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُلْتَمَسِ :

٨٢ ، وَالْعَبْرُ : ١٢٥/٤ .



كالواو والباء والتاء ، وأمانة الله ، وعهد الله ، وما أشبه ذلك مما قد نصوا عليه  
 فلو أن القائل يقول : والطلاق لأفعلن ، أو : وحق الطلاق ، لكان هذا مقسما  
 لغة وعربية لا شرعا ، كالذي يقول : والسكبة لأفعلن ، أو يقول : والبيت ،  
 ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فهو مقسم وحالف ، ولكن لا يلزمه في حكم  
 الشريعة شيء ، فإن قال : على الطلاق إن فعلت كذا وكذا ، لزمه لا من حيث  
 إنه حالف ولا مُقسم ، كما قدّمنا ، ولكن يسمى مطلقا ، وطلاقه بشرط ، فإن  
 وقع الشرط وقع الطلاق ، وإن لم يقع الشرط لم يقع الطلاق .

ولما ثبت بهذه البراهين كلها أن الطلاق ليس بيمين فسكيف يندرج تحت  
 قوله : « الإيمان لازمة » كل يمين : الطلاق أو العتاق أو شيء من هذا ،  
 إنما يندرج تحت قوله : « الإيمان لازمة لي إن كان كذا وكذا » كل يمين  
 جعل الله فيها الكفارة المذكورة في القرآن ، مثل أن يقول : أحلف بالله ،  
 أو بالرحمن ، إلى سائر أسمائه سبحانه ، أو بعزة الله وقدرته ، إلى سائر صفاته ،  
 فإذا ألزم نفسه مثل هذه الأيمان كانت عليه الكفارة المشروعة في هذه الأيمان ،  
 ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق ، لأن الطلاق والعتاق ونحوهما ليست من الأيمان ،  
 لأن الله تبارك وتعالى إنما قال : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) وقد أجمعت  
 الأمة أنه ما عني سبحانه إلا الأيمان به وبصفاته ، وأن من قال : على الطلاق  
 إن كان كذا وكذا ، فإنما هو رابط لطلاقه بشرط إن وقع ، ولا معنى للتكرار  
 بعد هذا ، فقد وضع السبيل ، واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين .

كلمات المسائل بحمد الله تعالى ، على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك ،  
 في الموفى ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وسبعمائة ، والحمد لله .



## الفهارس العلمية

- ١ — فهرس القرآن الكريم
- ٢ — » الحديث
- ٣ — » الأمثال
- ٤ — » الأشعار
- ٥ — » أنصاف الأبيات
- ٦ — » الرجز
- ٧ — » الأعلام
- ٨ — » الأماكن
- ٩ — » الغريب
- ١٠ — » النحو والأدوات
- ١١ — » الموضوعات



## ١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)	١٣٣	البقرة	٦١
(شهر رمضان)	١٨٥	٥	٦٣
(أن عليهم لعنة الله والملائكة)	٨٧	آل عمران	٥١
(ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)	٨٩	المائدة	١٣٥، ١٢٧
(ألست بربكم)	١٧٢	الأعراف	٤٦
(لله الأسماء الحسنى)	١٨٠	الأعراف	٦٧
(إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته)	٢٠٦	الأعراف	٦٨
(ويسجدون له يستجدون)			
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا)	٩٢	التوبة	١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠
(من خذى يومئذ)	٦٦	هود	٩٢
(اعبد ربك)	٩٩	الحجر	٦٩
(مداداً لكلمات ربي)	١٠٩	الكهف	٦٩
(فليمدد له الرحمن مداً)	٧٥	مريم	٩٤، ١١٩
(لا تفتروا على الله كذباً فيسحقكم)	٦١	طه	٧٤، ٨٥
(أبعدكم أنكم)	٣٥	المؤمنون	٩٨
(فمكث غير بعيد)	٢٢	النمل	٧٣
(أإنا نخرجون)	٦٧	النمل	١٢٤
(اتق الله)	١	الأحزاب	٦٨
(ثم سئلوا الفتنة لأنوها)	١٤	الأحزاب	٦٤
(وبشرناه بإسحق نبياً)	١١٢	الصافات	١١١
(أفغير الله تأمروني أعبد)	٦٤	الزمر	٨٤
(آتيا طوعاً أو كرهاً)	١١	فصلت	٦٤
(وأما حمود فهديتانم)	١٧	فصلت	١٣٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
( ولئن منعكم اليوم إذ ظلمتم )	٣٩	الزخرف	٢٥
( قال : إنكم ماكثون )	٧٧	»	٧٤
( ومن لم يؤمن )	١٣	الفتح	٨٨
( الهدى معكوكفا )	٢٥	الفتح	٧٣
( ومن لم يتب )	١١	الحجرات	٨٨
( ولئن خاف مقام ربه جنتان )	٤٦	الرحمن	١٥ ، ١٢٣
( يسبح له مافي السموات والأرض )	٢٤	الحشر	٦٨
( صفت قلوبكم )	٤	التحریم	٦١
( ما أنت بنعمة ربك بمجنون )	٢	القلم	٥٢
( اذكر اسم ربك )	٨	المزمل	٦٧
( إن علينا جمعه وقرآنه )	١٧	القيامة	٥٠ ، ٥٢
( أصحاب الأخدود ، والنار )	٥ ، ٤	البروج	١١٣ ، ١٢٧
( سبح اسم ربك الأعلى )	١	الأعلى	٦٧
( لا يصلاحها إلا الأشقي ، الذي كذب وتولى )	١٥ ، ١٦	الليل	١٠٢
( فصل لربك وانحر )	٢	الكوثر	٦٨

## ٢ - فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٤٣	( من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرج به إلا إياه )
٤٦	( إن الأنصار قد أوونا ، وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : ألسنتم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك )
٥٠	( قول ابن مسعود : ( جمعة له صدرك )
٥٢	( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه )
٥٣	( يا ليتني فيها جذعا )
٥٤	( هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر )
٥٥	( بأبا سمعته )
٥٧	( رأيت عمرو بن لحي بن قنعة بن خندف ، أخا بني كعب ، يجر قصبه في النار )
٥٨	( أقرب الناس شها به عروة بن مسعود )
٦٢	( أقبلت راكبا على حمار أنان )
٦٥	( إن لله تسعة وتسعين اسما ، مائة إلا واحدا )
٦٧	( لى خمسة أسماء )
٦٩	( يا نساء المؤمنات )
٧٠	( رب كاسية )
٧٤	( لا يتجرى أحدكم )
٧٤	( لا تلبسوا علينا فتنجمله عنكم )
٧٥	( مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة )
٧٦	( مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع )
٧٧	( وتر أهله وماله )
٧٧	( حبسكم سنة نبيكم )
٧٨	( إنك أن تخلف )

الحديث

الصفحة

٧٨	(بلغ من الجهد)
٨٢	(أفلا أربعة أشهر وعشرا)
٨٣	(لا تسألوه لا يحییء بأمر تکرهونه)
٨٥	(خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار)
٨٥ - ٨٦	(يا رسول الله ، لا تطاول يصبك سهم من سهامهم)
٨٦	(قل عربيا مشى بها مثله)
٨٧	(شهادة القوم)
٨٧	(للمؤمنون تنكافأ دماؤهم)
٨٧	(للمؤمنون هينون لينون)
٨٧	(المؤمن غر كريم)
٨٨	(من لا يرحم لا يرحم)
٨٩	(من لم يهاجر هلك)
٨٩	(فجرت السنة)
٩٠	(هو الليلة رأيتموه)
٩٢	(أيهم يكتبها أول)
٩٣	(صلى وراءه قوم قياما)
٩٣	(جائزته يوم ليلة)
٩٤ - ١١٩	(قوموا فلا أضل لكم)
٩٧	(التمس ولو خائما)
٩٧	(لأتوها ولو حبوا)
٩٧	(من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)
٩٨	(إني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى)
٩٩	(في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ،
١٠٠	(آخر ما عليهم)
١٠٠	(فتسكلم أبو بكر فتسكلم أبلغ الناس)
١٠٠	(قول عمر ( لا تعرنك هذه التي أعجبها حسنها ، حب رسول الله صلى الله عليه
	(وسلم إياها)



الحدث	الصفحة
( فاسد قظت وهو في يدى صلتنا )	١٠٦
( ألا تدعى استقرىء لك الحديث )	١٠٧
( حتى سقطت عن الرحلة المرأة )	١٠٧
( فقد لغيت )	١١٠
( جلده )	١١٠
( هذه مكان عمرتك )	١١٠
( صل في بيتي مكانا اتخذته )	١١١
( وما بقي فلأولى رجل ذكر )	١١٢
( قول أبي بكر ( ذو بطن بنت خارجة )	١١٢
( إذن يحلف )	١١٤
( أنت أبا جهل )	١١٤
( أعور عينه يعني كأن عنية طافية )	١١٥
( أنصرفون ذلك لهم ؟ يعني الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك )	١١٦
( شأن الكفين طويل أصابعه )	١١٨-١١٧
( صقر رداها وملء كسأها )	١١٨
( لا تشرف بصيبك سهم )	١١٨
( قول ابن الطفيل ( أغدة كغدة البعير )	١٢٠
( لا تلدونى كراهية للريض للدواء )	١٢٣
( يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار )	١٢٧
( كنا لانا كل من لحومنا فوق ثلاث منى )	١٢٧
( قول علي ( أنا أبو حسن القرم )	١٢٨
( لكن خوة الإسلام )	١٢٨
( هم الذين يغلبون على قرنك )	١٢٩
( مثل أو قريب من فتنة الدجال )	١٣٠
( إياكم والقعود على الصعدات )	١٣٤-١٣٣
( ما رأيته أكثر صيام )	١٣٣
( لسكل امرئ ما نوى )	١٣٩
( ١٠ - الأمان )	

### ٣ - الأمثال

الصفحة

٨٤	تسمع بالمعدي خير من أن تراه
٩١	شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى
١١٤	مكره أخاك لا بطل
١٢٠	أغدة كغدة البعير

### ٤ - الأشعار

١٢٢	معاوية معوذ الحكماء	نابا
١٢٢	معاوية معوذ الحكماء	غضابا
٨٥	الأحوص الرياحى	غرايها
١٢٠	الأعشى	قاعيدا
٨٣	طرفة بن العبد	مخلدى
٧١	ثابت قطنة	عار
١٣١	الأعشى	الجزاره
١١٩	طرفة (أو مصنوع عليه)	الفرس
١٢٢	—	الززعزع
٢٧	—	قلا
٩٥	عمرو بن أحرر الباهلى	الثل
١٠٢	—	الكريم
٨٩	زهير بن أبى سلمى	يظلم
٥٢	أبو حية النهرى	القم
٦١	زياد بن واصل	الأبين

## ٥ - أنصاف الآيات

١٢٦	—	إذا إنه عبد القفا والمهازم
١٩	أحمد بن فارس	أضعف من حجة نحوى
٦٦	الفرزدق	إلا الخلاف من بعد النبيين
٤٦	جعفر بن مالك	أليس الليل يجمع أم عمرو
١١٥	الأعشى	إن محلا وإن مرتحلا
١٢٧- ١١٣	الأعشى	رضيحي لبان ثدى أم تحالفا
٢٧	حسان بن ثابت	زيد بن دثنة وابن طارق منهم
٢٦	» »	شلت يدا وحشى من قاتل
٢١	ذو الحرق الطهوى	... صوت الحمار اليجدع
٥٦	زيد الخيل	على حجر ثوبتموه وما رضا
٤٢	ليبد	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب
٩١	أحرؤ القيس	فتوب نسيت وثوب أجر
٦١	العباس بن مرداس	فقلنا أسلموا إنا أخوكم
٥٥	زهير بن أبى سلمى	فى الدحلان منه والإضاء
١١٦	ابن صريم اليشكرى	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٩٢	أبو النجم العجلي	... كله لم أصنع
١١٧	الشمخ	كميتا الأعلى جوتنا مصطلها
٤٦	جعفر بن مالك	نعم وترى الهلال كما أراه
٦٥	ذو الإصبع العدوانى	وابن أبى من أبيين
٩٩	الأعشى	وحان انطلاق الشاة من حيث خبا
٦٥	سحيم بن وثيل	وقد جاوزت سن الأربعين
٨٧	—	وقل ذلك من زاد للنطلق
١٠٣	الشمخ	وقيل للنادى أصبح القوم أو لجلي
١١٦	الأعشى	ولسكن زنجيا طويلا مشافره
٨٤	عامر بن جوين	ونهمت نفسى بعد ماكدت أفعله
٢٧	أبو جهل عمرو بن هشام	ووزعنى مجدى عنهم ورهطه
٩٩	—	يطرقن حيث تصول الحية الدكر
٢٧	العباس بن مرداس	يفوقان مرداس فى مجمع

# ٦ - الرجز

١١٤	أبو النجم العجلي	أباها
»	»    »	غاياها
١٢١-١٢٣	ليبد	الأربعة
٧٧	_____	دونكا
٨٢	أمية بن أبي الصلت	الما
٥٤	حكيم بن معية	تيثم
٥٤	»    »	ميسم
٢٦	_____	المذرفن

## ٧ - الأعلام<sup>(١)</sup>

أبو داود ٩٣	ابن الأبار ٧
الذهبي ٨، ٧	إبراهيم بن يوسف (ابن قرقول) ١٢،
أبو رويحة الخثعمي ٧	١٧، ١٤
الزجاج ٩٤	الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٩٥
الزجاجي ١١٧، ١٢٦	الأصمعي ١٢٩
الزركشي ١٥	الأصلي ١٠٨، ١١٥
الزهرى ١٢٦	الأعشى ١١٢، ١١٩، ١٢٧
زهير بن أبي سلمى ٨٩، ٥٥	أكثم بن الجون ٥٨
زيد بن الدثنة ٢٧	ابن الأنباري ٥٧
ابن السراج (محمد بن السري) ٤٨،	البيخاري ٦٤، ٩٠، ٩٨، ١٣٣
١٢٦، ٥٤	أبو بردة ٩٣
سعد بن أبي وقاص ٧٨	أبو برزة ٩٨
سلمة بن الأكوع ٨٦	بشير بن أبي مسعود ٢٥
السمرقندي ٦٠	أبو بكر ١٠٠، ١٢٨، ١٣٠
سهيل (راو) ٦١	ثعلب ٦٠
سيبويه ١٤، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٤٠،	جبريل ٩٦، ١٢٥
٥٣، ٥٦، ٦٦، ٧٠، ٧٦، ٨٣،	جعدر بن مالك ٤٦
٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٤،	ابن جني ٦١
١٠٨، ١١٢، ١١٥، ١١٧،	حسان بن ثابت ٢٦، ٢٧
١١٨، ١٢٠،	حفصة ١٠٠
السيوطي ١٠	الحيري ٨
الشايع ١٠٣	الخطابي (حمد بن محمد بن سليمان) ١٠٩
صفية ١٠٧	خلف بن يوسف الأبرش (أبو القاسم) ١٠١
طاووس ٥٧	

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا في المقدمة ونص السهيلي.

عمرو بن هشام (أبو جهل) ٢٧  
 عياض ٧  
 غوث بن الحارث ١٠٤  
 الفارسي (أبو طي) ١٠١ ، ١٢٦  
 الفراء ١٥ ، ١٢٢  
 الفرزدق ٦٦  
 القابسي (علي بن محمد القروي) ١٠٦  
 قاسم بن ثابت ١٠٦  
 القالي (أبو طي) ١١٧  
 القتيبي (ابن قتيبة محمد بن عبد الله) ١٢٣  
 الكسائي ٧٢  
 الكوفيون ٥٤  
 ليبد بن ربيعة ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢  
 مالك ١٣٦  
 المبرد (محمد بن يزيد) ٥٣ ، ٩٨  
 محمد (صلى الله عليه وسلم) ٧ ، ٢٨  
 ٦٨ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٧  
 محمد بن عبد الملك (عبيد الله) ١٣  
 محمد عبد الله عنان ٨  
 محمد محمود الشنقيطي ١٢  
 الروزي ١٢٩  
 ابن مسعود ٨٤  
 أبو مسعود الأنصاري ٩٦ ، ١٢٥  
 معاوية (معوذ الحكيم) ١٢٢  
 المعتزلة ٦٩  
 محمر بن راشد ٥٩  
 اللوحدون ١٠  
 النحاس (أبو جعفر) ١٠٢

ابن الطراوة (سليمان بن محمد) ٩ ،  
 ١٢٧ ، ٧٢  
 الطرطوشي (أبو بكر) ١٣٦  
 أبو طلحة ٨٥ ، ١١٨  
 عامر بن الطفيل ١٢٠  
 العباس بن مرداس ٢٧ ، ٦١  
 ابن عباس ٥٠  
 عبد الرحمن بن الحكي ٨  
 عبد الرحمن بن الرماك ٩ ، ١٠١  
 عبد الرحمن بن عوف ١٣٠  
 عبد الله بن طارق ٢٧  
 عبد الملك بن بونة العبدي (أبو مروان)  
 ١٠١  
 أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٤٦ ،  
 ١٢٩  
 عبيدة بن الواح ١٢٢  
 عثمان بن عفان ٧٩  
 العذري (أحمد بن عمر) ٩٥  
 ابن العربي (أبو بكر) ٩ ، ١٠ ،  
 ١٣٦  
 العلاء (راو) ٦١  
 عمر بن الحسن (ابن دحية) ٧ ، ٨ ،  
 ١٠ ، ١١  
 عمر بن الخطاب ١٠٠  
 عمر بن ذر ٥٢  
 عمر بن عبد العزيز ٩٦  
 عمر بن عبد الحميد (أبو طي الرندي) ١١  
 عمر بن محمد (أبو طي الشلوبي) ١١  
 عمرو بن لحي بن قعدة ٥٧

ورث (أبو سعيد عثمان بن سعيد) ٥٦	النهان بن المنذر ١٢١
يعقوب بن السكيت ١٢٩	الحروى ٩٣، ١١٨٠
يونس ٩٥	أبو هريرة ١١٠

## ٨ - الأماكن<sup>(١)</sup>

٨ Selitana	أحد ٨٥
سبيل ٧	إسبانيا ١٢
الشام ٩٥	الإسكندرية ١٣٦
غرناطة ١٠	إشبيلية ٩، ١٥٠
٩ Fuengirola	الأندلس ٧، ٨، ٩، ١١، ١٣٠
قرطبة ٨	البحر المتوسط ٨

(١) التي ورد ذكرها في المقدمة ونص السبيل .

۹ - الغریب

صعدة ۱۳۳	برسام ۲۴
غدة ۱۲۰	البندار ۲۰
فرزدق ۲۳، ۲۲	البهام ۶۰
فتوا ۲۳	حلاق ۳۳
قتم ۳۶، ۲۴	جشم ۳۶
قرزدل ۱۲۱	حلمكوك ۲۲
قرطبة ۲۵	درداقس ۲۵
القرم ۱۲۸	دردیس ۲۳
قرن ۱۲۹	الرضف ۸۴
لد ۱۲۳	زناپ ۲۳
لعا ۱۲۳	مباط ۳۳
هدبد ۲۵	مسنكك ۲۲
الهیدی ۸۹	السفسیر ۲۰
یریه (وری یری) ۱۰۸	سنبس ۲۸
	شردل ۲۲





## الأدوات

رب: ٧٣، ٧١، ٥٣	إذ: ٢٥
القاء: ٤٨	إلا: ٤٧
كاف التشبيه: ٤٠	أن: ٨٤، ٨٣، ٢٥
اللام: ٩٤، ١٣١	إن: ١٢٤، ١٠٢، ٥٠
لا النافية: ٨٩، ٨٢، ٤٤	أن: ١٢٤، ٩٦
لم: ٨٨	إنما: ٤٨
من: ٥٣	بل: ٤٧، ٤٤
منذ: ٤٣	بلى: ٤٩، ٢٤
نعم: ٤٩، ٤٦، ٤٤	تمام القسم: ٤٣
الواو: ٩٧، ٤٤، ٤٣	حتى: ٤٢

## ١١ — الموضوعات

١٦ - ١	المقدمة
٣٩ - ١٩	١ - مسألة فيما لا ينصرف
٤٤ - ٤٠	٢ - في كاف التشبيه
٥٠ - ٤٤	٣ - مسألة في الجواب ببلى ونعم
١٣٣ - ٥٠	٤ - أجوبته على المحدث ابن قرقول
١٣٨ - ١٣٣	٥ - مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة

## مراجع التحقيق

(أ) المخطوطات والمعمورات :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .
- ٢ - الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبة عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا
- ٣ - إنباه الرواه للقفطى مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١
- ٤ - الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم ١٠٠٦
- ٥ - نتائج الفكر للسبلي ، مصورة بمكتبة عن مكتبة فيض الله بتركيا

(ب) المطبوعات :

- ١ - الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال للأستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
- ٢ - أساس البلاغة للزحشمري
- ٣ - الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر
- ٤ - أسد الغابة لابن الأثير ، المطبعة الوهيبية
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر
- ٧ - أصول الدين للبغدادي
- ٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب
- ٩ - إنباه الرواه للقفطى ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب
- ١٠ - الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة
- ١١ - البرهان للزركشي

- ١٢ - بغية الملتبس للضبي ، ط مدريد
- ١٣ - بغية الوعاء للسيوطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي
- ١٤ - تاج العروس للزبيدي
- ١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي
- ١٦ - التعريف والإعلام للسيهلي ، مطبعة الأنوار
- ١٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، ط مدريد
- ١٨ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر
- ١٩ - خزنة الأدب للبغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق
- ٢٠ - الخصائص لابن جني ، ت الأستاذ محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب
- ٢١ - خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة الكويت
- ٢٢ - ديوان الأعشى
- ٢٣ - ديوان امرئ القيس
- ٢٤ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، ط بيروت
- ٢٥ - ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة
- ٢٦ - ديوان النماخ مطبعة السعادة
- ٢٧ - روح المعاني للألويسي
- ٢٨ - الروض الأنف للسيهلي ، مطبعة الجمالية بمصر
- ٢٩ - سيرة ابن هشام ت الأستاذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٣٠ - شرح الشافية للرضي ، ت الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة
- ٣١ - شرح الكافية للرضي
- ٣٢ - شرح الفصيح للهرودي ، ت الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، المطبعة النموذجية

- ٣٣ - شرح الفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية
- ٣٤ - شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس
- ٣٥ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر
- ٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة لجنة البيان
- ٣٧ - الصاحي لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد
- ٣٨ - صحيح البخاري ، مطبعة الشعب
- ٣٩ - الترمذی و المطبعة المصرية بالأزهر
- ٤٠ - صحيح مسلم ، ط التحرير
- ٤١ - صفة جزيرة الأندلس للحميري
- ٤٢ - العبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت
- ٤٣ - فهرسة ابن خير ، ط مدريد
- ٤٤ - الكامل للمبرد
- ٤٥ - الكتاب لسبويه ، مطبعة بولاق
- ٤٦ - الكشف للزحشرى مطبعة الاستقامة بالقاهرة
- ٤٧ - لسان العرب
- ٤٨ - مجمع الأمثال للبيداني ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية
- ٤٩ - المختص لابن جني ، ت الأستاذة علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شامي ، دار التحرير
- ٥٠ - المشتبه للذهبي ، ت علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية
- ٥١ - المصباح المنير
- ٥٢ - المطرب لابن دحية ، ت الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الاميرية بالقاهرة
- ٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام
- ٥٤ - المختضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الحائق عضيمة
- ٥٥ - المنهل العذب المورّد في شرح سنن الإمام أبي داود

٥٦ - الموطأ للإمام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية

٥٧ - نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري

٥٨ - نسب قريش المصعب الزبيري ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر

٥٩ - تكملة الطبيب لابن الخطيب

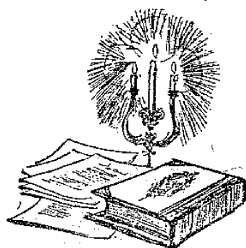
٦٠ - النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحي ؛ دار إحياء الكتب

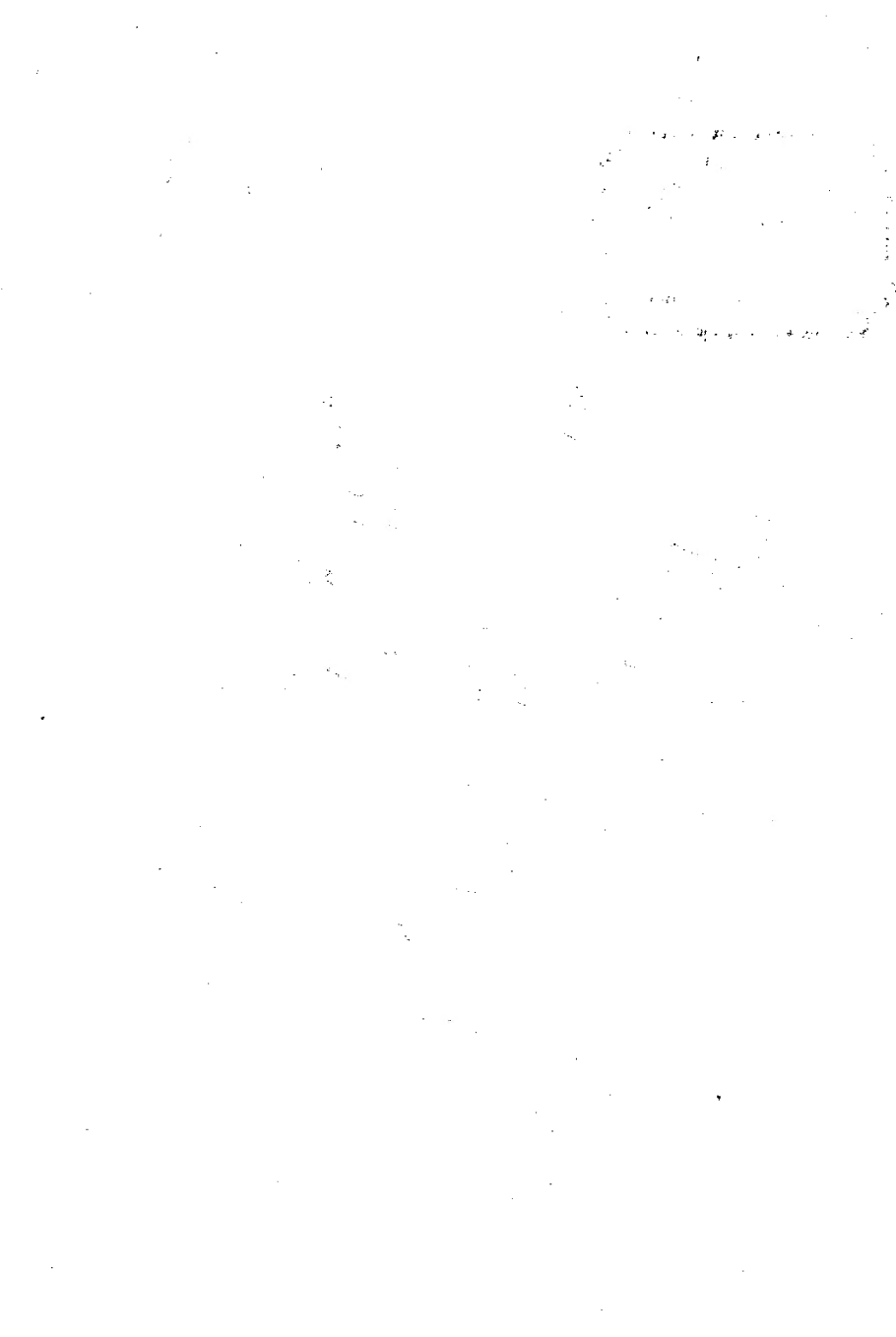
العربية

٦١ - النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي بيروت

٦٢ - وفيات الأعيان لابن خلسكان ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ،

مطبعة السعادة بمصر





## استذراك

نسب السهيل إلى الفرزدق في ص ٦٦ أنه قال :

\* إلا الخلائف من بعد النبيين \*

وقد علقت عليه بأنى لم أجده في ديوانه ، وقد نهى أستاذى الدكتور  
عبد العظيم الشناوى إلى أنه في السكامل ٢ / ٣٠٣ من يبتين نسبهما المبرد  
إليه ، هما :

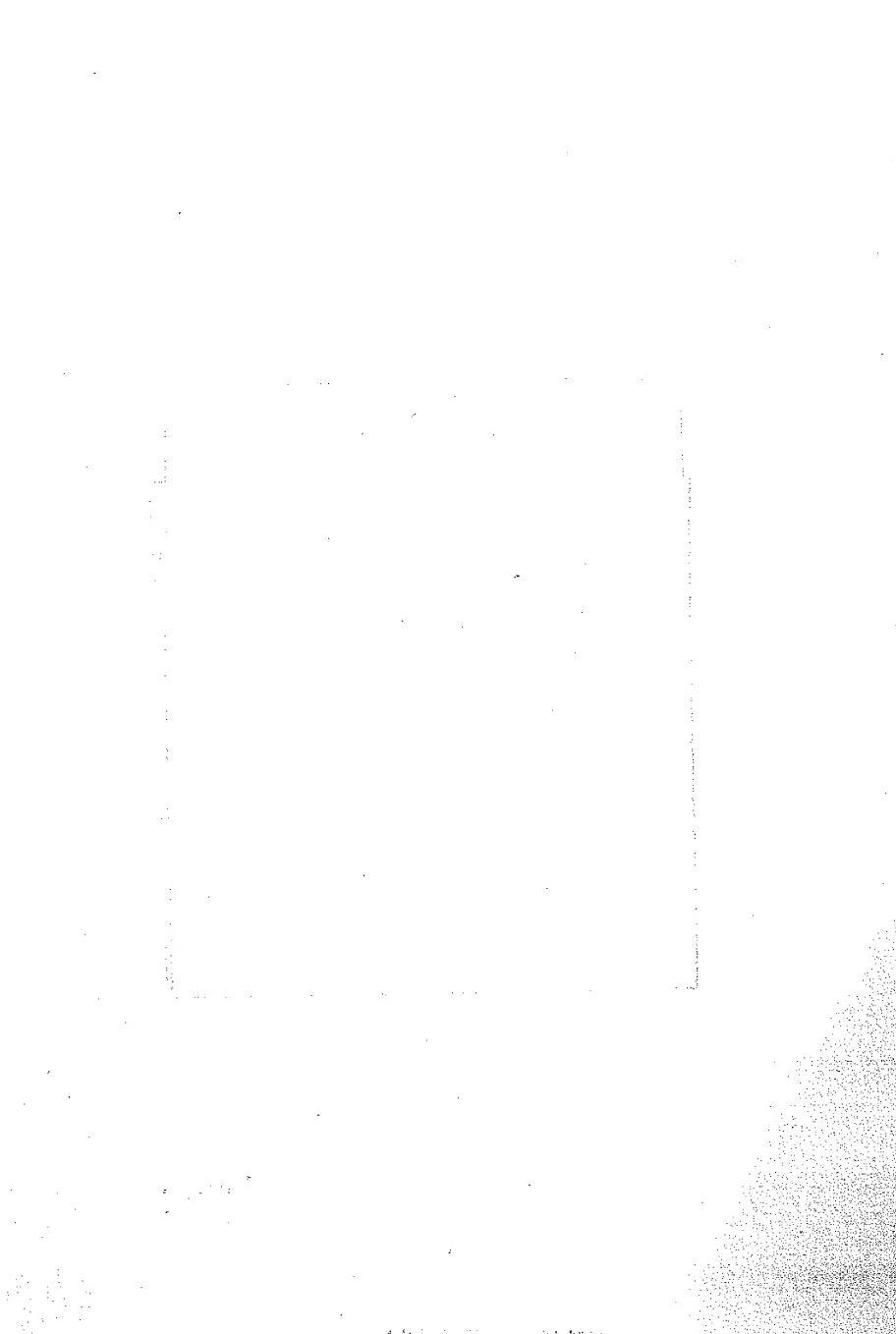
إني لبالك على ابني يوسف جزعاً ومثل فقدهما للدين بُكَيْفِي  
ماسدٌ حىٌ ولا مَيتٌ مَسَدُهُمَا إلا الخلائف من بعد النَّبِيِّينِ

---

## تصويب

ص	س	الخطأ	صوابه
١٩	٤	بسلام	بسلامه







رقم الإيداع ٢٧٧٧  
١٩٧٠